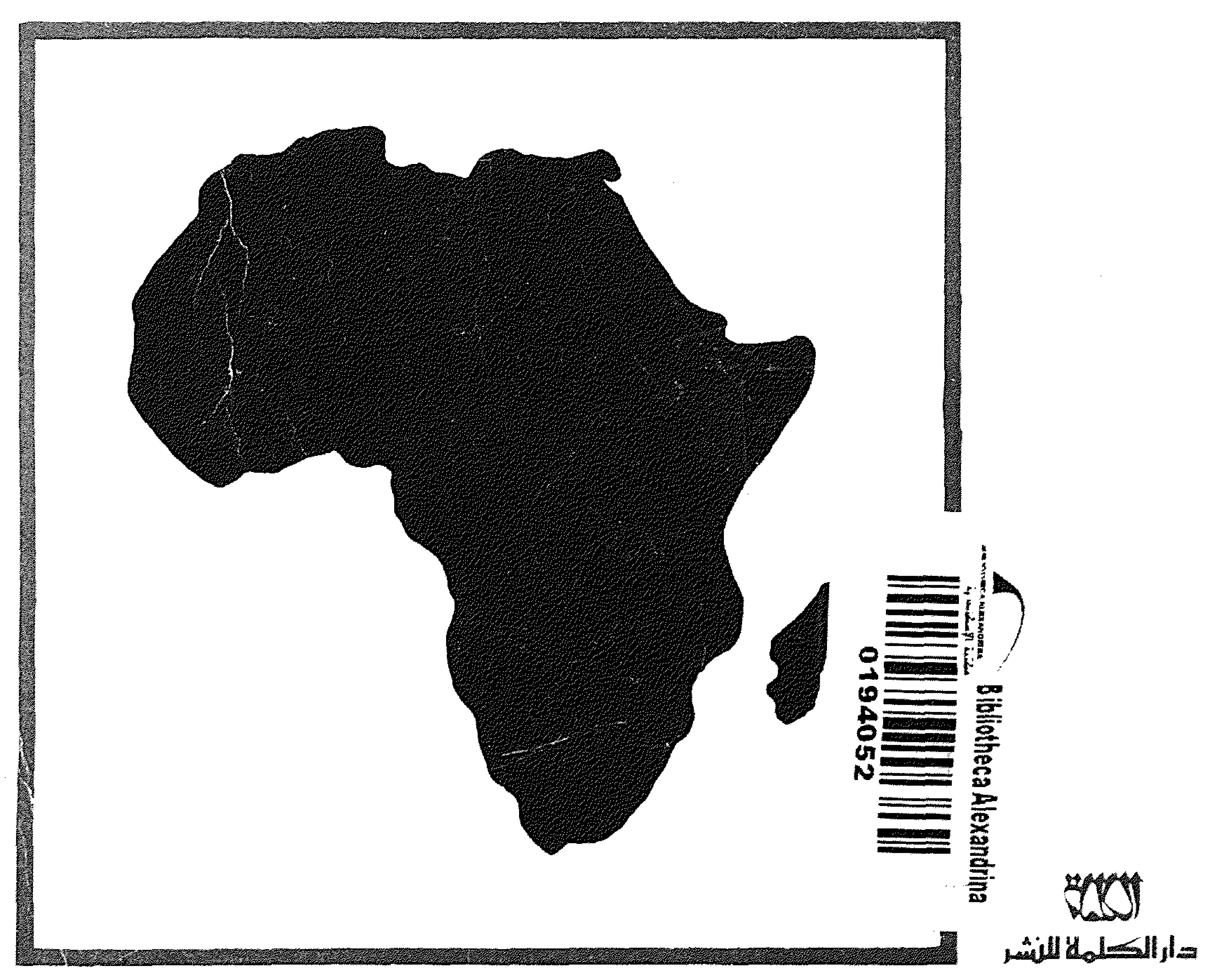
د. أمين إسبر

مسيرة الوحدة الافريقية



دار الكلمة للنشر

مسيرة
الوحدة
الافريقية

الكلمة
دار الكلمة للنشر

شارع ليون - بناية سلام - الحمراء
بيروت - لبنان
ص. ب ١٣/٥٢٨٨
تليفون ٨٠٣٧٤٠

الطبعة الأولى ١٩٨٢
الطبعة الثانية ١٩٨٣

مسيرة الوحدة الافريقية

د. أمين إسبر

الكلمة
دار الكلمة للنشر

الاهداء :

إلى جميع الوحدويّين : عرباً ، وأفارقة ،
ممّن يقفون اليوم إلى جانب أحرار مصر العربية ، وجبهتها الوطنيّة ، وجيشها ، وشعبها العظيم .

مقدّمة

شغلت قضية الوحدة الافريقية حيزاً هاماً في الفكر السياسي الافريقي المعاصر . وإذا كانت قد تولدت بسبب المعاناة القاسية ، والضياع الذي تعرض له الزنوج بعيداً عن جذورهم الأصلية في القارة الافريقية ، فان الوحدة قد اكتسبت فيما بعد آفاقاً ومفاهيم ثورية تدعو إلى التحرر من الاستعمار والتمييز العنصري ، وإلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، والمساهمة في صنع السلام والأمن الدوليين.

ومن هذه الزاوية ، فقد وجدت من الأهمية بمكان دراسة مسيرة الوحدة الافريقية عبر المراحل المختلفة التي مرت بها ، وعبر المؤسسات والصيغ السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي انبثقت عنها ، متوخياً من خلال ذلك أن أضع أمام القارىء العربي لوحة مجملة ، ومفصلة ما أمكن ، عن موضوع كتابي هذا ، في الوقت الذي تزداد فيه أهمية القارة الافريقية ، ودورها على صعيد السياسة الدولية ، وفي حين تستمر المحاولات الجادة من أجل تعميق وتطوير العلاقات العربية ـ الافريقية ، سواء على الصعيد الثقافي المباشر بين الدول العربية والافريقية ، أم في الاطار الجماعي على ضوء المؤسسات المشتركة القائمة في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية.

ذلك من جهة ، ومن جهة ثانية ، فان ثمة بعض أوجه التشابه بيننا ، نحن العرب ، وبين الافارقة ، من حيث الأهداف الوحدوية التي نسعى اليها ، فموضوع الوحدة العربية يحتل مقاما ساميا ومقدسا بين الشعارات المطروحة في الساحة العربية منذ الحربين العالميتين، كما ان شعار الوحدة الافريقية ، قد شكل هو الآخر بالنسبة للأفارقة محورا اساسياً من محاور العمل الجماعي الافريقي وفي كلتا الجغرافيتين العربية والافريقية ، قامت دول وحدوية ، او اتحادات فدرالية ، ولكن دون أن يكتب لمعظمها الديمومة والاستمرار. . . ثمة ايضا عشرات المعاهدات والمشاريع الاقتصادية في المنطقتين العربية والافريقية ، كلا على حدة ، ما تزال صيغا وثائقية ، لا أكثر.

لقد حرك ذلك بدوره ايضاً عامل الرغبة لدي في وضع التجارب الوحدوية الافريقية امام المثقف العربي ، عله يفيد من ذلك في التعرف : اولا على قضية الوحدة في اجزاء اخرى من العالم، وثانيا في معالجة بعض الأمور والمسائل المطروحة على بساط الفكر السياسي ـ الاقتصادي العربي .

ان الأهداف التي تصبو إليها الدولة الجماهيرية الوحدوية المعاصرة ، ايا يكون موقعها الجغرافي ، تتمثل في بناء مجتمع ديمقراطي حرّ متقدم ، قادر على توزيع الثروة توزيعا عادلا بين اعضائه، بحيث يتيح ذلك بدوره الحفاظ على جذوة الثورة التي يخلقها تحالف قوى الشعوب الكادحة في الأمة.

ان هذا لا يغني عن القول ان مقومات الوحدة العربية أكثر غورا في اعماق التاريخ والواقع ، وأشد الحاحاً بعد تواجد الكيان الصهيوني العدواني على الأراضي العربية ، بل وايسر منالا ، نتيجة الوعي الاجتماعي الذي تتمتع به الطبقات الكادحة والأنظمة الديمقراطية الثورية في عدد من البلدان العربية .

لعله من المناسب ان اشير في هذه المقدّمة إلى العسر الذي اعترضني اثناء وضع هذا الكتاب ، نظراً لكثافة الأحداث التاريخية وتشابكها في كل بلد افريقي ، ولندرة المراجع ، بل لفقدانها في اللغة العربية بالنسبة للجانب الاقتصادي من الموضوع . . . كان لا بد والحالة هذه، من تعرية الأحداث عن تفاصيلها الدقيقة والهامشية ، بحيث يمكن الامساك بالخطوط الاساسية العامة التي حركت وتحرك افريقيا في مسيرتها الوحدوية الصعبة.

بل لا اكتم القارىء أن اخفاقات المحاولات الوحدوية ، كثيراً ما قادتني إلى شعور بالاحباط ، إذ اصرف جزءاً غير يسير من وقتي في وقائع تاريخية واقتصادية ، لم تكتب لها الولادة ، حتى ابرزت صك وفاتها لسبب او لآخر . . . ومع ذلك كان من الضرورة بمكان متابعة البحث ، فالتعرف على تجارب الآخرين ، وحيوات الشعوب يقدم خبرات ودروسا غنية يمكن الافادة منها . انها المدخل ايضا لفهم واستيعاب القوانين العلمية لتطور المجتمعات البشرية في الحاضر والمستقبل.

ومن هذه المساحة ـ المنطلق ، فان اول ما لفت انتباهنا اثناء دراسة مسيرة الوحدة الافريقيّة هو ان بعضاً من المشاريع، والتجارب الوحدوية ، والتكتلات الافريقيّة على مختلف الأصعدة : سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ، لم تكن لتعبر بالضرورة عن رغبة الشعوب الافريقية وارادتها، بل كانت تفرض عليها تلبية لمصالح الاستعمار الجديد، او تثبيتا لسلطة الطبقات الظالمة المستغلة ضمن

وسط جو سياسي معين.

انه على الرغم من ان التنظيمات النقابية تشكل ولادة طبيعية لحركة الصراع التاريخي ، فان الاستعمار قد نشط لخلق تنظيمات اجتماعية على صعيد القارة الافريقية ، كما على صعيد بقية القارات ، مستفيداً في ذلك من سيطرة الثقافات الاستعمارية قبل الاستقلال ، مضافا اليها طروحات الفكر الاسطوري ، وارتباط البورجوازيات اللاوطنية في معظم البلدان الافريقية بالاحتكارات والشركات الاجنبية والمتعددة الجنسية مما ساعد على زرع واستمرار « النقابات الصفراء » ، وان كان شأنها اقل قوة وفعالية من تلك التي تمثل ارادة الشعوب الافريقية ، وطموحاتها إلى التحرر والتقدم.

وزعنا الكتاب على ثلاثة اقسام رئيسية ، عنونا **الأول** منها : « الوحدة الافريقية بين الدعوة والتحقيق » ، فتتبعنا بداية نشوء الفكرة ، والمفاهيم التي بنيت عليها الدعوة الوحدوية الافريقية ، فانتقال هذه الدعوة إلى افريقيا ، واكتسابها مفاهيم ثورية تلبية لحاجات النضال الوطني على ايدي القادة الثوريين . وإذا كنا قد تحدثنا عن كل من جمال عبد الناصر ، ونكروما ، وباتريس لومومبا ، فمرد ذلك ان هؤلاء يمثلون ارادة شعوبهم وصبوتها إلى الوحدة والتحرر ، وان كان ذلك لا يحول دون القول أن قادة افريقيين آخرين كاحمد بن بيللا ؛ وموديبو كيتا ، ساهموا بدور مضيء في مسيرة الوحدة الافريقيّة ، نحو نفس الأهداف.

ولا بأس من الاشارة هنا أيضاً إلى أن حديثنا عن المرحوم عبد الناصر ، تناول موقفه من الوحدة الافريقيّة فقط ، فسيرة الرجل قد صاغتها عشرات الكتب والمؤلّفات ، وحول افكاره تلتف اليوم أجيال ما قبل ثورة الثالث والعشرين من يوليو وما بعدها.

لقد ترجم عبد الناصر على صفحات الزمن ارادة شعبه ، وهويته ، فرسم لهذه الارادة ، فكرا ونضالا ، الاطار العربي : وحدة مصير واهداف ، ورنا ببصره الى شمس الغد ، فامتدت ريشته ، بكل الثقة بالنفس ، إلى اللون الأبيض يضيء به سياسة عدم الانحياز مبدأً ، ونهجاً . . . . . فاذا ذلك حركة التاريخ التي يتكاثف اليوم حولها شعبنا واهلونا في مصر ، ليعيدوا إلى الهوية المصرية اطارها العربي ، وليرشوا على الهوية المصرية ثانية لونها الأبيض ، بعد ان حطمت الاطار العربي ، وامتصت اللون الأبيض ، التواقيع الصهيونية والأمريكية في كامب دافيد .

من القادة الثوريين للوحدة الافريقية إلى الفقرة الثالثة التي استعرضنا خلالها الصيغ الوثائقية والدستورية للوحدة : مشاريع الاتحادات ، الدول الاتحادية مؤتمرا الدول الافريقية المستقلة ، المجموعات الافريقية ، الأفكار والنشاطات بشأن وحدة المغرب العربي ، فالدول الافريقية

المتحدة او الفدرالية (جمهورية الكاميرون، جمهورية تنزانيا ، جمهورية نيجيريا الفدرالية).

أما الفقرة الرابعة والأخيرة من القسم الأول فقد خصصناها لدراسة منظمة الوحدة الافريقية، وما اسفر عنه مؤتمر قمتها التأسيسي الاول ، فالمشاكل التي تواجه منظمة الوحدة الافريقية ، فمبدأ الوحدة في ميثاق المنظمة والدساتير الافريقية الراهنة ، ورأينا استكمالا للفائدة ان نختم هذه الفقرة بجدول يتضمن اسماء الدول الافريقية المستقلة وعواصمها ، واحزابها السياسية المعترف بها ، ولغاتها وانظمتها السياسية ، فتاريخ الاستقلال، والمساحة، وعدد السكان في كل دولة ، لأن ذلك يعين بدوره في فهم الصعوبات الكبرى التي تعترض مسيرة الوحدة الافريقية . وانهينا القسم الأول من كتابنا بابراز بعض التسؤلات التي يطرحها مثقفون افارقة ، وبابداء بعض الاستنتاجات العامة .

اما القسم الثاني من الكتاب فقد تحدثنا فيه عن حركة القوى الاجتماعية باتجاه الوحدة الافريقية ، فبدأنا بمنظمة جميع الشعوب الافريقية ، التي عقدت اجتماعاتها في اكرا ، وتونس ، والقاهرة ، على التوالي . ثم عنونا الفقرة الثانية بـ : « الحركة النقابية الافريقية »، فعرفنا بنشوء النقابات الافريقية الاولى والظواهر التي رافقت هذا النشوء ، ثم انتقلنا إلى استعراض الاتحادات النقابية الافريقية ،حتى قيام منظمة الوحدة النقابية الافريقية ، التي استتبعنا دراستها بموقف الدول الافريقية المستقلة من اتفاقيات العمل الدولية ، في مجال التنظيم والحريات النقابية ، مما يعين الأخصائيين في مجال الثقافة العمالية بصورة خاصة ، على فهم الواقع العمالي والنقابي في القارة الافريقية .

ونظرا لأهمية دور الشباب في حياة المجتمعات وتطورها ، فقد كان اتحاد الشبيبة الافريقية موضوع فقرتنا الثالثة من هذا القسم ، حيث عرجنا على اهدافه ونشاطاته بشيء من الايجاز ، علّ الاتحادات العربية المماثلة تكمل هذه البداية المتواضعة .

وجدنا من الضرورة ايضاً التعريف بالاتحاد الافريقي للمحامين ، رغم نشوئه قبل حوالي عام ، منطلقين في ذلك من الاعباء الجسام الملقاة على عاتق المحامين ورجال القانون في البلدان النامية ، من اجل صيانة القانون ، وتغيير احكامه بتغير الازمان ، بما يخدم الاغلبية الساحقة من أبناء كل شعب .

اتبعنا ذلك بعرض سريع عن اتحاد البرلمانات الافريقية ، فعن مشروع حقوق الانسان والشعوب في افريقيا ، الذي لما يستكمل بعد مرحلة الدراسة النهائية والاقرار من مؤتمر قمة رؤساء الدول الافريقية .

القسم الثالث والاخير من الكتاب تناول مسيرة الوحدة الافريقية من جانبها الاقتصادي، في مختلف الأقسام الجغرافية للقارة الافريقية . أن وحدة الشعوب لأمة من الأمم ، انما تترسخ وتستمر بفضل وحدة المصالح الاقتصادية والايديولوجيا ، فالقرار السياسي إذ يصنع وحدة ما ، يجب ان يستتبعه بالضرورة بناء اقتصاد اجتماعي يفي بحاجات الجماهير الاقتصادية والثقافية في الدولة الجديدة ، وإلا فان البناء معرض للتصدع ، طالما ان الجماهير لم تشارك في تشييد الاساس، وصياغة قوانين العمل، وادارة مزارع الكرمة . . . ان القرار السياسي على الرغم من اهميته وخطورته، ليس بديلا عن تلبية المطاليب الشعبية في الدولة الوحدوية .

ان افريقيا ما تزال في بداية الطريق لاقامة تعاون اقتصادي فيما بينها ، إذ أن نسبة التعاون والتبادل الاقتصادي ، تصديرا واستيرادا، بين دول افريقيا جنوب الصحراء ، وبين دول المعسكر الغربي والولايات المتحدة الامريكية واليابان هي اعلى منها بكثير ، فيما بين الدول الافريقية نفسها . الا ان البدايات تبدو معقولة نظرا لأن الاستقلال السياسي الحديث لمعظم البلدان الافريقية ، جنوب الصحراء لم يرتبط مباشرة بالاستقلال الاقتصادي .

ولذلك فقد عمدنا خلال هذا القسم إلى استعراض جميع اوجه التعاون والنشاطات الاقتصادية المشتركة ، ما كان منها على المستوى الثنائي بين الدول الافريقية ، او ما كان منها على المستوى الجهوي ، او القاري إذ تناولنا اخيراً نتائج أول مؤتمر قمة اقتصادي افريقي .

وخلال الاقسام الثلاثة ركزنا جهدنا ، ما امكن ، للتعرف على الواقع الحالي لموضوع الكتاب ، عن طريق تتبع آخر الاحداث السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، التي مرت بها القارة الافريقية ، بحيث يمكن القول ان الكتاب قد عالج النقاط التي تطرق اليها حتى تاريخ نشره تماما .

ان العرفان بالجميل يقتضي ان اتوجه بوافر الشكر إلى جميع الأصدقاء الأفارقة الذين لم يبخلوا علي قط بتقديم المعلومات والمراجع والوثائق كلما تطلب منهم ذلك . كما اتوجه بالشكر لزوجتي التي اقترحت علي موضوع الدراسة ، وقدمت بعض الملاحظات التي اعدت على ضوئها النظر في القسم الأول من الكتاب .

وإنني لأرجو بهذا الجهد المتواضع أن اكون قد وفيت الموضوع حقه ، وقدمت للقارىء العربي العزيز ، دراسة يمكن ان يفيد منها بعض الشيء في التعرف على مسيرة الوحدة الافريقية ، وفي تفهم بعض الأحداث العربية المعاصرة .

داكار 1981 — المؤلف

القسم الاول
الوحدة الافريقية بين الدعوة والتحقيق

« ايها الاسود المغلوب على امره في هارلم ،
ايها الراقص في شيكاغو،
ايها الخادم الاسود القادم من الجنوب ،
ايها السود القادمون من افريقيا،
ايها السود من كل انحاء العالم ،
انني اضم صوتي الواهي ، وايقاعي البسيط،
الى اصواتكم وايقاعاتكم ،
انني اصحبكم. . . . . حيث نلتقي افريقيا،
على الطريق. . . »

« اوغستينو نيتو»

1 ـ مرحلة التبشير والدعوة

مقدمة :

بعيداً في أعماق التاريخ . . . آلافاً من السنين ، منذ ان رسمت الشمس فيئها على الأرض ، ورشت بعضا من لونها على الانسان في افريقيا : قرع الطبول يتناغم مع الحياة ، انه «التام تام» الخالد ابدا ، وصوت الكورا[1] ينساب هدوءا وسحرا مع الاساطير وطقوس العبادة. اما احتفالات الرقص فتحت اشجار جوز الهند والباو باب[2] ، في الظهيرة وعند الاصيل.

كل قبيلة تبدع لغة ، ترتل نغما ، تصنع تماثيل ، تخترع غيبا ، تنحت لها وجودا ، وتختار لها توتماً رمزا. . . الماء والأرض، كما الحب والمسرة ، والحزن ، شراكة الخلق، فاذا الحياة والجميع لحنا لا اروع صدقا ، ولا اخلد اصالة .

لم يكن ذلك الزنجي الأول الذي رافق كريستوف كولمبس ليعلم ما يخبئه القدر لبني قومه في المستقبل على الأرض الامريكية . . .

قليلا إلى الوراء أربعة قرون ونيف . . . قبلها كاد اللون الأسود يغدو إشراقة الفجر، لون العطاءات ، فإذا هو بعدها ، بعد اكتشاف الذهب والفضة في أمريكا يغدو لون الضياع ، عمق المأساة، وإذا افريقيا تتحول إلى مصيدة لذوي الجلود السوداء.

كانت الشمس تهب اللون الأسود ، فإذا الحزن يفرضه هذه المرة ، وإذا عشرون مليونا من

---

(1) الة موسيقية افريقية قديمة ما تزال تستخدم حتى الان بشكل منفرد غالبا ، أو مع الات موسيقية افريقية اخرى كالبلافون ، وتجيد العزف عليها قبائل الماندينغ التي تنتشر في افريقيا الغربية ، ولها عدة اسماء .

(2) شجرة كبيرة الحجم ، والجذع صورة خاصة ، تعمر طويلا وتغذوه نوامي الطبيعة . يحكى أن جذعها كان يستخدم لدفن الموتى وسرعان ما يحضن الجذع الميت ويلتف حوله . يتخذ السنغال من هذه الشجرة شعاره الرسمي ، وتستخدم اوراقها للعلاج في الطب الشعبي .

الافريقيين يحملون اصفادهم الى ما وراء المحيط الاطلسي .

هل لنا ان نحدد الاحداث؟

عام 1619 ، ما ان تلقي سفينة حربية هولندية مرساتها في ميناء بليموث حتى يكون قد تم بيع عشرين زنجيا في الولايات المتحدة الامريكية : نفوسهم وامواج البحر تصطخب . . . ويبدأ طرف الخيط الأسود يمتد من افريقيا . .

الغاء الرق ؟؟ أجل ولكن فأس الرأسمالية الحادة تستمر في قلع الافريقي من جذوره ؛ بضاعة تكدسها السفن هنا وهناك ، تباع ، وتشرى ، بعيدا عن شمس افريقيا الساطعة ، وفي غفلة من يقظة الوجدان . . . حيث يكون الربح هو الحافز الأول والأخير في حياة الانسان ـ الطبقة ، حيث يسود قانون النهب . . . ينعدم حس الوجدان في حياة الانسان والطبقة ، ينعدم الوجدان نفسه .

ولكن الاصفاد والضياع كونا رؤيا جديدة للجذور . . . فالاجيال الاولى تلد اجيالا تقتات على كرامتهم « بالارث » ، اجيال من البلدان المضيفة ، واية ضيافة؟؟ بل لنقل تسرق جهودهم ، تنهش حيواتهم طبقة رأس المال بقوة السلطة التي تقبض عليها .

كانت النتيجة ان داعب الحنين احساسات المهجرين في رحلة القسر والمهانة : توقا إلى الرقص ، وقرع الطبول ، ورغبة في اثبات الذات من خلال العودة إلى الأصل . . .

تلكم هي بدايات فكرة الوحدة الافريقية ، الفكرة التي نشأت خارج افريقيا [3] فلنتعرف اذن على البدايات ، او ما اسميناه مرحلة التبشير والدعوة :

عام 1811 القى الدكتور ادوارد بلايدن EDWARD W. BLYDEN من جزر الانتيل ، والمتحدر من اصل توغولي ، خطابا في حفل تدشين جامعة ليبيريا ، قال فيه : «ان تحسين مستوى

---

(3) ثمة اجماع على أن فكرة الوحدة الافريقية نشأت خارج افريقيا ، ويمكن الرجوع حول هذه النقطة الى الكتب التالية على سبيل المثال ، لا الحصر :

كولين ليجوم ، الجامعة الافريقية ، ترجمة احمد محمود سليمان ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، يونيو (حزيران) ص 5 .

— P. F. GONIDEC. Les systemes Politiques Africains 2 ème Edit. L.G.D. J. 1978. (Genèse et développement de l'idéologie P. 111).

— Jean ZEIGLER. Main Basse sur l'Afrique. SEUIL. 1978. (Les racines de l'idéologie Panafricaine. P. 77.)

الافريقيين يجب أن يتحقق بوسائلهم الخاصة . انهم يجب أن يمتلكوا طاقة متميزة عن تلك الموجودة لدى الأوروبيين . يجب أن نثبت أننا قادرون على التقدم بمفردنا ، ونشق طريقنا الخاص بانفسنا . »

ومنذ عام 1895 كتب القس البريطاني بوث Booth الذي كان يخدم في نياسلاند، كتابا بعنوان : « افريقيا للافريقيين » اعلن فيه أن الافريقي ليس دنيئا إلا في نقطة واحدة هي انه ليس لديه روح انتهازية » ، وكان صدى الكتاب هو قيام اتحاد المسيحيين الافريقيين عام 1897 الذي جعل شعاره عنوان الكتاب المذكور ، وقابل ذلك حماس الافريقيين الجنوبيين السود.

انعكس الواقع المأساوي على ادب الزنوج الامريكيين الذين صوروا في لوحات حزينة صدى المعاناة والاضطهاد الذي يعيشونه، كما في هذه الابيات:[5]

اعرف لماذا العصفور السجين يخبط جناحيه ،
كيف يلطخ القفص الحديدي بالدم القاني ،
انه يود ان يطير الى عشه على الاغصان ،
حيث يغرد ويفر بحرية وفرح .
الآلام لا تزال تنبض في الجراحات العتيقة ،
واللسعات والوخزات تزداد،
انا اعرف لماذا يخبط بجناحيه؟؟؟

وهذه الأبيات: [6]
ان شيئاً في مفقود ، مفقود إلى الأبد،
إذ قد خرج شيء منعش من قلبي ،
وعلي ان اسلك سبيل الحياة شبحا ،
اسير بين البشر منبوذا،
اذ قد ولدت بعيدا عن وطني ،
بعيداً عن الزمن ،
رازحا تحت سوط الرجل الأبيض . . .

ولكن الادب الوصفي ، سرعان ما اتخذ اتجاها جديدا في الالتزام بقضايا الحرية والمقاومة ، مما نقرأه لنفس الشاعر إذ يقول:

اذا تحتم علينا ان نموت ، فلا تدعنا نموت مثل الخنازير ،

(5) من قصيدة سيمفونية للشاعر بول لورانس دانبر ، توفي عام 1913 .
(6) من ديوان قصائد للشاعر كلود ماك كي .

مطاردين ومطعونين في مواقف غير مجيدة ،
بينا تعوي من حولنا الكلاب الجائعة المسعورة،
مبدية سخريتها من مجموعتنا الملعونة ،
كالرجال سنواجه القتلة الجبناء،
سندير ظهورنا إلى الحائط ،
نموت ، . . . ؟؟ ولكننا نرد العدوان.

واصبح انتماء الزنجي إلى اصله وجذوره موضع اعتزازه وفخره ، كما في هذه الابيات للشاعر الزنجي الأمريكي لانجستون هيوز ، إذ يقول:

اسود ، كالليل الأنيس،
اسود ، كالارض العميقة المثمرة ،
جسد من افريقيا ، قوي اسود . . . وديع كالليل البهيم ،
اغنيتي ترغها الشفاه السوداء من افريقيا ،
اسود من افريقيا ،
انا واغنيتي.

وهذا الانتماء ما يلبث ان يتحول إلى تحد ساخط بصوت هذا الشاعر نفسه ، إذ يعلن:

ايها العالم؟؟
لن تقول فيما بعد: ـ بعيون متعجرفة ، ورأس شامخة بيضاء ـ
انت خادمي ، ايها الزنجي ، وانا الحر ،
لقد مر هذا اليوم . . .

انتقلت المعاناة الافريقية في امريكا من الأدب والفكر الزنجي ومعهما إلى مرحلة التنظيم ، إذ دعا المحامي سيلفيستر وليامز (H. Sylvester WILLIAMS) وهو محام من ترينيداد، عام 1900 إلى اول مؤتمر للوحدة الافريقية طالب بحق المساواة ، ووضع حد لاضطهاد السود، واستيطان اراضيهم في افريقيا، ودعا جميع الاحرار ذوي الاصل الافريقي إلى التجمع ضماناً لحقوقهم.

اتخذت الدعوة إلى الوحدة الافريقية فيما بعد، او ما يسمى ايضا « الجامعة الافريقية » اسسا ومفاهيم فلسفية مختلفة نشير إليها فيما يلي:

(أ) النظرة الرحمانية :

ويمثلها فكر « بوكر وشنطن » الذي دعا الزنوج إلى الاقرار بالأمر الواقع وتفوق الجنس الأبيض على الأسود ، منطلقا في ذلك من اعتقاده بان هذه هي ارادة الله وحده[7] ، ولا بد من

(7) مجلة نهضة افريقيا ، السنة الرابعة ايلول (سبتمبر) 1961 (الزنوج الامريكيون والوحدة الافريقية) .

الرضا بما قسمه الله ، لأن الزنوج قد خلقوا هكذا ، « ويجب ان نعيش كما خلقنـا الله ، ادنى مستوى من البيض ، فكل ما نطمع فيه هو ان نكسب بعض الحقوق البسيطة ، اذا لم يكن لدى السادة البيض مانع ، وعلينا ان نسعى إلى[8] كسب عطفهم ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، وبلغ نفوذ « بوكر » ذروته عام 1927 بتأسيس كلية « اشيموتا » في ساحل الذهب .

(ب) النظرية العنصرية :

يعتبر «ماركوس اورليوس جارفي » زعيم هذا الاتجاه الذي برز نتيجة عاملين احدهما عام يرتبط ببروز الأفكار الفاشية في العالم خلال فترة ما بين الحربين ، ومدى المعاناة والضياع الذي يعيشه الزنوج خارج افريقيا ، وكذلك الافريقيون داخل بلدانهم ، مما دعا إلى تسلؤل جارفي : « اين هي حكومة الرجـل الأسـود ، واين هي مملكتـه ؟؟ اين رئيسـه وبـلاده وسفـيره ورجالـه وجيشه ؟؟؟ انني لم اعثر عليهم ، ولذا اعلن انني سأعمل على خلقهم » .

العامل الثاني لعنصرية جارفي هو ذاتي يتعلق بتكوينه وطموحه الشـخصي ، إذ ولـد من ابوين زنجيين تماما ، وتأثر بتاريخ نابليون بونابرت والتحمس الديني[9] ، واقام فلسفتـه على ان افريقيا للافريقيين الموجودين داخل بلادهم وخارجها، وعلى ان الزنـوج الخلص يمثلـون الجنس المختار في العالم ، مما دعا الى تسمية حركته بالصهيونية السوداء، واعتبر ان الملونين هجين مشوه :

« استيقظ ايها الجنس القوي ، فانك تستطيع ان تحقق ما تريده ، انها مجرد بضع سنوات قليلة ، ويتيسر للزنوج ان يسيطروا على افريقيا كما سيطر البيض على اوروبا ، ولا أحد يعرف متى تحين ساعة صحو افريقا ، ولكنها لآتية لا مندوحة عنها ، مثل اعصار، ولسوف تحل هنا بيننا» .

نصب جارفي نفسه رئيساً مؤقتاً لافريقيا ، ودعـا برلمانـه الأول إلى الاجتماع في نيويورك ، حيث اكتسب لقب « صاحب السمو وحاكم افريقيا » ، بالاضافة إلى القاب ارستقراطية أخرى ، وكان ابعد تنظيماته شأنا « الكنيسة الافريقية الارثوذكسية الجديدة . كما حملت صحيفة « العالـم الزنجي» شعار جارفي عبر القارات في ثلاث لغات ، وترأس تحريرها منذ عام 1920 ولمدة خمس سنوات لاحقة ، تم توزيعها بأعداد كبيرة نظرا لازدياد اتباعه الذين بلغوا في امريكا وحدها ثلاثة ملايين .

---

(8) دونالد ل . وايدنر ، تاريخ افريقيا جنوب الصحراء ، الجزء الثاني ترجمة الدكتور شوقي عطا الله الجمل ، القاهرة نيويورك ديسمبر 1976 (جذور الكيان القومي) .

(9) وايدنر ، نفس المرجع السابق ، ص 386 .

وعلى الرغم من محاولاته لتوطين الزنوج الامريكيين في افريقيا، إلا أن جنون العظمة لديه حطم آماله ، واخفقت دعوته العنصرية منذ ان نفي إلى جامايكا موطنه الاصلي ، وانهارت احلام الامبراطور وجميع مشاريعه ، وقضى اواخر حياته حتى وفاته عام1940 خطيبا في حديقة هايد بارك بلندن ، حيث قال: « انما نحن الفاشيون الاوائل، فقد نظمنا الرجال والنساء والاطفال ودربناهم لتحرير افريقيا ، لقد رأت الجماهير السوداء ان املها الوحيد يتجلى في هذه القومية المتطرفة . . لقد اقتبس موسوليني الفاشية مني ولكن الزنوج الرجعيين قضوا على خطتي».

(ج) النزعة القومية البورجوازية :

يمثل هذه النزعة الزنجي الامريكي الدكتور دي بوا W.E.B. DU BOIS الذي ولد في ماساشوستس من ابوين ينحدران من اسرة عريقة الاصل ، احدهما ابيض والآخر زنجي . وكثيراً ماسجلت مواقفه بعض التناقض، إلا أن مقالاته ، كعالم اجتماع ، اوجدت عمقا فكريا على اراء الزنوج الافريقيين الامريكيين . كتب دي بوا يقول : « الطبيعي هو ان افريقيا وطني »، وساهم في وضع الدعوة الافريقية القومية في اطار شعبي ، فأنشأ « الجمعية الوطنية لتحسين اوضاع الملونين »، واصبح المحرك الاساسي للمؤتمرات الافريقية التي عقدت على التوالي في باريس عام 1919 ، ولندن وبروكسل عام1921 ولندن ولشبونة عام1923 ، ونيويورك عام1924 ، وخلال هذه المؤتمرات شملت قضية الوحدة الافريقية كذلك الدعوة إلى النضال وتحرير البلدان الافريقية من الاستعمار.

مؤتمر مانشستر :

انعقد عام 1945 برئاسة دي بوا ، ولكن اشتراك المثقفين الافريقيين من البلدان الافريقية المستعمرة ، شكل الوجود الأكثر فعالية تجاه الأمريكيين السود ، سيما وان نكوامي نيكروما ، والزعيم النقابي والاس جونسون (سيراليون) ، وجومو كينياتا ، كانا من بين المساهمين الفعليين في اعمال المؤتمر الذي قدم للافارقة اطروحات وادبيات نضالية ضد الامبريالية والاستعمار ، ودعا إلى الاستقلال الوطني للشعوب الافريقية واقر صراحة لأول مرة بان المهم هو حرية الاختيار ضمن اطار اشتراكي او اشتراكي ـ ماركسي .

حلل المؤتمر المذكور ايضا الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في افريقيا نتيجة تواجد الاستعمار على ارضه ، وطالب بالحكم الذاتي[10] والاستقلال لافريقيا السوداء ، « إلى المدى

(10) القرار الرابع من قرارات مؤتمر مانشستر

الذي تستطيع فيه الجماعات والشعوب في هذا العالم الواحد المقبل على وحدة أو اتحاد فدرالي عالميين ، لا مندوحة عنهما ، ان تحكم نفسها ». واستنكر « احتكار رأس المال وسيطرة الثروة والصناعة التي تقوم على الربح الخاص فحسب ». ورحب « بالديمقراطية الاقتصادية بصفتها الديمقراطية الصحيحة والوحيدة.[11]

اكد مؤتمر مانشستر ايضاً حق الشعوب المستعمرة جميعها في تقرير مصيرها ، ودعا عمال المستعمرات إلى قيادة المعركة ضد الاستعمار، والتنظيم ، واختتم بيانه بالنداء : « يا شعوب العالم المستعمرة والمحكومة . . . اتحدي».

(د) الزنوجة : (La Négritude)

وضع مشروع هذه النظرة ما بين عامي 1931 و1933 في الحي اللاتيني بباريس كل من ايمي سيزير ، وليوبولد سيدار سنغور ، على حد ما اشار اليه الاخير اكثر من مرة ، وتعتبر قصيدة سيزير التي ظهرت لأول مرة عام 1939 ونشرت ثانية عام 1947 اساسا صالحا لدراسة الأسس الأولى لمبدأ الزنوجة ، او المزنجة ، كما يترجمها البعض إلى اللغة العربية :

اصغ بسمعك للعالم الأبيض ،
كيف يسيء إلى جهوده العظيمة ،
كيف يتلاشى احتجاجه تحت النجوم ،
كيف ان سرعته المتألقة كالصلب الازرق القسي يشل حركتها ،
لغز الطبيعة الحيوانية ، استمع اليه كيف تبدو الهزيمة من ثنايا انتصاراته ،
استمع إلى تعثره الذي يرثى له في مبررات فشله العظيم ،
. . . . الرحمة بقاهرينا الواسعي العلم ، السذج ،
وطوبى لأولئك الذين لم يخترعوا شيئا قط ،
طوبى لأولئك الذين لم يفتحوا اقليما قط،
طوبى للفرحين ،
طوبى للمحبين ،
طوبى لنا ، نحن الذين يتحجر الدمع في مآقيهم .

وهذا مقطع آخر من قصيدة لسيزير يتحدث فيها عن الزنوجة والغاية منها:

ان زنوجتي ليست صخرة صماء، يلقى بها في وسط الحياة الصاخبة ،
وليست غشاء مائيا لا حياة فيه ، يغشى عين الأرض الجامدة،

---

(11) القرار الخامس من قرارات نفس المؤتمر .

ان زنوجتي ليست برجا، ولا معبد صلاة ،
انها تغوص كالسهم في جسم الأرض الملتهب ،
وتنطلق في اعماق كبد السماء المشتعل،
انها تقضي على الخنوع الاحمق . . . بجلدها الاقوم .

انطلقت الدعوة إلى المزنجة هي إذن الأخرى من خارج افريقيا ، ولكن على ايدي مثقفين افريقيين باللغة الفرنسية ، وتكونت ادبياتها الأولى من خلال المجلة الثقافية « الوجود الافريقي »، التي كانت تصدر في باريس ، بهدف بعث الحضارة الزنجية ، وإلا فما هو الداعي إلى الحياة بالنسبة للفرنسي ، لولا وجود الحضارة الفرنسية ؟ وما هو الداعي إلى الحياة بالنسبة للانكليزي لولا وجود الحضارة الانكلو سكسونية ؟ ، على حد رأي سنغور. . .

عرف بعضهم الزنوجة بانها مجموعة الصفات المعروفة والمحددة لأفكار الزنوج وسلوكهم . أنها دلالة الوعي الجديد في الزنجي ، وثقته بنفسه التي اكتسبها حديثا ، ونظرته الخاصة التي يميز بها نفسه دون سواه .

ثمة ايضاً تعاريف متعددة للزنوجة ظهرت خلال مرحلة التبشير والدعوة ، ولكننا نرى ان نقدمها للقارىء العربي من خلال محاضرة لسنغور نفسه ، إذ يقول : (أن المزنجة هي تقليديا بالنسبة للعلماء والانتولوجيين ماكان « موريس دلاموس » يسميه « النفس السوداء »، وما كان « وليود فروبيتوس» يسميه « الحضارة الافريقية او الحضارة الاثيوبية ». فالمزنجة اذن هي رؤية خاصة للعالم وكيفية معينة واقعية للعيش في العالم ، وبتوضيح شديد هي «كائن زنجي»[12]

(وهذه المزنجة مكونة من عدد من البنيات والقيم الحضارية : عادات ونظما ، فنا وادبا ، ولكن هذه البنيات والقيم تتولد من حالة خاصة للنفس من حس خاص ، وبالانطلاق من هذا الحس، من نفسية الزنجي الافريقي، سنجد مفتاح فلسفته وفنه ، الذي ليس الادب إلا صورة من صوره) .

(ونتيجة لملاءمة المحيط في افريقيا منذ مليوني سنة تم نسج شبكة متكاملة من الروابط بين الانسان والحيوان والنبات وحتى بين العناصر الطبيعية ، مما اعطى الزنجي الافريقي، على حد رأي سنغور ، حساً خاصاً ، «مفتوحاً لكل المخالطات ولأخف الترغيبات ، فهو يحس قبل ان يرى، ويتحرك حالاً عند ملامسة الشيء، بل للموجات الاثيرية التي يبثها الشيء من اللامنظور ،

---

(12) من الزنوجة ، محاضرة القاها الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سيدار سنغور في جامعة اووانيوم في الكونغو كينشاسا بتاريخ السابع عشر من كانون الثاني (يناير) 1969 .

وبواسطة قوته الانفعالية يتحرك ، يتعرف ، اي الزنجي الافريقي ، على الشيء . »[13]

ان القيم الاساسية للمزنجة لدى سنغور هي «موهبة نادرة من الانفعال ، انتولوجيا وجودي ووحدوي يفضي بواسطة سيرياليزم صوفي الى فن ملتزم صوفيّ جماعيّ وحالي يتميز اسلوبه بصورة تشبيهية وبموازاة تعادلية . . هذا ما نحمله (يقصد الزنوج الافارقة) لميعاد العطاء والأخذ في قرن الحضارة العامة » .

المفهوم الثاني للمزنجة ، والذي اوضحه الرئيس سنغور في نفس المحاضرة هو انها حركة ثقافية ، «مشروع وصل» يرضي تماما آمال الانسانية المعاصرة ، وبذلك فهي ، اي المزنجة ، «تتلاقى مع تيارات الفكر المعاصر » .

ثم يعلن سنغور في محاضرته « انتصار العقل الضاغط للزنجي الافريقي على العقل العين للابيض الاوروبي ، إلا ان المستقبل الثقافي للعالم ، هو في إقامة التوازن بين هاتين الطريقتين للمعرفة ، الضروريتين كلتيهما بالتساوي معا ، لانه إذا كانت البداهة تكشف وتلخص فان العقل المنطقي يحلل لأجل استخدام عملي مكشوف»

ويختتم سنغور محاضرته بالقول : « ان الثقافة الحقيقية هي التأصل والانسلاخ اعني الانفتاح للمطر والشمس ، للمشاركات المنتجة للحضارة الاجنبية ، ففي عملية البناء الصعبة لافريقيا القرن العشرين نحتاج إلى احسن ما في العقل الاوروبي ، وبصفة خاصة إلى احسن ما في الفرنسية ، فكما يحلو لي ان اقول : لقد حان الوقت لنعود إلى ديكارت ، إلى روح المنهج والتنظيم ، فانه من الضروري بنفس الوقت أن نبقى متأصلين في ترابنا ، فالوضوح الديكارتي يجب ان ينير ، ولكن ثرواتنا خاصة[14] »

إلا أن المثقفين الافريقيين باللغة الانكليزية ، كانوا يرون ان التركيز على فكرة الزنوجة في الكتابات الافريقية باللغة الفرنسية قد اوحى قوة معاكسة ، بل رفضوا الفكرة من أساسها ، واعتبروا الزنوجة « امبريالية ثقافية مفروضة من مصدر أجنبي ، اي من افارقة يتحدثون باللغة الفرنسية». « ان النمر لا يتبختر هنا وهناك بنمريته ، صارخا ، وبالتالي فليس من داع لأن يعلن الزنجي عن زنجيته»

اما الكاتب ايزيكيلي مفاليله من جنوب افريقيا ، فقد هاجم هو الآخر مذهب الزنوجة إذ

(13) سنغور ، نفس المرجع السابق .

(14) سنغور ، نفس المرجع السابق .

قال: « ان موسيقانا ورقصنا وكتابتنا ، وفنوننا الأخرى تبين الآثار الثقافية المتبادلة التي اثرت تأثيراً بالغاً في حياتنا مدى الثلاثمائة سنة الاخيرة ، والزنوجة بالنسبة لنا ما هي إلا حديث فكري اجوف ، سواء فيما يختص بها كنشاط فني ، او كعقيدة كفاحية . انه لمماً يثير العواطف ، ان لم يكن يثير المال مبرحا ، ان تكون ملتقى تيارات فكرية ثقافية مختلفة ، وإذا كانت كتابتي تبدو عليها اية مسحة افريقية ، فانها كما يجب أن تكون ، إذا كان لنغمتي ولهجتي ان تتسما بالاصالة فإن زنجيتي قضية مسلم بها ، وليس الأمر امر هتافات . تصور رجلاً صينياً يستيقظ صبح كل يوم ويصيح في الشوارع انه قد اكتشف شيئاً صينياً في نحته او نقشه او موسيقاه . »

ولا يقف الأمر لدى خصوم نظرية الزنوجة عند هذا الحد، بل يذهب اصحاب الفكر الاشتراكي العلمي في افريقيا إلى أن الاستعمار الأوروبي قد استغل هذه الدعوة وسخرها لخدمته عن طريق التعاون مع الاقطاع الريفي ضد ثورات الفلاحين ، ومن أجل اخفاء صراع الطبقات ، وتحريف المطاليب الشعبية للتأثير على سير حركة التاريخ ، ويضيف هؤلاء التالي : «أن اعتماد الزنوجة يساعد المؤرخين ، واضعي ايديولوجية الطبقة الحاكمة ، على القيام بمهمتهم في تفسير التاريخ الوطني كمجرد تقلبات للزنوجة بحيث يظلون في دائرة مغلقة ، إذ يفسرون الصراعات الاجتماعية على اساس تضارب مصالح الاجناس ، فيبتعدون بذلك عن التفكير في الأسباب الحقيقية للتعاسة والظلم ، ويصيغون الثقافة الضرورية للديماغوجيين الرجعيين»[15] .

كما يرد هؤلاء على الماركسيين ، ممن يعتنقون نظرية الزنوجة ، فينعتونهم بانهم اخطر الجميع على الفكر الماركسي ، « إذ أنهم باعطائهم الايديولوجية الحاكمة (أي الحكام الافريقيين ممن يعتنقون الزنوجة) طابعا ثوريا ، وباحلال صراع الاجناس محل صراع الطبقات وبالاقبال على المغالطات الايديولوجية يفسدون موضوعيا الماركسية ، الايديولوجية البروليتارية[16]» .

« انه لا يمكن للزنوجة ان تكون مفهوما مضيئا وموحدا لأنها ساهمت خلال تاريخنا الوطني في تضليل الجماهير . . . ان الزنوجة كما ظهر في الماضي مؤذية وسلبية ومنحرفة[17] . « انها تحوي في ذاتها طابعاً ديماغوجيا ، ونزعة إلى الجهل خلافا لما يقال أن هناك زنوجة يمينية وأخرى يسارية . . . ان الزنوجة لا يمكن ان تكون نظرة تقدمية لأن المشكلة المطروحة لا يمكن أن تفسر من منطلق

---

(15) Jacqueline LAMARTINIER. **Le Noirisme** (essai sur la négritude et son utilisation dans le contexte Haïtien),une publication du Mouvement Haïtien de Libération MHL, 1976.

(16) نفس المرجع السابق .

(17) نفس المرجع السابق .

التناقضات العنصرية ، بل من منطلق المصالح والاوضاع الاقتصادية ، اساس جميع التناقضات[18] ».

(هـ) التيار الماركسي :

إذا كانت مهمتنا في هذه الفقرة تنحصر فقط في التعرف بايجاز على الطروحات الماركسية المباشرة بالنسبة للقارة الافريقية ، فانه لا بد لنا والحالة هذه ، من الاشارة إلى بعض المؤثرات في نشوء التيار الماركسي وانتشاره في القارة الافريقية ، فكارل ماركس ذهب في كتابه رأس المال إلى « ان اكتشاف الذهب والفضة في امريكا ، وابادة السكان البدائيين واستعبادهم في المناجم ، وبداية غزو واغتصاب جزر الهند الشرقية ، وتحويل افريقيا إلى مصيدة لذوي الجلود السوداء ، شكل بادرة اشراق عصر زاهر للانتاج الرأسمالي» .[19]

ولم يكن لينين في رأيه بعيداً عن وصف الواقع القائم بين رأس المال النقدي ، وتطلعه إلى القارة الافريقية إذ قال : « ان رأس المال النقدي يسعى بوجه عام إلى الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض بكافة انواعها في جميع البلاد وبكافة الوسائل ، مراعيا في ذلك المصادر الكامنة للمواد الخام . وهو يخشى أن يتخلف في الصراع الضاري للحصول على البقية الباقية من الأراضي المستقلة ، أو إعادة تقسيم الأراضي التي تم تقسيمها من قبل»[20]

وخلال مؤتمر الكومنترن الثاني عام1920 دعا لينين إلى مساندة الإتحاد السوفييتي « للحركات الثورية الوطنية غير الشيوعية » في العالم المستعمر ، كما قال ستالين عام1920 « ان البروليتاريا الغربية المتقدمة ، لن تستطيع القضاء على العالم البورجوازي بدون مساندة فلاحي الشرق» . وخلال شهر ايلول (سبتمبر) من نفس العام تم في عاصمة اذربيجان السوفييتية ، اول احتكاك مباشر بين الشعوب الافريقية والأسيوية ، والثورة البلشفية ، إذ حضر مؤتمر باكو ممثلون عن عشرين شعبا من شعوب المستعمرات في آسيا وافريقيا بغية مجابهة الاستعمار ، وصياغة موقف موحد لحركة التحرر الوطني .

ضمن إطار الماركسية ـ اللينينية العام يمكن فهم الموقف الماركسي من الواقع الذي عاشه الزنوج الافارقة خارج افريقيا ، والواقع الذي تعيشه الشعوب الافريقية داخل القارة الافريقية ،

(18) نفس المرجع السابق .

(19) كارل ماركس ، **راس المال** ، المجلد الاول ، موسكو ص 751 .

(20) لينين ، **مجموعة المؤلفات** المجلد الثاني والعشرون ، ص 260 .

فمن الناحية الأولى ايقظت الماركسية الوعي الطبقي لدى العمال الزنوج الأفارقة ، ونشطت الأحزاب الشيوعية في امريكا واوربا الغربية بين هؤلاء ، وبدا تأثر الزنوج المباشر بالفكر الماركسي ، إذ ظهر البرنامج النقابي للعمل والعمال الزنوج في العالم ، كما ظهرت لجنة الاتحاد النقابي للعمال الزنوج ، واستخدمت البيانات النقابية والشعبية الزنجية القاموس الماركسي بصورة غزيرة . .

ومن الناحية الثانية ايقظت الماركسية الوعي الوطني الافريقي ، ودعت تنظيماتها السياسية الشعوب والطبقة العاملة الافريقية إلى التحالف مع عمال وشعوب العالم ، وحركة التحرر الوطني العالمية في نضالها للتخلص من الاستعمار، وبالتالي فان التيار الماركسي خلال عصر الانبعاث الافريقي ، إذا صح التعبير ، كان يرمي في افريقيا بالدرجة الأولى إلى اقامة تحالفات وطنية لتحقيق الاستقلال الوطني . كان ثمة في بعض البلدان الافريقية المتجاورة وحدة تنظيمية للاحزاب الاشتراكية العلمية ، وكذلك للاحزاب الديمقراطية الثورية ، تلبية لضرورات النضال الوطني وظروفه ، ولا بد من الاشارة بهذا الصدد بصورة خاصة إلى دور الحزب الشيوعي الفرنسي في بلدان افريقيا الغربية ، التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي، إذ نشر النظرية الماركسية، واوجد بعد الحرب العالمية الثانية ، «لجان الدراسة الماركسية » التي شكلت نواة حزب الاستقلال الافريقي ، كما تأثر بهذه اللجان العديد من الأحزاب الافريقية ، هذا بالإضافة إلى نشاطات الاتحاد العام للعمال (C.G.T.) في نشر الثقافة النقابية ، والوطنية .

ثمة ايضاً دعوات واشارات ماركسية داخل بعض الاتجاهات الفلسفية للوحدة الافريقية ، فالكاتب كولين ليجوم في كتابه عن الجامعة الافريقية يرى « ان السريالية والماركسية كانتا الصفتين المميزتين للصورة الأولى التي بدت عليها الزنوجة . كانت الماركسية فلسفتها العامة والسريالية مذهبها الشعري التخيلي ، وقد اخذت هذه المميزات تذوي وتضعف فيما بعد ، ونقص عدد الماركسيين حتى اصبحوا قلة في المجلة الثقافية « الوجود الافريقي » في حين كثر عدد السرياليين[21] وبنفس الوقت فان تأثير التيار الماركسي كان يمتد إلى معظم المؤتمرات الافريقية بشكل او بآخر ، مما كان واضحا خلال مؤتمر مانشستر الذي اشرنا اليه .

كما أن كثيراً من المثقفين الأفارقة المنتشرين في العواصم الأوروبية قد استخدموا الماركسية في بدايات عملهم السياسي وإلى مرحلة لاحقة لتعبئة سكان المستعمرات الافريقية ، وتصدر هؤلاء الحركة الوطنية ، الا ان بعضهم قد تخلى عن النزعة الاممية ، ودعا بعض آخر من الماركسيين إلى

(21) كولين ليجوم ، نفس المصدر السابق ص126 .

« النهوض بمذهبهم على أساس تاريخ شعوبهم الحقيقي ، وآمالهم وحالاتهم الاقتصادية ، وان يقيموه ويؤسسوه على قوة ثقافتهم الخاصة »، ولكنهم اشاروا بنفس الوقت إلى « ان تطور المجتمعات ، والتحسن المستمر في التقنية ، وما يتبع ذلك من روابط اقتصادية جديدة وعلاقات اجتماعية جديدة يجعل تعزيز الماركسية وتوسيعها المثمر ممكنا ومرغوبا فيه»[22]

والخلاصة : يمكن القول بصورة عامة ان فكرة القومية الافريقية أو الوحدة الافريقية قد نشأت خارج افريقيا . « ان القومية الافريقية كانت في العشرينات امريكية بالدرجة الأولى ، اكثر منها افريقية »، وذلك ما قاله دي بوا نفسه ، المسمّى بالزعيم الروحي للوحدة الافريقية .

ولكن إذا كانت الدعوة إلى الوحدة الافريقية قد قامت خارج افريقيا على أسس من المفاهيم المتناقضة : الكنيسة الدينية (حالة بوكر واشنطن) ، الفاشية (حالة جارفي) ، البورجوازية القومية (حالة دي بوا) ، الزنوجة التي احدثها (سنغور وسيزير) ، فان جميع هذه الأسس لم تعد لتجد لها مبرراً حقيقيا داخل القارة الافريقية ، او بمعنى اصح لم تعد لتجد لها ارضاً شعبية خصبة تنبت فيها ، فالدعوة الوحدوية على أساس عنصري قد سقطت حتى قبل وفاة زعيمها جارفي ، كما ان المفهوم الكنسي او الديني لم يكن في حينه على المدى البعيد إلا عاملا مساعداً في خدمة الثقافة الاستعمارية الغربية ، وحتى دي بوا فانه قد غير مفهومه عن الوحدة الافريقية إذ أجاب في مذكراته عن سر تعلقه بإفريقيا قائلاً : « ان افريقيا بلا شك هي وطني ، ومع ذلك فإن جدي وبعده والدي لم يريا افريقيا اطلاقاً ، كما لم يعرفا معناها ، او يهتما بها اهتماما بالغاً ، . . . ان الرابطة الجسدية هي أقل الروابط ، وسمة اللون غير هامة نسبيا سوى انها مجرد علامة ، أن الجوهر الحقيقي لهذه القرابة هو التراث الاجتماعي للعبودية ، والتمييز العنصري والمهانة ، وهذا التراث لا يربط ابناء افريقيا فحسب ، بل يمتد إلى الجنس الأصفر في اسيا ، وإلى البحار الجنوبية . . ان هذه الوحدة هي التي تجتذبني لأفريقيا» .

كما أن تعديلات جوهرية طرأت لاحقاً على مفهوم الزنوجة ، في رأي البعض ، إذ انتقلت إلى صيغة للحوار بين الثقافات[23] ، وإذا كان جان بول سارتر يرى أن الزنوجة في الشعر الافريقي ما هي إلا عنصرية ضد العنصرية ، وتناقض في تسلسل فلسفي عام يؤدي في النهاية إلى بشرية خالية من العنصرية ، فما من ريب ان استمرار احد مؤسسيها الأوائل لمدة عشرين عاما كرئيس

---

(22) المؤتمر الثاني للكتاب والفنانين الزنوج ، قرار مجموعة الماركسيين (روما : 1959 / 4-1/3-25 .)

(23) د . حسن نداو (عميد كلية الاداب والعلوم الانسانية في جامعة داكار) مقال بعنوان : (الزنوجة . . . من المعارضة الى حوار الثقافات ، صحيفة العمل السنغالية ، العدد السابع) .

لجمهورية السنغال قد كفل خلال هذه الفترة استمرارها ، أي استمرار دعوة الزنوجة ، عن طريق المؤتمرات الثقافية والمحاضرات واجهزة الاعلام ، الرسمية ، لا الشعبية .

ان ذلك لا يعني ان الدعوة إلى الوحدة الافريقية قد غابت عن مسرح العمل السياسي الافريقي ، بل انها انتقلت إلى القارة الافريقية ، واتخذت صيغا دستورية ، ومضامين فكرية جديدة على أيدي قادة ثوريين، مما سوف نتناوله في الفقرة التالية .

2 ـ دعاة الوحدة الثوريون

أصبحت فكرة الوحدة الافريقية خارج افريقيا منذ الخمسينات مسألة ثقافية ، بينما اتخذت داخل القارة الافريقية نفسا جديداً ، ومضامين ثورية ، ولكن هذه المرة نتيجة دعوة ونضال قادة افريقيين نشأوا بين الجماهير الشعبية .

وإذا كان هؤلاء القادة الافريقيون لم يفكروا في انشاء حزب أو تنظيم سياسي على مستوى القارة الافريقية ، فانهم بما طرحوه من أفكار ومبادىء في العمل السياسي الوحدوي ، قد اثاروا الوعي الوطني الافريقي ، بعيداً عن النزعات العنصرية الفاشية ، أو الغيبية ، وبعيداً عن الارتباط بالسياسات الاستعمارية .

لقد برز مفهوم جديد للوحدة الافريقية . . أصبحت الوحدة مبدأً ثوريا يهدف الى تصفية الاستعمار ، والتفرقة العنصرية ، ومجابهة الاستعمار الجديد .

لم يتمكن القادة الوحدويون الاوائل : جمال عبد الناصر ، ونكروما ، وباتريس لومومبا ، وسواهم ان يحققوا الوحدة ، الا انهم وقفوا في وجه التيار المحافظ والتقليدي الذي يرمي الى ربط البلدان الافريقية بالنفوذ الغربي الاستعماري ، وزرعوا بذورا خصبة في تربة المجتمع الافريقي من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والوحدة .

« أن شعبنا ينتمي الى القارتين اللتين تدور فيهما أعظم معارك التحرر الوطني ، وهو أبرز سمات القرن العشرين » .

من الميثاق الوطني

جمال عبد الناصر

ولد جمال عبد الناصر في الخامس عشر من يناير (كانون الثاني) 1918 من اب يعمل معاونا لمدير بريد ، وينتهي في نسبه الى قبيلة بني مر ، التي تقيم في الصعيد اما الاسرة فيمكن تصنيفها في عداد البورجوازية الصغيرة . قضى طفولته في الاسكندرية وهناك أنهى دراسته الثانوية ايضا ، حيث كان عضوا بارزا في منظمة « القمصان الخضراء» الوطنية المناهضة للاستعمار البريطاني . كان صوت الطالب جمال يعلو انذاك وسط الجماهير ، وبين زملائه الطلبة في الساحات والشوارع العامة داعيا الى الحرية والاستقلال .

انتسب عبد الناصر الى الاكاديمية العسكرية البريطانية عام1936 وعين بعد تخرجه قريبا من اسيوط حيث تعرف عن كثب على بؤس الفلاح المصري وتعاسته . عايش احداث الحرب العالمية الثانية ، وجرح في حرب فلسطين اذ كان يقود وحدته العسكرية أمام الفالوجا، واكتشف في حينها خيانة بريطانيا وبعض الانظمة العربية للقضية الفلسطينية ، فتفتحت آفاق فكره السياسي تجاه المأساة الدامية التي حلت بالشعب الفلسطيني ، وتجاه الدعوة القومية العربية .

قاد عبد الناصر تنظيم الضباط الاحرار ، والى قامته المديدة رنت الابصار بعد ثورة الثالث والعشرين من يوليو 1952 ، واذا كانت غايتنا من هذه الفقرة تنحصر في توضيح موقف الرئيس عبد الناصر تجاه الوحدة الافريقية ، فانه لا بد لنا بنفس الوقت من الاشارة بصورة اساسية الى أن سياسة ومواقف عبد الناصر تشكل بحد ذاتها حضورا ثورياً متقدماً على الأصعدة العربية منها ، والافريقية ، والدولية .

فعلى الرغم من أن عبد الناصر قد حل جميع الأحزاب السياسية بعد الثورة ، فإنه استطاع أن

يترجم ارادة الشعب حين تخلص من الاستعمار البريطاني ، وأصدر قانون الاصلاح الزراعي ، وأحدث حركة تصنيع واسعة النطاق ، مستفيدا في ذلك من موضوعة الصراع الاجتماعي الذي كان سائدا في مصر ، ومن تجذر الفكر الاشتراكي العلمي في المجتمع المصري تنظيما وايديولوجية ، ثم كان تأميمه لقناة السويس عام1956 ، على أثر رفض الولايات المتحدة الامريكية تمويل مشروع السد العالي ، انجازا تاريخيا كفل انتصاره التفاف الشعب حول قيادته ودعم القوى التقدمية واليسارية العربية ، مضافا الى ذلك مساندة القوى الاشتراكية والتحررية في العالم كله . وما من ريب ان موقف سوريا في الخمسينات ضد جميع الاحلاف والمشاريع الاستعمارية قد ترك بصماته على شخصية عبد الناصر ، وعمل على اقامة محور عربي تقدمي مصري - سوري ، سيما بعد ان تأثر عبد الناصر بدعوة ومبادىء حزب البعث العربي الاشتراكي ، فكان صدور الدستور المصري لعام1956 تعبيرا عن الاتجاه الجديد في السياسة المصرية ، اذ تضمن لأول مرة في التاريخ السياسي والدستوري ان شعب مصر هو جزء من الأمة العربية[1] .

أحدث عبد الناصر تنظيم « الاتحاد القومي » كبديل لليمين واليسار ، وترك باب العضوية مفتوحا لجميع المواطنين بدون استثناء ، ممن تتجاوز اعمارهم السادسة عشرة ، وأخضعه في تشكيله لقرار من رئيس الجمهورية ، بحيث أصبح هذا التنظيم بمثابة جهاز من أجهزة الدولة[2] وعند قيام اول دولة وحدوية في تاريخ العرب الحديث بين مصر وسورية ، اراد عبد الناصر ان يعمم تجربة التنظيم الحزبي التي كان قد بدأها[3] في مصر ، الا انه أدرك بعد سقوط دولة الوحدة عجز التنظيم الحزبي وعدم كفايته ، اذ قال : « أثبتت التجربة عدم كفاية التنظيم الشعبي . لقد كانت وسيلتنا الى التنظيم الشعبي هي تكوين الاتحاد القومي ليكون اطارا من حول صراع الطبقات ، وكان خطأنا أننا فتحنا الطريق الى الاتحاد القومي أمام قوى الرجعية ، وكانت نتيجة هذا الخطأ ان الرجعية التي تسللت الى الاتحاد القومي تمكنت من شل فاعليته الثورية[4] .

نقل عبد الناصر القضية الفلسطينية الى ساحة العمل السياسي الدولي بعد ان كان الشعب

---

(1) أمين إسبر ، تطور النظم السياسية والدستورية في سورية(1946 1973)(بيروت : دار النهار للنشر . (1979) . (الأحزاب والتنظيمات السياسية) .

(2) نفس المصدر السابق .

(3) تضمنت المادة الثانية والسبعون من دستور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت ما يلي : « يكون المواطنون اتحادا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف القومية ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية » .

(4) ـ خطاب الرئيس عبد الناصر في السادس عشر من تشرين الاول (اكتوبر) 1961 .

الفلسطيني قد اثبت جدارته بحقه في تقرير مصيره والعودة الى وطنه الاصلي من خلال صبره ونضاله المسلح والمشروع، فربط امام القادة والرأي العام الافريقيين بين سياسة اسرائيل الصهيونية وبين سياسة الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا ، فشكلت ادانة أسرائيل في مؤتمر الدار البيضاء، ووصفها اداة للاستعمار ورأس جسر للامبريالية ، اول نصر دبلوماسي حققته القضية الفلسطينية على الصعيد الافريقي ، في حين استمرت جهود عبد الناصر لوقف التغلغل الاسرائيلي دبلوماسياً واقتصادياً في القارة الافريقية . .

ان الدور الايجابي والهام لعبد الناصر في مجال السياسة الدولية قد مكنه ايضا من تحقيق انتصارات متتالية للقضية الفلسطينية ، ضمن مؤتمرات الحياد الايجابي وعدم الانحياز بحيث اصبح لهذه القضية مكان دائم في قرارات الدبلوماسية الدولية ، يؤكّد امام شعوب العالم وحكوماته المتعاقبة عدالة هذه القضية ومشروعية كفاح الشعب الفلسطيني المسلح.

إذا كانت النظرة العالمية لعبد الناصر قد ساعدته على فهم وقائع الاحداث الدولية واتخاذ القرارات بشأنها فان دوائر نشاطاته وعمله كانت تتداخل فيما بينها ، بحيث يمكن القول ان مبدأ التحرر من الاستعمار كان يشكل الخلفية الاساسية لجميع هذه الدوائر التي شغلت الدائرة الافريقية منها احد الاهتمامات الاساسية لثورة الثالث والعشرين من يوليو وللفكر السياسي لدى عبد الناصر ، فمصر مسؤولة عن الواقع الذي تعيشه القارة الافريقية ومعنية في الصراع الدائر بين الشعوب الافريقية والاستعمار ، وهذا ما عبر عنه عبد الناصر ، إذ قال: «اننا لن نستطيع بحال من الاحوال ، حتى لو اردنا ان نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في اعماق القارة الافريقية بين خمسة ملايين من البيض، ومائتي مليون من الافريقيين»[5] .

وعلى هذا الاساس فقد توضحت سياسة عبد الناصر ، اذ اعلن وقوفه ضد سياسة الفصل والتمييز العنصريين في جنوب افريقيا ، في الوقت الذي دعمت فيه الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية سياسة حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا[6] .

وليس هذا فحسب ، بل ان عبد الناصر يرجع سبب المسؤولية ايضاً إلى الروابط الجغرافية بين مصر وافريقيا ،اذ تستمد الاولى من الثانية الخضرة والحياة بفضل نهر النيل .يقول عبد الناصر : « ولن نستطيع بحال من الأحوال ان نتخلى عن مسؤوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور

---

(5) من كتاب فلسفة الثورة للرئيس عبد الناصر .

(6) يمكن الرجوع في حالة الرغبة بمعرفة العلاقة بين حكومة الاقلية العنصرية في جنوب افريقيا ، والحكومة الصهيونية الى كتابنا : « افريقيا والعرب » .

والحضارة حتى اعماق القارة العذراء ، ويبقى بعد ذلك سبب هام هو ان النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب القارة ».

وبالاضافة إلى ذلك فان شعب مصر هو جزء من شعوب القارة الافريقية ، ان مصر جزء من افريقيا منذ ستة الآف عام ، ولكن شعبها بنفس الوقت جزء من القارة الاسيوية ، جزء من الامة العربية ، ولعل هذا يفسر الترابط المتين بين حركات التحرر الوطني في الامتداد الاسيوي الافريقي ، الذي كانت القاهرة أحد أهم مراكزه وصلاته الأساسية ، يقول عبد الناصر : « ان شعبنا يعيش على الباب الشمالي الشرقي لافريقيا المناضلة وهو لا يستطيع ان يعيش في عزلة عن تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي»[7] .

ومن هذه المنطلقات فان الفكر السياسي لعبد الناصر قد جمع بين الايمان بالوحدة العربية ، والايمان بالوحدة الافريقية ، وكذلك الايمان بتضامن اسيوي افريقي ، وهذا ما تضمنه الميثاق الوطني اذ ورد فيه : «وإذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية ، فهو يؤمن بجامعة افريقية ، ويؤمن بتضامن اسيوي افريقي . يؤمن بتجمع من اجل السلام يضم جهود الذين ترتبط مصالحهم به ، ويؤمن برباط روحي وثيق يشده إلى العالم الاسلامي ويؤمن بانتمائه إلى الامم المتحدة وبولائه لميثاقها» .

وهكذا تبدو من خلال فكر عبد الناصر النظرة الشمولية للعالم ، والتي ترتكز فلسفتها على مبدأ الجمع بين التحرر الوطني والسلام ، إذ لا يمكن تحقيق السلام دون تحرر الشعوب ، كما لا يمكن تحرر الشعوب دون تضامنها في معركتها ضد الاستعمار .

بل إن افريقيا ذات مصير واحد مشترك ، دون تمييز بين شمال الصحراء وجنوبها ، بين افريقيا العربية وغير العربية ، افريقيا الناطقة بالفرنسية أو الانكليزية ، هذا ما أوضحه عبد الناصر خلال المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية اذ قال : « ان جميع التقسيمات التقليدية التي حاول الاستعمار فرضها على القارة ، وتمزيقها الى شمال الصحراء وجنوبها . . . الى افريقيا بيضاء وسوداء وسمراء . . . الى افريقيا ناطقة بالفرنسية ، وأخرى ناطقة بالانكليزية قد انهارت جميعها ، وجرفتها الحقيقة الأفريقية الأصيلة . لم يبقَ على أرض افريقيا غير لغة واحدة هي لغة المصير المشترك مهما اختلفت أساليب التعبير » .

ولكن ما هو السبيل الى تحقيق الوحدة الافريقية ؟ هذا هو السؤال الذي طرح على بساط

---

(7) من الميثاق الوطني .

البحث والمناقشة خلال مؤتمر القمة التأسيسي ، والذي تباينت حوله الآراء .

لقد استطاع عبد الناصر ان يشد اليه الأنظار ، ويدير مناقشات المؤتمر بصورة فعالة ، وانتهى الى ضرورة الخروج بمنظَّمة فعالة كحلّ للخلافات القائمة في وجهات النظر حول مبدأ الوحدة . قال عبد الناصر: « لتكن جامعة افريقية ، لتكن اجتماعات دورية لكل رؤساء دول افريقيا وممثليها الشعبيين . . . ليكن اي شيء . امر واحد لا تريده الجمهورية العربية المتحدة ، هو ان نخرج من هنا بألفاظ حماسية ، او بواجهات تنظيمية شكلية ، ففي هذه الحالة نخدع أنفسنا ، ولا نخدع غيرنا ، وفي هذه الحالة نسيء الى افريقيا والى السلام ، بل وفي هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه بالفعل ، وهو رؤية مشاكلنا واجتماع ارادتنا » .

وخلال مؤتمر القمة الأفريقي الثاني الذي انعقد في القاهرة ، حدد عبد الناصر الطريق الى الوحدة الافريقية . انه وحدة الفكر ، اللقاء على مختلف الجبهات ، وقبل ذلك اعطاء منظمة الوحدة الأفريقية دور الحركة والفعل :

« ان الخطوط الايجابية الأولى نحو الوحدة الافريقية هي وحدة الفكر ولا تتحقق وحدة الفكر الا باللقاء المباشر على أعرض الجبهات . لقد أنشأنا في أديس أبابا كياناً لمنظمة الوحدة الافريقية ، وعلينا الآن أن نعطي لهذا الكيان اعصابه وعضلاته القوية . ان تعميق الفهم المشترك هو ضمان ان تتحرك الأعصاب والعضلات القوية للمنظمة وفق ارادة متحدة ، فلا يكون هناك تناقض يؤدي الى التمزق أو الشلل . ان الجمهورية العربية المتحدة يهمها الوصول الى روح الوحدة الافريقية قبل الوصول الى دستورها ، فبروح الوحدة نصل الى حقيقة الوحدة ، وبنصوص الدساتير قد نجد انفسنا أمام واجهة ينقصها البعد الثالث امام عنوان ما يزال يبحث عن موضوعه » [8] .

ان قيام منظمة الوحدة الافريقية هو خطوة جادة نحو الوحدة ، ولكن لها ظروفها ، وواقعها الذي هو انعكاس لواقع التجزئة والتخلف الذي تعيشه القارة الافريقية ، كما انها لا تعبر بصورة صادقة عن النضال الافريقي المتصاعد في هذه القارة ، وهذا ما اشار اليه عبد الناصر اذ قال : « ان المنظمة أمل عزيز تمكنت افريقيا من ان تقيمه بعد عناء وانتظار طويل ، ولا ينبغي ان يطلب من منظمة الوحدة الافريقية اكثر مما تطيق في ظروفها وأوضاعها . ان هذه المنظمة تعكس ظروف وأوضاع استمرار النضال ، وذلك واقع لا بد ان نتقبله ونقدره ، واذا تصورنا ان هذه المنظمة

---

(8) من خطاب الرئيس عبد الناصر خلال الجلسة الافتتاحية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الافريقية (القاهرة 1964) .

تعكس نصراً نهائياً حقيقياً ، فإننا بذلك لا نظلم الواقع الافريقي فحسب وانما نظلم النضال الافريقي نفسه » .

وعلى الصعيد العملي فقد استطاع عبد الناصر ان يثبت الهوية الافريقية ويعمق لونها النضالي ، كما استطاع ان يثبت هوية الشعب في مصر بعد ان كان لفترة طويلة من الزمن تحت نير الاستعمار والاستغلال ، ولقد قدر لمؤلف هذا الكتاب ان يقيم في مصر قبل عام ونيف من وفاة عبد الناصر ، فلحظ وعايش ما تمثله القاهرة بالنسبة للحركات التحررية الوطنية في افريقيا . كانت القاهرة خلية حية للمؤتمرات واللجان الشعبية والأحزاب الافريقية ذات الاتجاه التقدمي .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل مدّ عبد الناصر يد العون طويلة للشعب الجزائري وللثورة الجزائرية وقادتها ، على مختلف المستويات ، كما قدّم بناء على نصيحة الزعيم المغربي المهدي بن بركه ، الدعم المادي والعسكري لباتريس لومومبا والقوى الثورية الكونغولية لاحقاً ، كما كان سبق ان عمل على تحرير السودان عام 1955 اذ كان فريسة للاستعمار البريطاني ولتحكم البورجوازية المصرية الكبيرة .

كان حضور عبد الناصر اقوى من اي حضور ، وامنع من ان تطال استمراره تيارات الثورة المضادة ، وعلى هذا الأساس استطاع أن يشكل لجنة الدفاع عن الثورة عام 1952 فتنظيم الاتحاد القومي ، الذي أحلّ محله في الحادي والعشرين من ايار (مايو) ميثاق العمل الوطني وتنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، الا ان كلا التنظيمين قد استمدا قوتهما واستمرارهما من شخصية عبد الناصر نفسه .

وعلى الرغم من نكسة الخامس من حزيران (يونيو) على اثر العدوان الصهيوني الأمبريالي فإن الجماهير العربية تدفقت في شوارع مصر وفي بلدان عربية أخرى تطالب عبد الناصر بالعدول عن استقالته التي أذاعها بنفسه على اثر النكسة ، وفي الثامن والعشرين من ايلول (سبتمبر) 1970 مشى في جنازة الراحل الكبير ستة ملايين مصري وعربي وافريقي .

لم تفقد الجماهير العربية والافريقية وحركة التحرر الوطني العالمية منارة ضوء عالية فحسب ، وانما خسرت ايضاً بفقد عبد الناصر التنظيم السياسي الذي غاب عن ساحة النضال السلمي بغياب القائد، فأعطى ذلك الفرصة لخلفه لينقضّ على قيم التنظيم ، وليقيم من ثم تنظيماً سياسياً ، ولكن باتجاه مغاير للأهداف والمبادىء التي قامت من أجلها ، وعلى أساسها ثورة الثالث والعشرين من يوليو .

لقد استبعد انور السادات الناصرية مبادىء وقيادات وكوادر ، وعمد الى تصفية التقاليد النضالية للشعب المصري في الحرية والاستقلال وعدم الانحياز ، ثم كانت زيارته للقدس ، وتوقيعه لاتفاقيتي كامب دافيد ومعاهدة الصلح المصرية ـ الاسرائيلية عام 1979 تحولاً خطيراً ، يحاول الرئيس المصري من خلاله عزل مصر عن أمتها العربية ، وعزل الأمة العربية عن أصدقائها وحلفائها في القارة الافريقية والعالم ، واقامة استراتيجية بعيدة المدى مع الأمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية ، والرجعية ، ضد القضية الفلسطينية ، وحركة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي .

الا اننا نشهد بالمقابل تحولاً عميقاً من نوع آخر ، تصنعه الجماهير والطبقات الكادحة في مصر ، اذ تحفر على ألواح النضال الوطني ارادة الشعب في الصمود لتعيد لمصر اشراقة الحياة ودور الريادة . ان ولادة جديدة تتكون في رحم التاريخ وسط الآلام والضياع والمعاناة ، ولكن بعمق واصالة وسط بيئة مناسبة .

« ان استقلال غانا امر لا معنى له ان لم يرتبط

بالتحرر الكلي لافريقيا »

كوامي نكروما

كوامي نكروما

ولد كوامي نكروما ظهر يوم السبت عام 1909 في قرية نكرو فول بغانا من أب حرفي يعمل في صياغة الذهب ، ينتمي الى قبيلة نزيما ، التي تعتبر من الأقليات بالنسبة لجيرانها ، اشانتي ، وفانتي ، بينما تشكل الأكثرية في افريقيا الغربية . ومنذ سن السادسة ذهب فرانسيس كوفي كوامي نكروما الى مدرسة الآباء المبشرين . وعام 1926 دخل المدرسة الثانوية في أكرا ، فكلية تدريب المعلمين في اشيموتا حيث حصل على دبلوم في التعليم ، وما بين 1930 ـ 1931 تابع فرانسيس دروسه لدى استاذه الأمريكي في علم النفس ، الذي كان مناصراً لفكرة الوحدة الافريقية . لجأ التلميذ بعد ذلك الى أمريكا لمتابعة دروسه بعد ان منعته بريطانيا من تكميل تعليمه فيها ، وهناك يكتشف نكروما الجيل الافريقي ـ الأمريكي ، ويتعرف عليه من خلال حياته كبائع للسمك في حي هارلم ، ومن ثم عاملا في معمل للصابون بنيويورك ، فطالباً في بنسلفانيا ، وفي جميع هذه المراحل يتقاسم نكروما الألم والفقر والذل مع البروليتاريين السود في الولايات المتحدة الأمريكية . يمرض من سوء التغذية وحيداً مهاناً ، ولكن حالة الضياع هذه تولد شخصية اطلق عليها جميع المؤرخين فيما بعد لقب « النبي الحديث للوحدة الافريقية » ، على الرغم من انه لم يكن هو الأساس في خلق فكرة الوحدة الافريقية ، وانما سبقه الى ذلك كثيرون ممن سبق ان اشرنا اليهم خلال حديثنا عن مرحلة التبشير والدعوة للوحدة .

عام 1945 شارك نكروما في مؤتمر مانشستر ، واختير سكرتيراً عاماً له .

1945 ـ 1947 : قرر نكروما ان يمدد لجوءه في الخارج ، فأتيح له خلال ذلك ان يجري عدة اتصالات في نيويورك وباريس ، والتقى الأوساط الافريقية . وعام 1947 تمّ اختياره سكرتيراً

للمؤتمر الذي ضمّ جميع حركات التحرر في افريقيا الغربية . وبعد ذلك تسلم نداء من الحزب الوطني الافريقي ، الحزب الرئيسي الغاني آنذاك ، بالعودة الى غانا ، فدخلها في الرابع عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 ليتسلم قيادة التنظيم السياسي ، حيث لم تكن حرب التحرير الشاملة قد بدأت بالفعل ضد الاستعمار البريطاني .

كان يلتف حول التنظيم مجموعات من المثقفين ، ينحدرون في معظمهم من الطبقة البورجوازية الساحلية أو من أوساط المزارعين ، يلتقون بصورة نصف سرية في حلقات صغيرة دون ان يكون ثمة بينهم وبين جماهير الشعب جسور مفتوحة . كانت ميزة نكروما انه نقل التنظيم الى موقع جديد : خلية هنا ، وأخرى هناك ، شُعب للتنظيم وفروع للحزب ، حركة جديدة للجماهير الشعبية بقيادة حزب طليعي بدأ أعضاؤه يتحركون في المعامل بين العمال ، في المزارع وسط الفلاحين ، مع المثقفين ، يشرحون ويناقشون ، ويعودون في المساء الى عائلاتهم وأبنائهم . .

خاض الحزب أول معركة عام 1948 عندما أعلن أحد قادة القبائل المعروفين الاضراب عن الشراء حتى ينخفض سعر الحاجات المستوردة ، والتحق به بعض المحاربين الأفريقيين القدامى الذين خدموا من قبل في الجيش البريطاني ، فسرعان ما اغتنم نكروما الفرصة لتحريك مناضلي الحزب ، طلب التجار نجدة البوليس ، وانتهت المعركة بمقتل 29 افريقياً في أكرا ، واعتقال المئات .

خلقت واقعة 1948 أزمة داخل الحزب ، اذ وقفت اغلبية الأعضاء موقف الخصم للعمل المباشر الذي أقدم عليه نكروما ، ففقد نتيجة لذلك منصبه كسرتير عام للحزب ، واصبح خازناً له ، أوجد نكروما لجنة التنظيم الشاب التي ضمت يسار الحزب ممن يشكل نكروما اللحمة بينهم ، واعتقد نكروما بذلك انه سوف يستعيد قيادة الحزب ويجري تطهيراً له من القاعدة ، الا انه فشل في الانتخابات الحزبية ، في حين انغمس الحزب أكثر فأكثر في النزعات الاصلاحية وفقد سيطرته على الجماهير ، فاتخذ نكروما قراره في الثاني عشر من حزيران (يونيو) 1949 باستقلال لجنة الشباب وصحيفته عن الحزب ، وأنشأ حزب المؤتمر الشعبي الذي سرعان ما تصدر الحركة الوطنية .

ومنذ ذلك التاريخ بدأ نجم نكروما بالصعود مع تصاعد وتنامي المقاومة الشعبية الغانية للاستعمار البريطاني . اصبح نكروما بفضل شعبيته وفوزه في معارك الانتخابات البرلمانية خلال أعوام 1954 و 1957 و 1960 و 1963 رئيساً لوزارة الحكم الذاتي عام 1952 فرئيساً للوزراء في

الدولة المستقلة ، فرئيساً للدولة . وخلال ذلك أصبحت أكرا مركزاً من مراكز حركة التحرر الوطني في افريقيا بالاضافة الى القاهرة ، اذ انعقد فيها عام 1958 مؤتمر الدول الافريقية المستقلة ومؤتمر الوحدة الافريقية ومؤتمر العمل الايجابي عام 1960 الذي حضرته تسعة دول وعدة تنظيمات سياسية ، ومؤتمر النساء الافريقيات 1960 ومؤتمر وزراء خارجية مجموعة الدار البيضاء 1961 .

يرتكز الفكر السياسي للزعيم الافريقي كوامي نكروما على ثلاثة مبادىء أساسية هي : الاستقلال والوحدة والسلام العالمي . اطار المبدأ الأول هو تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي في كل بلد ، ليس بالنسبة لغانا فحسب ، وانما بالنسبة لجميع البلدان الافريقية ، وهذه النظرة تبدو واضحة وصريحة تماماً من خلال خطب نكروما وكتبه ، اذ يقول : « ان الاستعمار الجديد اليوم يمثل الأمبريالية في مرحلتها النهائية . انه لم يعد من الممكن ان يعود الاستعمار بنفس الأسلوب الى بلد تحرر منه ، كما كان عليه الحال في القرن التاسع عشر . ان ثمة بلدان ما تزال تحت نير الاستعمار ، الا ان الاستعمار الجديد اليوم يحل محل الاستعمار القديم ، الوسيلة الرئيسية للأمبريالية »(9) .

ويوضّح نكروما رأيه هذا في مكان آخر اذ يقول : « ان الخاصة المميزة هي ان الدولة مستقلة نظرياً ، وتبدو عليها جميع دلائل الاستقلال في علاقاتها الخارجية على صعيد السيادة الدولية ، الا ان واقع الحال هو ان النظام الاقتصادي وبالتالي السياسي يداران من الخارج . يمكن في بعض الحالات الاستثنائية بقاء قوات الاستعمار الجديد في البلد المستعمر ، الا ان الشيء الغالب هو ان يمارس الاستعمار الجديد وجوده من خلال السيطرة على الاقتصاد وعلى الوسائل النقدية ، فالسلطة الأمبريالية تجبر الدولة المستعمرة على شراء البضائع المصنعة منها ، وتجنب أية بضاعة أخرى اياً يكون مصدرها ، وفي هذه الحالة تتم السيطرة على سياسة الحكومة من خلال القروض التي تمنحها الدولة المستعمرة لادارة الدولة المستعمَرة (بفتح الميم) ، والوسطاء هم كبار الموظفين في الدولة الذين تملي عليهم الاحتكارات النقدية سياسة التجارة الخارجية ، وفرض نظام مصرفي تسيطر عليه الدولة الأمبريالية » .

وانطلاقاً من ذلك ، فقد رأى نكروما في السوق الأوروبية المشتركة حصناً جديداً للاستعمار الاقتصادي في افريقيا ، مكملاً لمعاهدة برلين التي تمّ بموجبها اقتسام القارة الافريقية سياسياً ، ففي خطابه امام الجمعية الوطنية الغانية بتاريخ الثلاثين من ايار (مايو) 1961 يقول نكروما : « ما هي السوق الأوروبية المشتركة ؟؟؟ انها ساعد الاستعمار الجديد الاقتصادي والمالي وحصن الأمبريالية الاقتصادية في افريقيا ، ويمكن مقارنة معاهدة روما التي اوجدت السوق الأوروبية المشتركة

---

(9) نكروما في كتابه: اني أتحدث عن الحرية .

بالمعاهدة التي اسفر عنها مؤتمر برلين في القرن التاسع عشر . لقد ثبتت المعاهدة الأولى دعائم السيطرة الاقتصادية في افريقيا ، وجعلت منها سيطرة لا منازع فيها ، وتعد الثانية مبدأ قدوم الاستعمار الى افريقيا ، ويمكن ان يقال بمعنى آخر ان معاهدة روما ، وعلى الأخص فيما يتعلق بآثارها على افريقيا ، تحمل بلا شك آثار الاستعمار الفرنسي الجديد . وفي الحقيقة فان صندوق الاستثمار الفرنسي السابق من أجل التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي أصبح مساعداً ، على حدّ زعمهم ، للدول الافريقية حديثة الاستقلال اقتصادياً ومالياً هما الآن شيء واحد . . . ان هدف الصندوق هو ان يجعل من البلدان الافريقية سوقاً اخرى خاصة لاقتصاد الدول الكبرى » .

يوضح نكروما صورة الاستعمار الجديد واساليبه ايضاً من خلال خطابه اما مؤتمر الدول الافريقية المستقلة في العاصمة اكرا (نيسان 1961) إذ يقول : « يحاول الاستعماريون اليوم تحقيق اغراضهم لا بالوسائل الحربية فحسب ، بل ايضاً بالتغلغل الاقتصادي والغزو الثقافي والسيطرة المذهبية والتسلل النفسي وأوجه النشاط الهدام ، وقد يصل الأمر الى درجة الايحاء بالاغتيالات والصراع الداخلي وتشجيعهما » .

ويحدد نكروما الوسيلة الفعالة لمجابهة الأمبريالية والاستعمار الجديد بخلق بؤر ثورية وقيام تنظيم سياسي يجمع بين أعضائه وحدة الأيديولوجية ، وتسلحهم بالنضج واليقظة .

المبدأ الثاني في الفكر السياسي للزعيم نكروما هو الوحدة التي يعني قيامها استقلال القارة الافريقية . ان الاستقلال والوحدة امران متلازمان ، ولا بد في عملية مجابهة الاستعمار الجديد من وحدة القارة الافريقية » ، فعلاج جميع العلل الافريقية من الفقر والاستعمار الجديد والبلقنة وعدم التوحيد والخلافات الثقافية واللغوية انما يتمثل في وحدة سياسية قوية ، وجنس افريقي متحد في ظل حكومة اتحادية واحدة » .

وليس هذا فحسب ، بل ان قيام الوحدة الافريقية هو الحل الأمثل لجميع مشاكل الحدود المتنازع عليها بين الدول الافريقية ، وهذا ما دعا اليه نكروما في مؤتمر القمة الافريقية التأسيسي وفي المؤتمر الذي تلاه اذ قال : « لقد حذرت في أديس أبابا في العام الماضي من انه اذا لم نتحد في أسرع وقت ممكن تحت حكومة واحدة ، فستقع حوادث بشأن الحدود ، وان شعبنا في محاولته اليائسة للحصول على متع الحياة سيثور على السلطة ، وقد أيدت الاحداث التي وقعت بعد ذلك هذا التحذير تأييداً كاملاً » .

واذا كان نكروما قد تطلع في بداية الأمر الى اقامة اتحادات اقليمية (اتحاد غانا وغينيا) ، الا انه فيما بعد بدأ يصبو الى الوحدة دون شروط مسبقة ، وحدة اندماجية بكل معنى الكلمة ، وقيام

حكومة افريقية متحدة ، بل لقد ذهب الى ابعد من ذلك ، عندما اعتبر ان الدعوة الى الوحدة بالتدرج امر خطير يؤدي في النهاية الى وقوع افريقيا فريسة للاستعمار الجديد ، وهذا مايتضح من خطابه اذ قال امام مؤتمر القمة الافريقية الثاني في القاهرة : « اننا بمجرد ان اتفقنا في أديس أبابا في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، تحول الاستعمار الجديد وعملاؤه الى بذر بذور جديدة للهدم والشقاق . لقد ازداد نشاطهم ، ورفعوا صوتهم ، بصورة خاصة في دعوتهم للمذهب الجديد والخطير الذي ينادي بالوحدة الافريقية خطوة خطوة ، فاذا ما تقدمنا خطوة واحدة استطاعوا في اثنائها ان يتقدموا ست خطوات ، وبالطبع سيتأكد ضعفنا ويتزايد لصالحهم . خطوة الآن ، وخطوتان فيما بعد ، ثم تصبح الأمور في افريقيا على أحسن حال بالنسبة للأمبريالية والاستعمار الجديد . ان القول بأن حكومة افريقيا المتحدة امر سابق لأوانه يعني التضحية بأفريقيا على مذبح الاستعمار الجديد .

يربط نكروما بين الوحدة وبين مصالح الجماهير ، اذ يشير الى ان الاستثمارات الأجنبية هي عدوة الوحدة ، وبالتالي فان الوحدة تحمل في طياتها قضية التحرر من الاستعمار ورأس المال ، يقول نكروما : « ان عدو الوحدة الافريقية هو شركات التعدين الأجنبية في افريقيا ورأس المال النقدي والمصرفي . ان ذلك هو ما يحول دون قيام السلطة الافريقية المركزية الواحدة في المستقبل » .

وفي الوقت نفسه يفرق نكروما بين الوحدة او الاتحاد الذي يقوم تحقيقاً لارادة الجماهير ، وبين اتحادات يقف وراءها الاستعمار ، فيدرس حالة الكونغو ويخلص منها الى التالي : « ان الكونغو يقدم لنا مثلاً صارخاً على كيفية اتخاذ الاتحاد الفدرالي ستاراً لتغطية الاستعمار الجديد . ان هذا النوع من الفدرالية في واقع الأمر ليس اتحاداً فيدرالياً قط ، انه الانفصال بعينه . انه لا يؤدي الى الوحدة ، بل يبلقن . . . والسبب الجوهري في فشل بعض المجتمعات في الاحتفاظ باستقلالها واستسلامها للاستعمار هو انها كانت صغيرة جداً ، وعاجزة اقتصادياً . ان تاريخ التغلغل الاستعماري في افريقيا هو عبارة عن تاريخ دول استعمارية تساند مجموعة قومية ضد أخرى ، وتستغل الخلافات الافريقية حتى وقعت كلها في النهاية تحت نير الاستعمار بدرجة مماثلة . ان الشعوب الافريقية لم تكافح للحصول على الاستقلال لتمنح السلطة لاحقاً لحفنة من الحكام هم دمى في يد الغير ، ان لدينا وباستمرار رد فعل على البلقنة ، والرد هو الوحدة الافريقية » .

فاذا ما اضفنا الى هذه النقاط الجوهرية دعوة نكروما الى قيام تنظيم سياسي ثوري امكن على ضوءأذلك تحديد مضمون الوحدة التي دعا اليها نكروما، وهذا المضمون وان كان واضحاً في بعض

العموميات فان العاطفة تظل هي النزعة الغالبة على دعوته الوحدوية . . . وذلك التحليق المثالي في سماء الوحدة الافريقية سرعان ما تكسرت جناحاه ، منذ ان أحيل اقتراحه بانشاء حكومة اتحادية افريقية ، خلال مؤتمر القمة الافريقية الثاني ، الى لجنة خاصة لدراسته .

المبدأ الثالث في الفكر السياسي لدى نكروما هو الدعوة الى تحقيق السلام العالمي ، وذلك من خلال سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، الا ان هذه السياسة يجب ألا تعني الانسحاب من المشاكل الدولية المطروحة ، وانما المشاركة في اتخاذ المواقف المؤثرة لمصلحة السلام ، ولعل هذا يتضح فيما ورد في خطاب نكروما في مؤتمر بلغراد لعدم الانحياز اذ قال : « ان غانا تقف الى جانب الحياد الايجابي وعدم الانحياز كما تقف ضد ما يمكن ان اصفه بانه حياد سلبي يعتقد ان النزاع المسلح بين الدول العظمى يمكن ان يجلب الدمار والشقاء فقط على اولئك الذين يشتركون فيه . انني اعتبر هذا الرأي غير واقعي . ان اولئك الذين يعتنقونه يعتقدون انه في دنيا اليوم تستطيع الدولة ان تؤمن سلامتها اذا سحبت نفسها كلية من المشاكل الدولية في السلم والحرب ، وتجنب اتخاذ موقف محدد في المسائل التي تؤثر على التوازن بين قوى العالم كله » .

تلكم هي الأقانيم الثلاثة التي شكلت الفكر السياسي لدى نكروما : الاستقلال والوحدة الافريقية والسلام العالمي . . . افريقيا تتحدث عن مبادىء نكروما . . . اضواء الصحافة تتجه الى اكرا التي تعج بالحركة والنشاط ، ولكن اليقظة والوعي اللذين دعا نكروما اعضاء حزبه للتسلح بهما ضد الاستعمار وعملائه ، لم يضعهما هو نفسه موضع الحسبان ، في الوقت الذي كانت فيه وكالات الأنباء تبرق بوصول نكروما الى بكين في زيارة رسمية ، كانت تنقل بنفس الوقت نبأ الانقلاب العسكري في غانا الذي قام به ضابطان غانيان ، فيعود نكروما أدراجه الى غينيا (سيكوتوري) ، حيث يقيم هناك ، حتى تمّ نقله إلى بوخارست لمعالجته من مرض خبيث ألمّ به ، وكان ضحيته في السابع والعشرين من نيسان (ابريل) عام 1972 .

وتتوالى الانقلابات العسكرية في غانا ، الا ان حزب الزعيم الراحل كوامي نكروما ومبادئه ، والارث النضالي الذي خلفه يظل ذا جذور عميقة في التربتين الغانية والافريقية ، هذه الجذور التي مكنت أنصاره من الفوز في معركة الانتخابات الأخيرة ، على اثر التحول الديمقراطي الليبرالي في غانا .

معلومات عامة عن غانا :

تاريخ الاستقلال : السادس من آذار (مارس) 1957 المساحة : 238000 كيلومتر مربع . عدد السكان : عشرة ملايين ونصف المليون نسمة ، الأديان الرئيسية : المسيحية أربعون في

المائة ، الاسلام اثنا عشر بالمائة ، (في الشمال) ، الوثنية ثمان وثلاثون بالمائة . العاصمة : أكرا . المدن الرئيسية : كوماسي ، سيكوندي ، تاكورادي ، كاب كوست ، تامال ، تيما . النظام السياسي : رئاسي . الأحزاب : حزب الشعب الوطني ، حزب الجبهة الشعبية ، مؤتمر الاتحاد الوطني . العضوية الدولية : منظمة الأمم المتحدة ، منظمة الوحدة الافريقية ، الكومنولث البريطاني ، المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية ، المجموعة الاقتصادية الأوروبية .
العملة النقدية : سودي . المصادر الأساسية : الكاكاو 320000 ، الذهب 500000 أونصة ، الماس 2600000 قيراط ، المنغنيز 400000 طن ، البوكسيت 325000 طن . التصدير : ما قيمته 924 مليون سوديس ، معظمه لبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . الاستيراد : ما قيمته 971 مليون سوديس ، معظمه من بريطانيا والولايات المتحدة . (إحصائيات عام 1977) .

« ليس فقيراً من يقدر على الكلام »

(مثل كونغولي)

لومومبا و وحدة الكونغو

بسطت بلجيكا سيطرتها على الكونغو عام1908 ، فأحلت نظام الأقاليم محل النظام القبلي السائد آنذاك ، واختارت لكل إقليم حاكماً بلجيكيا يتمتع بنفوذ قوي داخل المركز ، يعين بدوره « لجنة الحماية » من الأوروبيين المتواجدين في المنطقة ، وعام1911 بدأت الاستثمارات الأوروبية في الكونغو فتم إنتاج الماس لأول مرة في كاساي عام1913 لأغراض تجارية ، وتأسست الشركة البلجيكية العامة برأسمال حكومي نسبته خمسون بالمائة من الأسهم بالاضافة إلى أسهم القطاع الخاص ، وعلى أثر الحرب العالمية الأولى نمت بعض الصناعات البسيطة كصناعة المطاط ، وازداد إنتاج النحاس واليورانيوم من مناجم كاتانجا ، وظهرت الطبقة البورجوازية .

إضطرت بلجيكا على أثر تصاعد المقاومة الوطنية ، وضعف نفوذها الاستعماري ما بين الحربين العالميتين ، إلى إعطاء الكونغو حق الحكم الذاتي ، إلا أنها لجأت بنفس الوقت إلى السياسة الاستعمارية « فرق تسد » فشجعت قيام الجمعيات الثقافية والدعوات الاقليمية والزعامات المحلية لتمزيق وحدة الصف الوطني الذي كان يقوده آنذاك باتريس لومومبا وأنطوان جيزنجا في الاقليم الشرقي ، وجوزيف كازافوبو في الباكانجو ، وألبرت كالونجي في كاساي .

تميز باتريس لومومبا عن بقية الزعماء الوطنيين بولائه القومي المطلق ، ودعوته المخلصة إلى وحدة الكونغو ، دون الولاء لأي إقليم على حساب بقية الأقاليم مما أكسب دعوته الوحدوية الأنصار والمؤيدين ، في حين تميز جيزنجا أيضاً بتوجهه الإشتراكي ، مما جعله يتصدر قيادة الجماهير الشعبية بعد مقتل لومومبا ، ويلقى أيضاً نفس النهاية نتيجة إيمانه بالمبادىء التي تمسك بها .

ولد باتريس لومومبا في الثاني من تموز (يوليو)1925 من أبوين فقيرين جداً ينتسبان إلى قبيلة الباتيتيلا الصغيرة التي تسكن المنطقة الشمالية الشرقية من كاساي ، وتلقى تعليمه على يد

راهب القرية الذي أسمي باسمه ، وفي سن الثامنة عشرة ترك باتريس القرية إلى كندو حيث عمل مستخدماً في شركة ، فمنشئاً ، فموظفاً في مكتب البريد في ستانلي فيل ، حيث إنضم إلى جماعات المتحضرين في هذه المدينة ، وخلال هذه الفترة تزوج من الفتاة الشابة بولين ، التي كان قد تعرف عليها في سانكورو ، وأنجب منها فيما بعد ستة أطفال .

عرف باتريس لومومبا بخجله المفرط ، وانعزاليته إذ لم يكن له من أصدقاء سوى الكتب ، وغضبه الصامت وسكوته عن الأمور غير العادلة حتى يبلغ السيل الزبى ، وكان حقده على البيض المستعمرين شديداً ، ولكن دون أن يملك الوسيلة لصب هذا الغضب على مسببيه ، ومنذ الخمسينات بدأ بكتابة المقالات الصحفية في الصحف المحلية والمجلات الافريقية مطالبا بتحقيق المساواة الوطنية اللاعنصرية ، وفي عام1957 كتب باتريس مخطوطة للطباعة في بروكسل تحت عنوان « الكونغو . . أرض المستقبل . . . هل هي مهددة ؟ وعام1958 أصبح رئيساً للجنة المركزية التابعة للحركة الوطنية الكونغولية ، كما ترأس وفد الكونغو لحضور المؤتمر الأول للشعوب الأفريقية في أكرا حيث إجتمع بنكروما وسيكوتوري ، وأقنع الزعماء الأفارقة بقضية وحدة الكونغو ، ومؤهلاته القيادية ، في حين اقتنع هو ومرافقوه أن استقلال الكونغو يجب أن يتحقق عام 1960 أي قبل الموعد المحدد للحصول على الاستقلال .

إستقلال الكونغو :

اضطرت الحكومة البلجيكية إلى عقد « مؤتمر المائدة المستديرة » في بروكسل خلال كانون الثاني (يناير)1960 ، الذي اتخذ قرارا شبه جماعي يقضي بمنح الكونغو استقلاله في30 حزيران (يونيو) من نفس العام ، وخلال هذه الفترة أصبح برنامج لومومبا حول الوحدة الوطنية والاستقلال والتحرر يتمتع بثقة الجماهير وتأييدها في الكونغو ، وفي أفريقيا بأسرها ، وأسفرت الانتخابات التي جرت في منتصف شهر أيار (مايو) بفوز الحركة الوطنية الكونغولية التي يتزعمها لومومبا بحوالي ثلث مقاعد البرلمان ، وحصلت جمعية الباكانجو التي يتزعمها كازافوبو على خمس وعشرين مقعداً ، كما حصل إتحاد جمعيات كاتانجا القبلي الذي يتزعمه موريس تشومبي واتحاد البالوبا في كاتانجا على عدد محدود من المقاعد في حين اندحر حزب التقدم الوطني الذي كان يدعمه البلجيكيون بصورة تامة .

أعلن الاستقلال في الثلاثين من حزيران (يونيو)1960 ، وشكل لومومبا وزارته الائتلافية بالتعاون مع بقية الأحزاب السياسية والقوى الوطنية ، وعلى أثر ذلك أعلن عن نيته في القضاء نهائيا على بقايا النفوذ و « السياسة الأبوية » للاستعمار البلجيكي ، والأوروبي . رقى مراتب الجنود

الكونغوليين الذين تمردوا على ضباطهم البلجيكيين إثر الاستقلال مباشرة وسرح هؤلاء من الجيش الوطني .

أسفر الانفصاليون عن نزعتهم فتشومبي يريد الانفصال بكاتانجا ، وكازافوبو رئيس الجمهورية بدأ ينادي بقيام اتحاد كونفدرالي أو فدرالي في البلاد . . . كل ذلك قبل أن تتمكن الدولة المستقلة الجديدة من تثبيت شخصيتها ومؤسساتها .

كانت مصلحة أوروبا الغربية تقضي بانفصال كاتانجا عن الوطن الأم ، وهذا ما سعت لأجله بالفعل ، فذلك يسهل على بلجيكا بقاء نفوذها في إقليم كاتانجا الغني ، حيث تتركز الاستثمارات البلجيكية وموارد الثروة التي تشكل ثمان وأربعين بالمائة من ناتج الدخل القومي العام للكونغو ، كما أنه كان من المستحيل بعد إعلان الاستقلال السيطرة على كل الكونغو الذي تبلغ مساحته بالنسبة لمساحة بلجيكا ثمانين مثلا . وفي انفصال كاتانجا مصلحة لبريطانيا إذ تشكل الدولة الانفصالية الجديدة حاجزاً بين تيارات التحرر الافريقي القادمة من الشمال وبين المستعمرات البريطانية الممتدة من زامبيا وزيمبابوي وحتى مالاوي في أقصى الجنوب ، مع إمكانية حماية مصالح المساهمين الأنكليز في شركات « اتحاد كاتانجا العليا » من رياح التحرر والتقدم الاجتماعي .

أما السياسة الأمريكية فقد رأت من مصلحتها في المرحلة الأولى أن تؤيد الانفصال ، إلا أنها وجدت ، بعد أن أرسلت قواتها إلى الكونغو تحت مظلة الأمم المتحدة بناء على طلب هذه الأخيرة ، وجدت أنه بإمكانها في إطار استراتيجيتها العامة لوراثة الامبراطوريات المتداعية القديمة السيطرة على الكونغو ، سيما وأن لقواتها حرية الحركة والتنقل في الكونغو تنفيذاً لسياسة الأمم المتحدة . . .

سارت الأحداث خلال عام الاستقلال بصورة درامية ، فتشومبي أعلن انفصال كاتانجا عن الجسد الأم ، واستقلالها في الحادي عشر من تموز (يوليو) في الوقت الذي كانت فيه قوات المظلات البلجيكية المكونة من عشرة آلاف جندي تأخذ مواقعها لتوفر الحماية والأمن » ، وفي الثامن من آب (أغسطس) أعلن ألبرت كالونجي نفسه امبراطورا جنوب كاساي .

وسط هذا التمزق في جسد الأرض الكونغولية والصخب الدولي طلب لومومبا العون فورا من منظمة الأمم المتحدة ، بناء على نصيحة صديقه نكروما (رئيس غانا) ومن الاذاعة أودع كلماته للريح والتاريخ ولشعب الكونغو والشعوب الافريقية ، إذ قال :

« إننا نريد أن يظفر الكونغو باستقلاله الحقيقي ، بلدا يتعايش فيه السكان البيض والافارقة

بسلام . نريد أن نوفر المحبة الانسانية والأخوة في بلدنا . إن عليكم أن تحموا الأجانب الذين بقوا بين ظهرانينا . إن عليكم ان تبرهنوا أن الشعب الكونغولي هو شعب شريف . ليس بيننا بعد الآن باكونجو ، أو بانجالا ، وليس بيننا فاجينيا ، إننا فقط شعب حر ، إننا جميعاً مواطنون وعلينا أن نصون الوحدة الوطنية . . بالأمس حاول الأوروبيون أن يفرقوننا ، أن يفرقوا بين الباكانجو والبانجالا ، أرادوا أن يفرقوا بين كازافوبو (رئيس الجمهورية) وبين لومومبا ، وعلينا أن نبرهن اليوم للجميع أننا شعب واحد وسوف نصون وحدتنا الوطنية لأن هذه هي الوحدة التي تجعل منا ، من الكونغو أمة عظيمة في وسط افريقيا ، وسيلعب الكونغو غدا دوراً مشرفا لتحرير بقية افريقيا . أننا نريد أن تتحرر القارة الافريقية ».

ولكن الاستعمار إستطاع أن يفرق بين لومومبا وكازافوبو ، فبعد اجتماع دام خمس ساعات بين الأخير والسفير الأمريكي في ليوبولد فيل بتاريخ الخامس من أيلول (سبتمبر)1960 خرج كازافوبو ليعلن عزل رئيس الوزراء لومومبا ، في الساعة الثامنة والربع وفي الساعة التاسعة والدقيقة الخامسة من نفس المساء كذّب لومومبا باسم حكومته والشعب ما أذاعه كازافوبو « لأن الحكومة قد انتخبت بصورة ديمقراطية من الشعب ، ولها الثقة بالشعب ولا يمكن أن تسقط إلا بإرادة الشعب » وبالتالي فإن الحكومة ستبقى في السلطة وسوف تتابع مهامها ، وبالمقابل أعلن لومومبا عزل الرئيس كازافوبو من منصبه لأنه لم يعد موضع ثقة الشعب به ، وأضاف مخاطبا شعب الكونغو قائلا : « أنتم وحدكم لكم الحق في إصدار الحكم اليوم . . . في إختيار رجل يتورط مع لعبة الأمبريالية ، أو حكومة تعمل ليل نهار للدفاع عن الشعب . . إننا سنتخذ هذا المساء الاجراءات الضرورية لحمايتكم ، وحماية وحدة أراضينا طبقاً للقرار الذي أقره مجلس الأمن الدولي . إننا سندعو إلى عقد البرلمان الذي حله كازافوبو . . إن عمل كازافوبو اليوم مؤامرة مدبرة ومخططة من قبل البلجيكيين والفرنسيين . إن الأوضاع الداخلية للدولة هي من اختصاصات الدولة نفسها ، وسأطلب من الأمم المتحدة ألا تتنحى عن مهمتها . إننا سنجد حلا للمشكلة بالطرق الديمقراطية وعن طريق البرلمان وفي إطار المؤسسات الوطنية . . . ليدعوا الشعب الكونغولي يحل مشاكله بنفسه ولنفسه . . . »

ولكن الكولونيل موبوتو ، أحد المشاركين في الدائرة المستديرة للاستقلال قام بانقلابه الأبيض الأول ، إذ أعلن نفسه رئيسا للأركان في الخامس من أيلول (سبتمبر) من نفس العام ، فعاجل الزمن لومومبا إذ وضع تحت الاقامة الجبرية في مساء الرابع عشر من نفس الشهر ، واستطاع أن يفلت من السجن مع نفر من أتباعه في رحلة وداع أخيرة داعيا لوحدة أرض الكونغو وأهلها ومستقبلها ، وبتاريخ الثالث عشر من كانون الثاني (يناير) 1961 يلقى القبض ثانية على

لومومبا في كاساي هذه المرة . ومن سجنه كتب رسالته الأخيرة لزوجته :

« . . . خلال نضالي الطويل من أجل استقلال وطني ، لم أشك ولو للحظة واحدة بالنصر النهائي لقضيتي المقدسة التي نذرت ورفاقي أنفسنا لها . إن ما نريده لبلادنا حقها في حياة شريفة كريمة وغير ملوثة ، واستقلالا بدون قيود ، وهذا ما لم يرده لنا يوما الاستعمار البلجيكي وحلفاؤه الغربيون . . . إننا لسنا وحدنا ، فأفريقيا وآسيا وأحرار العالم وشعوبه الحرة تقف إلى جانب ملايين الكونغوليين الذين لن يتخلوا عن مواقع النضال حتى يتحرروا من المستعمرين وعملائهم في بلادنا . . . إنه لا حرية بدون كرامة ، ولا عدالة بدون كرامة ، وبدون استقلال لا يوجد أناس أحرار . . . إن أفريقيا ستكتب تاريخها المشرف ، وسيكون في شمال الصحراء كما في جنوبها تاريخا مجيدا ومشرقاً »

الثلاثاء . . . السابع عشر من كانون الثاني (يناير) 1961 يقرر كازافوبو وموبوتو نقل لومومبا بطائرة عسكرية إلى كاتانجا ، يهبط منها وسط الجنود الفرنسيين والبلجيكيين ، وبين صديقيه الأسيرين الوزير مبولو ونائب الرئيس أوهيتو ، بعد أن كانت القوات الأميركية قد وضعت خبراتها ووسائلها في تصرف حاكم الكونغو الفعلي موبوتو لإلقاء القبض على لومومبا .

قتل الفلاحون لومومبا ، هذا ما أشاعته السلطة الحاكمة خلال شهرين على الرأي العام العالمي ، ولكن لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة حول الموضوع ، ومراسل صحيفة « لوموند » الفرنسيةPierre de Vos رووا فيما بعد الدقائق الأخيرة للجريمة البشعة :

« والآن ؟؟؟ إنك تبدو دائماً قوياً . . أما تزال تقذف الشتائم ؟؟؟ . .

كانت الدماء تنزف من جراحه ، على أثر التعذيب الذي عاناه أيما معاناة ؟؟ . . . نصف غائب عن الوعي . ومع ذلك فقد هز رأسه بالايجاب .

نعم . . . إنه قوي دائماً حتى في لحظات الموت الأخيرة . . . لحظات الموت الحاسمة هي لحظات البطولة الرائعة الأخيرة في حياة الرجال .

جندي مرتزق أبيض ، يركع على صدر الأسير ، يغمد حربته ، يغزها حتى المقبض في صدر لومومبا . . . الضابط البلجيكيWEBER يتقدم هو الآخر ، ليطلق على الأسير المطعون رصاصة الحقد الأسود والخلاص(10)

(10) CF. UN- Doc: S- 4976 et A- 4964 P. de Vos. Vie et Mort de Patrice Lumumba (Paris: Calmann Lévy 1961).

كان أنطوان جيزنجا أحد مساعدي لومومبا الأشداء قد تسلم قيادة النضال الوطني الوحدوي الذي تدعو إليه الحركة الوطنية الكونغولية ، قبل مقتل لومومبا ، وقدمت الأنظمة الثورية الأفريقية : مصر (عبد الناصر) ، وغانا (نكروما) ، وغينيا (سيكوتوري) ، المساعدة لجيزنجا باعتباره الوريث الشرعي للومومبا ، والشخص الوحيد القادر على حل مشكلات التفكك الإقتصادي والاجتماعي في الكونغو ، كما وقفت إلى جانبه القوى الاشتراكية ، والتحررية في العالم كله التي أثارها مقتل لومومبا .

استطاعت الأمم المتحدة ان تفرض في آب (أغسطس) صيغة إتحاد فدرالي ، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة كيرلي أدولا أحد أنصار كازافوبو ، وعين جيزنجا نائباً لرئيس الوزراء ، إلا أن تشومبي ظل في مركزه القوي بكاتانجا ، مدعما بالمرتزقة الأوروبيين ، وخبرة البلجيكيين العسكرية والمدنية ، في حين ازدادت الاستثمارات الأوروبية من مناجم اليورانيوم والنحاس في الاقليم الذي يسيطر عليه ، وينفصل به دون سواه .

ما جدّ خلال هذه المرحلة هو أن جيزنجا أصبح يشكل خطراً على النزعات الانفصالية ومبشراً بوحدة الكونغو على أسس ديمقراطية وثورية ، فانتشر حزبه « حزب التضامن الافريقي » بسرعة مذهلة ، إذ طرح برنامجا اقتصاديا واجتماعيا تقدميا ، فعاجلته الحكومة وألقت عليه القبض بمساعدة الأمم المتحدة في كانون الثاني (يناير)1962 وعزلته من منصبه كنائب لرئيس الوزراء .

وبتاريخ الأول من آب عام1964 تم التوصّل إلى صيغة سياسية دستورية فدرالية جديدة تختلف عما كانت عليه الحال أثناء إعلان الاستقلال ، فالأقاليم تشارك في اختيار المؤسسات المركزية ، بحيث أصبح مجلس الشيوخ مكونا من ستة ممثلين منتخبين عن كل برلمان إقليمي ، ووزعت الاختصاصات والصلاحيات بين السلطة المركزية والسلطات الاقليمية على نحو يضمن للأخيرة المزيد من هذه الاختصاصات والصلاحيات . لكل إقليم مؤسساته الخاصة المستقلة به وحكومته وبرلمانه اللذان يتقاسمان السلطتين التشريعية والتنفيذية مع السلطة المركزية .

وعلى صعيد السلطة المركزية ، فإن التنظيم الدستوري الجديد يقوي السلطة التنفيذية مقابل السلطة التشريعية ، فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة وهو الذي يقود السياسة العامة ويوجهها ، كما يسمي ويقيل رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة . ينتخب رئيس الجمهورية من قبل أعضاء البرلمان والبرلمانات الاقليمية . الحكومة ليست مسؤولة سياسياً أمام البرلمان ، إلا أنها تخضع لثقة مجلسي الشيوخ والنواب وهي مسؤولة أمام رئيس الجمهورية .

إلا أن تطبيق الدستور الجديد لم يغير شيئاً من واقع الحياة السياسية ، فالعلاقات بين رئيس

الدولة كازافوبو ، ورئيس وزرائه الجديد موريس تشومبي ، سرعان ما ساءت بما مهد للكولونيل موبوتو استكمال خطوته الأولى التي كان بدأها عام1961 ، فقام بانقلابه العسكري الثاني في الخامس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر)1965 .

مارس الجنرال الجديد صلاحيات رئيس الدولة، وشكل حكومة برئاسة الكولونيل مولامبا بمعدل وزير واحد لكل إقليم ، وبعد ان منح مجلسا الشيوخ والنواب ثقتهما للرئيس موبوتو في مؤتمر وطني ، أعلن الأخير حل المجلسين « بناء على اقتراحيهما » وبدأ يمارس سلطة التشريع بأوامر قانونية . حظر الأحزاب السياسية ، وتسلم أيضاً رئاسة الوزارة في أوكتوبر (تشرين الأول)1966 وأجرى استفتاء شعبيا على الأمر القانوني الذي كان قد أصدره في حزيران (يونيو)1967 والذي يقضي بمنحه ، أي بمنح موبوتو ، صلاحيات شبه مطلقة .

وما بين1970 و1974 أجرى موبوتو إضافات جديدة على القانون الأساسي السابق فأحدث حزبا وحيدا أسماه « الحركة الشعبية للثورة » عام1974 كما أسمى البلد « زائير » بدلا من الكونغو ، وصدر بتاريخ الخامس عشر من آب (أغسطس)1974 الدستور الحالي لدولة زائير الذي يقوم على أساس الفلسفة « الموبوتية »

إن أهم ما ورد في الدستور الجديد ، بالنسبة لموضوع بحثنا ، هو النص على وحدة زائير ، وهذا ما عمل لأجله موبوتو منذ الانقلاب ، إذ اتجه بشكل قوي لتحقيق وحدة البلاد والتخلي بصورة نهائية عن النزعات الفدرالية ،فقسمت البلاد الى مجموعة من الوحدات الادارية الجغرافية بعد أن كانت تشكل مجموعات محلية مستقلة ، وذلك بغية تقوية ودعم الوحدة الوطنية ، والحيلولة دون الدعوات أو النزعات القبلية أو الاقليمية ، التي تهدد سلامة ووحدة وأمن أرض الجمهورية »

تحققت الوحدة السياسية لزائير ، على أسس غير تلك التي مات دونها لومومبا ، ومبولو ، وجيزينجا ، وغيرهم . وبعد عشرين سنة من الاستقلال يستمر التضخم في التزايد ليبلغ أربعين في المائة سنويا ، وينخفض سعر « الزائير » مقابل الدولار الأمريكي ، ويسوء مستوى المعيشة بالنسبة للأغلبية العظمى من السكان ، ويتعمق التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في حين تستمر الاستثمارات الأوروبية في زائير البلد الغني بثرواته الطبيعية والمعدنية .

معلومات عامة عن زائير :

تاريخ الاستقلال : الثلاثون من حزيران (يونيو)1960 . المساحة : 345.000 . 2 كيلومتر مربع . عدد السكان : 26.000.000 نسمة الأديان الرئيسية : المسيحية ، الاسلام ،

الوثنية والعبادات الطبيعية . العاصمة : كينشاسا . المدن الرئيسية : كاتانغا ، لوبومباش ، كسنغاي ، مبوجيناي ، مبانداكا . النظام السياسي والدستوري : رئاسي . الأحزاب : الحركة الشعبية للثورة (الحزب الوحيد) . العضوية الدولية : منظمة الأمم المتحدة ، منظمة الوحدة الأفريقية الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى ، اللجنة الاقتصادية الأوروبية . العملة النقدية : الزائير (يعادل حوالي ثلاثة فرنكات فرنسية) . المصادر الأساسية : الذرة نصف مليون طن ، الخشب307.622 مترا مربعا ، نحاس نصف مليون طن ، كوبالت أربعة عشر ألف طن ، منغنيز حوالي مائتي الف طن ، زنك حوالي مليون طن ، الماس حوالي إحدى عشر مليون قيراط ، فضة حوالي نصف مليون طن . التجارة الخارجية : التصدير ما قيمته747,5 مليون زائير معظمه لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، الاستيراد : ما قيمته546,6 مليون زائير معظمه من الغرب . (إحصاءات عام1976) .

3 ـ الصِّيغ الوثائقية والدستورية للوحدة الافريقية

تحدثنا في الفقرتين السابقتين عن كيفية نشوء فكرة الوحدة الافريقية خارج افريقيا ، وعن الدعاة الثوريين للوحدة الافريقية . . . اصبحت الوحدة إذن مطلباً نضالياً وشعبياً للجماهير ، ولكن الاستعمار استغل فكرة الوحدة ، فاقام دولا اتحادية تحت مظلة الوحدة لتحقيق مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية احياناً ، او لوقف حركة التقدم الاجتماعي احياناً اخرى . كما ان ارتباط الطبقة الحاكمة في بعض البلدان الافريقية ، ثقافة ولغة ومصالح ، كان يقودها إلى التكتل دفاعاً عن وجودها ، وتدعيماً للنفوذ الغربي في القارة الافريقية .

وعلى الرغم من ان الجماهير والقادة الوطنيين ، والأحزاب الديمقراطية الثورية ، والاشتراكية العلمية ، قد اعطت الوحدة معنى ومضامين ثورية واجتماعية ، فان الاخفاق كان مصير الاتحادات الفيدرالية التي وضعت صيغتها الدستورية موضع التنفيذ او كادت ، وكذلك فان انفاس مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة ذات الاتجاه التحرري لم تحدث حتى الآن التغيير المطلوب .

أن مهمة هذه الفقرة هي استعراض جميع الصيغ الوثائقية والدستورية للاتحادات والتكتلات والمؤتمرات داخل القارة الافريقية ، وكذلك استعراض جميع المشاريع الوحدوية او الاتحادية التي طرحت او ما تزال تطرح، محاولين ما امكن الاحاطة بجميع ما برز إلى ساحة العمل الوحدوي الافريقي قبيل الاستقلال وحتى قيام منظمة الوحدة الافريقية .

(أ) اتحاد وسط افريقيا

ضم هذا الاتحاد الذي تكون عام 1958 كلا من روديسيا الشمالية ، وروديسيا الجنوبية ، ونياسلاند ، في وقت تخضع فيه هذه الدول للاستعمار البريطاني ، الذي هدف من اقامة الاتحاد

إلى توحيد المصالح الاستعمارية البريطانية في المنطقة تحت شعار مشاركة جميع الأفارقة للاوربيين في الحكم ، في حين ان ما تم هو توحيد الادارة والجاليات الاوربية في البلدان الثلاثة تثبيتا لقبضة بريطانيا في المنطقة .

انهار هذا الاتحاد كنتيجة طبيعية لاستقلال كل من مالاوى (نياسلاند) في السادس من تموز (يوليو) 1964 ، وزامبيا (روديسيا الشمالية) في الرابع والعشرين من تشرين الأول (اوكتوبر) من نفس العام .

(ب) مؤتمر الدول الافريقية المستقلة (الاول)

عقدت الدول الافريقيّة المستقلة اول مؤتمر لها في تاريخها السياسي الحديث في اكرا ما بين الخامس عشر والثاني والعشرين من نيسان (افريل) 1958 ، وهذه الدول هي : تونس ، ليبيا ، السودان ، مصر ، مراكش (المغرب حاليا) ، غانا ، ليبيريا ، اثيوبيا ، واستبعدت حكومة جنوب افريقيا العنصرية .

يمكن القول ان هذا المؤتمر هو امتداد لمؤتمر باندونغ على الأرض الافريقية ، وهذا ما يبدو واضحاً من خلال البيان النهائي للمؤتمر ومن خلال قرارات المؤتمر التي اكد اولها المبادىء الاساسية لمؤتمر باندونغ ، كما صيغ احدها تحت عنوان « السلام والأمن الدوليان واحترام مبادىء ميثاق الامم المتحدة واعادة تأكيد مبادىء باندونغ[1] . اما بقية القرارات فقد عالجت مستقبل المناطق غير المستقلة في افريقيا ، والمسألة الجزائرية والتفرقة العنصرية ، والخطوات الواجب اتباعها للمحافظة على سيادة واستقلال الدول الافريقية المستقلة وسيادتها الاقليمية الكاملة ، كما تضمن القرار

---

(1) المبادىء الأساسية لمؤتمر باندونغ هي -: اولا : احترام حقوق الانسان الاساسية واهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة . ثانيا - احترام سيادة جميع الأمم ووحدتها الاقليمية . ثالثا - الاعتراف بمساواة جميع الاجناس ومساواة جميع الامم صغيرة كانت ام كبيرة . رابعا - الكف عن التعرض او التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. خامسا - احترام حق كل امة في الدفاع عن نفسها بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها طبقا لميثاق الامم المتحدة . سادسا - الامتناع عن استعمال أنظمة الدفاع المشترك لخدمة الأغراض الخاصة لاحدى الدول الكبرى وامتناع جميع الدول عن الضغط على الدول الأخرى . سابعا - الامتناع عن اعمال العدوان او التهديد بالعدوان او استعمال القوة ضد الوحدة الاقليمية او الاستقلال السياسي لأية دولة . ثامنا - حسم جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية مثل المفاوضات او المصالحة او التحكيم او التسوية القضائية ، وكذلك الوسائل السلمية الأخرى التي تختارها الاطراف المعنية طبقا لميثاق الامم المتحدة . تاسعا - تنمية التعاطف والتعاون المشترك . عاشرا - احترام العدالة والالتزامات الدولية .

الثامن مجموعة توصيات اللجنة الاقتصادية المستقلة والاجتماعية بشأن طرق ووسائل تدعيم التعاون بين الدول الافريقية القائم على تبادل المعلومات الفنية والعلمية والتربوية مع عناية خاصة بالتخطيط الصناعي والتنمية الزراعية . ووضعت اللجنة الثقافية اقتراحات عملية لتبادل زيارة البعثات حكومية كانت ام غير حكومية ، مما قد يؤدي إلى استقاء الدول معلومات بعضها عن البعض الآخر من منابعها الاصلية ، وإلى تقدير متبادل لثقافة كل منها .

خلق المؤتمر جواً وحدوياً نضالياً في القارة الافريقية ، إذ ضم في عضويته خمسة دول عربية بالاضافة إلى الدول الافريقية جنوب الصحراء ، فأعطى بذلك اول دليل على الوحدة النضالية بين اقسام القارة الافريقية ، في وجه الاخطار التي تواجهها ، وعلى الأخص ، العنصرية والتمييز العنصري اذ استبعد حكومة جنوب افريقيا العنصرية . وبالاضافة إلى ذلك فقد التزمت الدول المستقلة بتحرير القارة الافريقية و « مد يد العون للشعوب غير المستقلة في نضالها من أجل حقها في تقرير مصيرها ، وتقديم التسهيلات لتدريب وتعليم شعوب المناطق غير المستقلة .

ارسى المؤتمر أيضاً اسساً صالحة في مجال التعاون الدولي والعلاقات الدولية ، فطالب الدول الكبرى بوقف انتاج الأسلحة الذرية والنووية وجميع التجارب النووية لامن اجل السلام العالمي فحسب ، ولكن كرمز لتمسكها بحقوق الانسان ، واقر مبدأ التعايش السلمي ، وحث على اجراء تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية ، ومشكلة جنوب غرب افريقيا (ناميبيا)، ونبذ التفرقة العنصرية .

(ج) الحركة التحررية الوحدوية لشرق ووسط وجنوب افريقيا

تكونت هذه الحركة في السابع عشر من ايلول (سبتمبر) 1968 ، إذ اجتمع في مدينة موانزا على ضفاف بحيرة فيكتوريا زعماء الحركات الوطنية في كل من تانجانيقا وزنجبار واوغنده ونياسالاند، ثم ضمت في عضويتها خلال اجتماعها في تشرين الثاني (نوفمبر) في اديس ابابا من نفس العام كلا من اثيوبيا والصومال وموزامبيق وجنوب افريقيا وجنوب غرب افريقيا والروديسيتين (الشمالية والجنوبية) ونياسالاند واورندي وباسوتو لاند وبتسوانا لاند وسوازيلند. وعام 1962 انتخب كنيث كا وندا رئيسا للمنظمة.

تعتبر هذه الحركة من البدايات الطليعية للنضال الوحدوي الافريقي ، وهدفت في المرحلة الاولى إلى مجابهة الاستعمار ، ثم إلى قيام سوق افريقية مشتركة ، إلا ان عقد هذه الحركة قد انفك بعد قيام منظمة الوحدة الافريقية.

(د) اتحاد غانا وغينيا

وجدت غينيا (سيكوتوري) نفسها معزولة عن بقية الدول الافريقية عقب رفضها لدستور الجمهورية الخامسة (دستور ديغول) واعلانها الاستقلال عام 1958 في حين كان الرئيس الغاني نكروما يتطلع ويدعو إلى الوحدة الافريقية ، فكان ان قرر البلدان في تشرين الثاني (نوفمبر) 1958 اقامة اتحاد الدول الافريقية المستقلة « كنواة » لاتحاد دول افريقيا الغربية .

ترك باب العضوية مفتوحا لجميع الدول الافريقية المستقلة ، او الاتحادات الفيدرالية التي تتمسك بالمبادىء التي يقوم عليها الاتحاد[2] ، بحيث تحتفظ كل دولة او اتحاد فيدرالي من اعضاء الاتحاد بشخصيتها وكيانها ، وتقرر الدول او الاتحادات الفيدرالية الاعضاء فيما بينها القدر الذي ستتخلى عنه من سيادتها في سبيل المصلحة العليا للمجتمع الافريقي[3] .

شعار هذا الاتحاد هو الاستقلال والوحدة ، وسياسته العامة هي « تكوين مجتمع افريقي حر يسوده الرخاء من اجل صالح شعوبها وصالح السلام العالمي[4] اما هدفه الرئيسي فهو « مساعدة الأخوة الافريقيين الخاضعين للسيطرة بغية تصفية التبعية وتوسيع اتحاد الدول الافريقية المستقلة ودعمهم به .

احتفظت كل دولة بشخصيتها الدولية ، وجيشها الخاص بها على ان يكون لرعايا الاتحاد حق التنقل دون جواز سفر، ووضع سياسة مشتركة في امور الدفاع مع تكوين مجلس اقتصادي للاتحاد من عدد متساو من الاعضاء تعينهم دول الاتحاد ، لتقرير السياسة الاقتصادية العامة ، ودراسة جميع المسائل الاقتصادية التي تهم الاتحاد بصورة فردية او جماعية ، بالاضافة الى انشاء مصرف للاتحاد لاصدار وتعزيز عملات كل من الدول والاتحادات الفيدرالية المختلفة الاعضاء في الاتحاد .

الا أن بناء المؤسسات الدستورية والسياسية لمشروع هذا الاتحاد ، لم يستتبع اعلانه ،

---

(2) المبدأ الاساسي الاول من المبادىء الاساسية لاتحاد الدول الافريقية المستقلة .

(3) المبدأ الاساسي الثاني .

(4) نصت الفقرة ب من المادة السادسة من المبادىء الاساسية على أن تقوم سياسة الاتحاد جوهريا على الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية على أساس من المساواة والتبادل مع كل دول العالم التي تتخذ موقفا لا يتعارض مع المصالح الافريقية ، ويتفق مع الكرامة الشخصية الافريقية ، كما نص المبدأ الثامن على ما يلي : (أ) تقرر اعمال الحكومات أو الاتحادات الفيدرالية الاعضاء في الاتحاد وفقا لأهدافه الرئيسية وهي الاستقلال والوحدة والشخصية الافريقية وصالح الشعوب كذلك . (ب) انها لن تتصرف في أمورها امتثالا لاية مجموعة أو كتلة ولكنها تحسب حسابا للقوى الخارجية التي تعمل لصالحها او الحاق الضرر بها .

باستثناء تبادل الوزراء المقيمين كل لدى مجلس حكومة البلد الآخر ، وتقوية العلاقات الدبلوماسية ، وتقديم غانا مساعدة مادية لغينيا .

كانت العقبتان الرئيسيتان في وجه الاتحاد هما اولا: تباين الثقافتين واللغتين الرسميتين اللتين خلفهما الاستعمار وراءه، فاحداهما ذات ثقافة ولغة انكليزية وهي غانا والثانية ، اي غينيا ، تتمثل الثقافة واللغة الفرنسية . اما العقبة الثانية فهي التباعد الجغرافي بين دولتي الاتحاد، اذ تفصل بينهما ثلاثة دول هي: ساحل العاج ، وليبيريا وسيراليون[5] .

(هـ) اتحاد مالي

اجتمع في السابع عشر من كانون الثاني (يناير) عام1959 ممثلو السنغال وداهومي (بنين حاليا)، والسودان الفرنسي (مالي حاليا)، وفولتا العليا ، كما كان مزمعا التحاق النيجر ، وجميعهم خاضعون للحماية الفرنسية ، وقرروا بالاجماع اقامة اتحاد مالي على اساس:

- سلطة تنفيذية اتحادية برئاسة رئيس دولة واحد ، وحكومة تضم في مجلسها وزيرين عن كل دولة عضو في الاتحاد.

- سلطة تشريعية تمثلها الجمعية التشريعية المنتخبة لمدة خمس سنوات بمعدل اثني عشر نائبا لكل دولة تختارهم الجمعية التشريعية للدولة العضو.

- سلطة قضائية تتكون من محكمة فيدرالية مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية

لم يكد الاتحاد ينشأ حتى رفضت فولتا العليا وداهومي التصديق على الدستور الاتحادي الذي سبق ان وافقتا عليه ، فاقتصر الاتحاد بذلك على السودان الفرنسي (مالي) والسنغال في نيسان (افريل)1959 . إلا ان السنغال اعلنت استقلالها عن الاتحاد في العشرين من اب (اغسطس)1960 ، وكذلك مالي في الثاني والعشرين من ايلول (سبتمبر) من نفس العام .

تختلف الاراء حول سبب عدم استمرار هذا الاتحاد ، وإذا كان قد اشيع في حينه ان ذلك يعود الى الخلاف بين سنغور (السنغال) ، وموديبو كيتا (مالي) ، حول رئاسة الاتحاد ، فان الامر

---

(5) Joseph KI-ZERBO l'Histoire de l'Afrique Noire. d'Hier à Demain, Libraririe A. Hatier, Paris. 1978, P. 647.

يبدو اعمق من ذلك بكثير، فسنغور صاحب نظرية الزنوجة يؤمن بالمفهوم الغربي البرجوازي للديمقراطية، وبما يسميه «الاشتراكية الافريقية» في حين يؤمن موديبوكيتا بالمفهوم الديمقراطي الثوري للديمقراطية، وبالاشتراكية، وبامكانية اقامة علاقات طيبة مع الاتحاد اسوفياتي، وبلدان المنظومة الاشتراكية.

(و) تصريح سانيكويلي

صدر عن حكومات ليبيريا ، وغانا ، وغينيا ، بتاريخ التاسع عشر من تموز (يوليو)1959 في سانيكويلي (ليبيريا) ، واقترح عقد مؤتمر خاص خلال عام 1960 يضم جميع الدول الافريقية المستقلة ، وكذلك الدول الافريقية غير المستقلة التي حددت تواريخ لنيل استقلالها ، بغية وضع ميثاق يحقق الهدف النهائي للدول الافريقية في الوحدة والاستقلال . ان التصريح بالمبادىء الذي تم الاتفاق عليه لا يختلف في جوهره ، بل حتى في صياغته عن البيان النهائي لاتحاد غانا وغينيا[8] .

---

(6) تولى رئاسة الجمهورية السنغالية منذ اعلان الاستقلال في العشرين من اب عام1960 وحتى الحادي والثلاثين من كانون الاول1980 تاريخ تقديم استقالته قبل انتهاء ولايته الدستورية التي كانت مقررة حتى اذار من عام1983.

(7) تولى رئاسة جمهورية مالي منذ الاستقلال في الثاني والعشرين من ايلول (سبتمبر) 1960 وحتى تاريخ الانقلاب العسكري الذي قاده الرئيس الحالي موسى تراوري بتاريخ 19 -11 -1968 .

(8) المبادىء التي تم الاتفاق عليها بموجب تصريح سانيكويلي هي التالية : اولا تسمية المنظمة باسم « مجموعة الدول الافريقية المستقلة » . ثانيا ـ افريقيا للافريقيين مثلهم في ذلك مثل بقية الشعوب الاخرى لهم الحق الطبيعي في الاستقلال وتقرير المصير وتقرير شكل الحكومة التي يريدون العيش في كنفها . ثالثا ـ احتفاظ كل دولة واتحاد فيدرالي بين أعضاء المجموعة بشخصيتها القومية وكيانها الدستوري، والغرض من تكوين المجموعة هو تحقيق الوحدة بين الدول الافريقية المستقلة ولا يقصد بها التحيز بدون مبرر للسياسات والعلاقات والامتيازات الدولية حاضرا او مستقبلا للدول المشتركة بها . رابعا ـ يوافق كل عضو من اعضاء المجموعة على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي عضو اخر . خامسا ـ (أ) تتقرر تصرفات الدول والاتحادات الاعضاء في المجموعة وفقا للاهداف الجوهرية وهي الحرية والاستقلال والوحدة وصالح الشعوب الافريقية (ب) لا تقوم أي دولة أو اتحاد فيدرالي من اعضاء المجموعة في اعمإله او سياسته بأي عمل مناقض لروح المجموعة او ما تهدف اليه . سادسا ـ (أ) السياسة العامة للمجموعة هي بناء مجتمع افريقي حر يسوده الرخاء لصالح شعوبها وشعوب العالم ومن أجل السلام والأمن الدوليين (ب) وتقوم سياستها اساسا على الاحتفاظ بالعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية على أساس من المساواة وتبادل المنفعة مع كل دول العالم التي تقف موقفا يتفق مع المصالح الافريقية والكرامة الافريقية . (ج) وهدفها الرئيسي مساعدة الاقطار الافريقية الواقعة تحت السيطرة الاجنبية بغية التعجيل بانهاء حالة عدم الاستقلال فيما يختص بها . سابعا ـ تنشىء المجموعة مجلسا اقتصاديا ومجلسا ثقافيا ومجلس ابحاث علمية . ثامنا ـ عضوية المجموعة مفتوحة لكل الدول والاتحادات الافريقية المستقلة ولكل دولة افريقية غير =

إلا ان هذا التصريح لم يجد اي تطبيق له ، فليبيريا اقرب في علاقاتها إلى الولايات المتحدة الامريكية من أي بلد افريقي ، وغانا وغينيا متعلقتان بالتراث وبالشخصية الافريقية المستقلة.

(ز) اتحاد الدول الافريقية ومدغشقر

يسمى هذا الاتحاد ايضاً « مجموعة برازافيل » ، وقد تكون ما بين الخامس عشر والتاسع عشر من كانون الاول (ديسمبر) 1966 من اثنتي عشر دولة هي: ساحل العاج ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الكونغو (برازافيل) ، داهومي ، غابون ، فولتا العليا ، مدغشقر ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، تشاد .

هدفت هذه المجموعة إلى انشاء كتلة سياسية من الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية ، باستثناء دولتي غينيا (سيكوتوري) ومالي (موديبوكيتا) ، اللتين اعلنتا ان هذا الاتحاد من مخلفات الاستعمار وصنعه.

اتفقت دول المجموعة على مجموعة مبادىء لتحكم ، في نظرها ، العلاقات بين الدول الافريقية وهي : اولا ـ العمل الدائم من اجل السلام ، ويتمثل في عدم اللجوء إلى الحرب مهما كانت الأسباب والظروف ، وعدم الدخول في أي تحالف يعتبر موجها ضد أي منهم ، واحترام الحدود القائمة وقت اعلان الاستقلال وعدم انتهاكها ووجوب تقديم المعونة للدولة التي تقع ضحية عدوان منها . ثانيا ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ويتمثل هذا في عدم قيام اي دولة بتأييد حكومة في المنفى او حكومة مؤقتة تعمل من الخارج ضد اي نظام حكم قائم فعلا في دولة افريقية مع تعهد كل دولة بتحريم كل انواع النشاط الهدام الذي يوجَّه ضد دول افريقية اخرى . ثالثا ـ التعاون الاقتصادي والثقافي بين الدول الافريقية يقوم على اساس المساواة . رابعا ـ الاتفاق الدبلوماسي بين الدول الناطقة بالفرنسية يقتضي العمل في اطار سياسة دولية موحدة مع تنسيق سياسات التنمية والتقدم في هذه الدول . خامسا ـ دعوة الخبراء الى بحث الموضوعات وتقديم التوصيات اللازمة لهذه الدول

أيدت دول المجموعة استقلال موريتانيا ، وقيام وساطة في الكونغو، معارضة بذلك الزعيم باتريس لومومبا ، واتخذت موقفاً غير جدي تجاه قضية استقلال الجزائر كيلا تتجابه مع فرنسا وحرصت على تنسيق علاقاتها مع هذه الدول الاخيرة ومع السوق الأوروبية المشتركة.

= مستقلة الحق في الانضمام الى المجموعة عند حصولها على الاستقلال . تاسعا ـ تقرران يكون للمجموعة علم ونشيد يتفق عليهما فيما بعد ـ عاشرا ـ شعار المجموعة : الاستقلال والوحدة .

انعقد المؤتمر الثاني لدول المجموعة في آذار (مارس) في ياونده فأحدثت «المنظمة الافريقية والملاغاشية للتعاون الاقتصادي» لتقوية وتعميق التضامن فيما بين دول المجموعة. وخلال دورة تاناناريف ما بين السادس والثاني عشر من ايلول (سبتمبر) تم توقيع المواثيق والاتفاقيات التالية:

- ميثاق اتحاد الدول الافريقية الملغاشية.
- ميثاق الدفاع للاتحاد الافريقي الملغاشي.
- المنظّمة الافريقية الملغاشية للتعاون الاقتصادي.
- الاتحاد الافريقي الملغاشي للبريد والمواصلات السلكيّة.
- مؤسسة الطيران الافريقية المشتركة.
- الاتفاقية الدبلوماسية للدول الافريقية الملغاشية.
- اتفاقية التعاون في شؤون القضاء والقانون.
- اتفاقية حرية اقامة وتنقل الافراد.
- اتفاقية امتيازات وحصانات المنظمة الافريقية الملغاشية للتعاون الاقتصادي.
- المنظمة الافريقية الملغاشية المشتركة للملكية الصناعية.
- الاتحاد الافريقي الملغاشي لبنوك التنمية.
- رصيد التضامن للدول الافريقية الملغاشية.

حدد الاتحاد الهيئات العاملة في اربعة هي:

اولا - مؤتمر الرؤساء وهو السلطة العليا التي تحدد السياسة العامة للاتحاد وينعقد مرتين سنويا في دورة عادية، ويجوز عقد دورات غير عادية، ويصدر قراراته بالاغلبية البسيطة غير انه يتطلب الاجماع في المسائل المتعلقة بانهاء الاستعمار. يعين المؤتمر الامين العام الاداري ويحدد مرتبه ويحدد الميزانية السنوية للامانة العامة وانصبة الدول الاعضاء فيها.

ثانيا - الامانة العامة: ومقرها كوتونو. يرأسها امين عام اداري يعين لمدة عامين بناء على طلب اقتراح رئيس جمهورية داهومي.

ثالثا - اللجنة الفنية وتتكون من الوزراء المختصين والخبراء وتجتمع حسب طبيعة المسائل.

رابعا - لجنة الاتحاد الافريقي الملغاشي في الأمم المتحدة: وتجتمع للتشاور فيما بينها قبل اتخاذ اي قرار هام وبالاضافة إلى الامانة العامة في كوتونو فقد تم تشكيل لجنة فنية مقرها ياونده وثالثه للدفاع المشترك برئيس عام للأركان في واغادوغو، ورابعة للتنسيق والمواصلات مقرها برازافيل.

لـم تضف المؤتمـرات اللاحقـة التـي عقـدت في بانغـوى (اذار 1962) ، ولتيبـرفيل (ايلول1962) واوغادوغو (شباط1963) جديدا على الهيكل التنظيمي للمجموعة باستثناء التأكيد على تبني وضرورة تنفيذ المقررات السابقة واتخاذ علم موحد. وفي الاجتماع الذي عقد في داكار عام 1964 اعلن عن تحويل اتحاد الدول الافريقية ومدغشقر الى منظمة اقتصادية بحتة.

قام هذا الاتحاد بغية توثيق الروابط وتدعيمها مع فرنسا والثقافة الفرنسية، واذا كان الزعيم الفعلي لهذا الاتحاد اثناء قيامه هو « هوفييت بوانييه[9] » ، فانه هدف من اقامة هذا الاتحاد الى مواجهة التيار الوطني الافريقي على صعيد ساحل العاج، كما على صعيد افريقيا الغربية[10] ، والذي كانت تتواجد فيه احزاب ديمقراطية ثورية.

(ح) مؤتمر الدول الافريقية المستقلة (الثاني)

عقـد هذا المؤتمـر في اديس ابابـا ما بـين الخـامس عشر والرابـع والعشرين من حزيران يونيو)1960 بحضور اعضاء جدد بالاضافة الى اعضـاء المؤتمـر الأول وهـم : حكومـة الجزائـر المؤقتة ، الكاميرون ، غينيا ، نيجيريا ، الصومال ، في حين لم تتمكن دولتـا توغـو والكونغـو برازافيل من حضور هذا المؤتمر.

تكاد تكون قرارات هذا المؤتمر تكرارا للقرارات التي اتخذها مؤتمر الدول الافريقية المستقلة الاول مؤكدا على «تدعيم السلام والامن العالميين وفقا لميثاق الامم المتحدة وقرارات باندونغ واكرا «وعلى» ان التقدم في نزع السلاح شرط جوهري لتخفيف حدة التوتر الدولي وتدعيم السلام»، كما اكد على تصفية الاستعمار من القارة الافريقية .

اما على الصعيد الاقتصادي فان الشيء الذي جد خلال هذا المؤتمر هو اتخاذ توصية بانشاء منظمة يطلق عليها اسم « المجلس الافريقي للتعاون الاقتصادي»، وبعقد اجتماع عاجل لخبراء الدول الافريقية المستقلة للاصطلاح على المهام والتشريعات والتفاصيل الخاصة بهذا المجلس ، ومطالبة الدول الاعضاء بتنفيذ جميع القرارات ذات الصبغة الاقتصادية التي يتخذها مؤتمر الدول الافريقية المستقلة .

---

(9) رئيس دولة ساحل العاج منذ استقلالها في 7 -8 -1960 وحتى اليوم .

(10) يقصد بافريقيا الغربية ، اينما وردت ، الدول التالية : السنغال ، غامبيا ، غينيا بيساو ، سيراليون ، موريتانيا ، غينيا ، ليبيريا ، ساحل العاج ، مالي ، فولتا العليا ، غانا ، توغو ، بنـين (داهومـي سابقـا) ، النيجـر ، نيجيريا .

(ط) منظمة الدار البيضاء

عقدت هذه المنظمة اجتماعاتها في المغرب ما بين الثالث والسابع من كانون الثاني (يناير) 1961 وذلك بناء على دعوة الملك محمد الخامس ، وضمت كلا من : المغرب ، الجمهورية العربية المتحدة (سورية ومصر انذاك) ، غانا ، مالي ، ليبيا ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، غينيا ، واصدرت ما اسمي بميثاقي الدار البيضاء، او الميثاق الافريقي ، الذي قرر بغية صيانة حرية افريقيا وبناء وحدتها ، وضمان سلامتها التالي :

اولا ـ تأليف مجلس استشاري افريقي ، حالما تتهيأ الظروف ، يضم ممثلين عن كل دولة افريقية ويكون له مقر دائم ويعقد جلسات دورية .

ثانيا ـ تشكيل اللجان الاربع التالية :

(أ) اللجنة السياسية الافريقية : وتضم رؤساء الدول الافريقية او ممثليهم المعتمدين وتجتمع بصفة دورية لتنسيق وتوحيد السياسة العامة لمختلف الدول الافريقية .

(ب) اللجنة الاقتصادية الافريقية : وتضم وزراء اقتصاد دول افريقيا المستقلة وتجتمع بصفة دورية لاتخاذ القرارات اللازمة الخاصة بالتعاون الاقتصادي الافريقي ليكون احدى مهامها الاساسية اقرار العلاقات البريدية واللاسلكية والاذاعية بين مختلف العواصم الافريقية .

(ج) اللجنة الثقافية الافريقية : وتضم وزراء التربية والتعليم للدول الافريقية المستقلة وتجتمع بصفة دورية للمحافظة على الثقافة والحضارة الافريقية وتنميتها ومضاعفة التعاون والمساعدات الافريقية في الميدان الثقافي.

(د) قيادة افريقية مشتركة عليا تضم رؤساء اركان حرب الدول الافريقية المستقلة وتجتمع بصفة دورية للدفاع المشترك عن افريقيا في حالة الاعتداء على اي جزء من هذه القارة والسهر على صيانة الدول الافريقية .

ثالثا ـ انشاء مكتب اتصال للتنسيق الفعال بين مختلف الهيئات السابقة الذكر وخاصة عقد

---

(11) اتخذت الدول الافريقية خلال مؤتمر الدار البيضاء لاول مرة قرارا خاصا بشأن القضية الفلسطينية يدين صراحة اسرائيل ويعتبرها اداة في خدمة الاستعمار ونظرا لأهمية هذا القرار نثبت فيما يلي النص الكامل لـ : « قرارات مؤتمر الدار البيضاء بشأن فلسطين » : اولا ـ يحذر المؤتمر من الخطر الناتج عن هذه الحالة التي تهدد السلام والامن في الشرق الاوسط ويحذر المؤتمر من خطر التوتر الدولي المترتب على ذلك . ثانيا ـ يصر المؤتمر على ضرورة حل هذه القضية حلا عادلا يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة وقرارات المؤتمر الافريقي الاسيوي في باندونغ =

اجتماع خلال ثلاثة اشهر للخبراء المكلفين بتحديد نظام العمل بالهيئات المذكورة .

اتخذ مؤتمر الدار البيضاء عدة قرارات بشأن القضية الفلسطينية[11] وموريتانيا، والتفرقة العنصرية ، واستنكر في قرارة بشأن التجارب الذرية استمرار فرنسا في تجاربها الذرية في افريقيا ، داعيا الدول الافريقية الى اعادة النظر في علاقاتها مع فرنسا كما اعرب ، اي المؤتمر ، في قراره بشأن الجزائر عن تصميمه لمساندة شعب الجزائر مع حكومته المؤقتة بكافة الوسائل في نضاله من اجل استقلال الجزائر . ساندت دول المؤتمر ايضا الزعيم باتريس لومومبا إذ دعت الى الاعتراف بالبرلمان المنتخب وبحكومة جمهورية الكونغو الشعبية الشرعية وبوحدة ارض الكونغو واستقلالها[12]

الحق بالميثاق بروتوكول وقع بتاريخ الخامس من ايار (مايو)1961 ، نص على التعاون بين اعضاء الميثاق عن طريق لجان سياسية واقتصادية وثقافية وقيادة عليا مشتركة وهيئة اتصال واوضحت البيانات الخاصة التوقيع على البروتوكول.

تبدو من خلال الميثاق الشخصية الافريقية من خلال المفهوم الثوري ، فبالاضافة الى المواقف الصريحة والجريئة ضد الاستعمار القديم والجديد والتفرقة العنصرية ومبدأ عدم الانحياز

= الخاصة باعادة حقوق عرب فلسطين الشرعية الكاملة . ثالثا ـ يصر المؤتمر على استنكاره الشديد لسياسة اسرائيل المستمرة في مناصرة الاستعمار كلما اقتضى الامر اتخاذ موقف ايجابي بشأن المشاكل الحيوية المتعلقة بافريقيا وخاصة بالنسبة للجزائر والكونغو والتجارب الذرية في الصحراء الكبرى وكذلك يندد المؤتمر باسرائيل بوصفها اداة في خدمة الاستعمار ، ليس فقط في الشرق الاوسط بل في إفريقيا واسيا . رابعا ـ يدعو المؤتمر كافة الدول في افريقيا واسيا الى مقاومة هذه السياسة الجديدة التي يستخدمها الاستعمار في خلق قواعد له .

(12) من جملة ما ورد في البيان الخاص بالموقف في الكونغو خلال اجتماع الدار البيضاء التالي : ان المبرر الوحيد لوجود قوات الامم المتحدة في الكونغو هو : اولا ـ تلبية دعوة الحكومة الشرعية لجمهورية الكونغو التي قررت الامم المتحدة بناء على طلبها انشاء قيادة عسكرية عليا دولية في الكونغو . ثانيا ـ تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة في الكونغو . ثالثا ـ صيانة وحدة جمهورية الكونغو واستقلالها والمحافظة على أراضيها ويطالب المؤتمر الأمم المتحدة بسرعة اتخاذ الاجراءات التالية : (أ) تجريد عصابات موبوتو الخارجة على القانون من السلاح وتسريحها (ب) اطلاق سراح اعضاء الحكومة الشرعية لجمهورية الكونغو واعضاء البرلمان . (ج) دعوة برلمان الكونغو الى الانعقاد . (د) اقصاء جميع البلجيكيين والاجانب الذين لا ينتمون الى قيادة الأمم المتحدة هناك سواء كانوا عسكريين او مقنعين تحت وراء أي مظهر اخر . (هـ) اعادة جميع المطارات المدنية والعسكرية للحكومة الشرعية لجمهورية الكونغو وكذلك محطات الاذاعة وكافة المؤسسات التي انتزعت منها بصورة غير قانونية . (و) منع البلجيكيين من استخدام اقليم رواندا اوراندي الموضوع تحت وصاية الأمم المتحدة بطرق مباشرة أو غير مباشرة كقاعدة للعدوان وشن الهجمات المسلحة ضد الجمهورية الكونغولية منها . (ز) يقرر المؤتمر انه اذا لم تتحقق وتحترم الغايات والمبادىء التي من أجلها أنشئت قيادة عسكرية للامم المتحدة في الكونغو فان الدول المثلة في المؤتمر تحتفظ لنفسها بحق القيام بأي عمل تراه مناسبا » (انتهى نص البيان المتعلق بالكونغو (زائير حاليا) »

والوحدة الافريقية والتحرر الوطني ، فقد تضمنت النصوص اتجاها جديدا اجتماعيا تقدميا ، اذ اعلنت ان « الضرورة تفرض على الدول الافريقية المستقلة توجيه سياستها الاقتصادية والاجتماعية نحو استغلال ثرواتها الوطنية لصالح شعوبها ، وتوزيعها بالعدل والانصاف بين مواطنيها » . الا انه على الرغم من تشكل اللجان والهيئات ، فان هذه المنظمة قد انتهت قبل قيام منظمة الوحدة الافريقية .

(ي) اتحاد الدول الافريقية

اجتمع في اكرا ما بين السابع والعشرين والتاسع والعشرين من نيسان (افريل)1961 رؤساء جمهوريات كل من غانا (نكروما) ، وغينيا (سيكوتوري) ، ومالي (موديبوكيتا) ، واعلنوا ميلاد « اتحاد الدول الافريقية » في الاول من تموز (يوليو)1961 كنواة « للولايات الافريقية المتحدة » ، مؤكدين تمسكهم بالميثاق الافريقي ومقررات مؤتمر الدار البيضاء. ترك باب العضوية مفتوحا امام كل دولة او اتحاد فيدرالي من الدول الافريقية التي تتقبل مراميه واهدافه التي حددها الاتحاد كما يلي: (أ) تقوية وتنمية روابط الصداقة والتعاون الاخوي بين الدول الاعضاء سياسيا ودبلوماسيا واقتصاديا وثقافيا . (ب) تجميع مواردهم لتدعيم استقلالهم وتأمين وحدتهم الاقليمية ـ (ج) العمل معا لتحقيق التصفية التامة للأمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد في افريقيا وبناء الوحدة الافريقية . (د) تنسيق السياسة الداخلية والخارجية للدول الاعضاء ، وذلك لكي تصبح اوجه نشاطها اكثر فعالية وتساهم بشكل جدي في تأمين السلام العالمي .

اما المؤسسات التي انبثقت عن هذا الاتحاد فهي :

ـ مؤتمر الاتحاد : ويجتمع مرة كل اربعة اشهر في اكرا وباماكو وكوناكري على التوالي ويرأسه رئيس الدولة المضيفة الذي يحدد تاريخ اجتماعه ، ويحدد مشروع جدول الاعمال على اساس الموضوعات المقدمة من رؤساء الدول ، وقرارات مؤتمر الاتحاد تعتبر نافذة المفعول فورا .

ـ اللجنة التحضيرية : ويسبق انعقادها مؤتمر الاتحاد ، وقد تجتمع في اي وقت بناء على طلب رئيس الدولة المضيفة الذي يقرر عدد مندوبي كل دولة مراعيا في ذلك موضوعات مشروع جدول الاعمال . وتقوم هذه اللجنة بتقديم التوصيات التي يبحثها لاحقا مؤتمر الاتحاد .

ـ لجنة تنسيق المنظمات الشعبية للاتحاد : وهدفها تنسيق الاعمال التنظيمية للمنظمات السياسية ومنظمات اتحادات العمال والتنظيمات النسائية ومنظمات الشبيبة في دول الاتحاد لتقوم بتوجيه عام ايديولوجي لهذه الهيئات .

تضمن ميثاق اتحاد الدول الافريقية ايضا توصيات تتعلق بالشؤون السياسية (الدبلوماسية) وبالدفاع المشترك ، ولجنة الاتحاد الاقتصادية ، والشؤون الثقافية وغيرها . الا ان الاتحاد لم يدخل حيز التطبيق الفعلي رغم اجتماع رؤساء الدول الاعضاء اكثر من مرة، وتحولت سياسة قادته جديا الى المساهمة في منظمة الدار البيضاء، التي سبق ان تحدثنا عنها ، ومن ثم الى المساهمة في قيام منظمة الوحدة الافريقية.

(ك) مجموعة منروفيا

افتتح في العاصمة الليبيرية منروفيا بتاريخ التاسع من ايار (مايو) 1961 اجتماع ضم عشرين دولة افريقية ، بينها اثنتا عشرة دولة من مجموعة برازافيل (اتحاد الدول الافريقية ومدغشقر) ، ودولا اخرى من منظمة الدار البيضاء (مجموعة الدار البيضاء) ، فمثلت بذلك هذه المجموعة اكبر تجمع افريقي متجاوزة بنفس الوقت التجمعات السياسية التي كانت تقوم على اساس وحدة اللغة التي خلفها وراءه الاستعمار ، وهذه الدول هي : اثيوبيا ، ليبيريا ، نيجيريا ، سيراليون ، توغو ، تونس ، (بصفة عضو مراقب) الصومال ، ساحل العاج ، الكميرون، السنغال ، مالاغاش ، موريتانيا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الكونغو (برازافيل)، داهومي ، تشاد ، النيجر ، فولتا العليا .

وعلى اثر نهاية الاجتماع في الثاني عشر من ايار ، اقرت هذه المجموعة ستة مبادىء اساسية هي التالية :

- المساواة التامة بين الدول ايا تكون مساحتها او عدد سكانها او ثرواتها .
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .
- احترام سيادة كل دولة وحقها الثابت في الوجود والتطور وفقا لواقعها .
- ادانة قواعد التخريب المقامة في بعض البلدان ضد الدولة المستقلة .
- اقامة تعاون مبني على التفاهم والتعاون ورفض زعامة اي طرف كان للاطراف الشركاء.
- الوحدة لا تعني التكامل السياسي وانما الطموح الى العمل.

ان الدافع وراء عقد هذا المؤتمر هو عزلة السنغال والرغبة في اقامة تحالف يواجه منظمة الدار البيضاء ، وقد هاجمت صحيفة المساء الغانية هذا المؤتمر اذ قالت «ان الاستعماريين اختاروا منروفيا لانهم يعتقدون ان ليبيريا تعتمد اقتصاديا عليهم» . «ان ليبيريا في حالة اضطراب اقتصادي بسبب شخصيتها المقسمة المشوهة المحرفة . . . . وعلى الرئيس الليبيري ان يعترف انه امريكي أولا وافريقي ثانيا».

(ل) وحدة المغرب الكبير

رافق مرحلة التبشير والدعوة الى الوحدة الافريقية ، والتضامن الافريقي دعوة احزاب الاستقلال في المغرب وتونس والجزائر الى وحدة « المغرب الكبير » كهدف متلازم مع الاستقلال الوطني ، فتم توقيع اول ميثاق وحدوي في نطاق افريقيا الشمالية خلال ايار (مايو)1945 بين الحزب الدستوري الحر التونسي وحزب الاستقلال المغربي ، كما تشكل مكتب المغرب العربي« في شباط1947 لتنسيق قضايا النضال الوطني ، واعيد تشكيله تحت اسم « لجنة تحرير المغرب العربي»، بعد ان ضم عبد الكريم الخطابي وممثلين عن الحزب الدستوري التونسي بفرعيه واحزاب الاستقلال والاصلاح والشورى من مراكش وحزب الشعب الجزائري .

وعلى اثر استقلال تونس والمغرب عام1956 اتخذت فكرة الوحدة المغربية طابعاً رسمياً اذ دعت اليها سلطات البلدين ، ولكن على اسس جديدة عندما تقدم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة إلى فرنسا في حزيران (يونيو)1957 باقتراح كرره اكثر من مرة ، ويقضي بان تتنازل فرنسا عن التمسك بالسيادة على الجزائر ، وفي مقابل ذلك يقام اتحاد بينها وبين تونس ، وتحصل فرنسا داخل هذا الاتحاد على امتيازات اقتصادية وسياسية خاصة في كلا القطرين .

يمكننا ان نتبين الموقف التونسي الرسمي من وحدة المغرب العربي مما اشار اليه الرئيس التونسي ايضا حول الموضع نفسه اذ قال : « ان قصد الجامعة العربية ان نقترب من بعضنا ، ومن الممكن ان تكون اداة للوحدة ، وكل شيء يتوقف على كيفية استخدامها ، ومقدار ما تتحلى به من صبر ، اما فيما يتعلق بنا فسنستمر في القيام بالواجب الذي يواجهنا داخل اطار المغرب العربي . ونحن نحاول ان نضيق الهوة بين الآراء المختلفة ، ونتعاون مع الآخرين ، ونعمل معا من اجل افضل انواع الوحدة في نظرنا . وهذه الوحدة يمكن ان تكون وحدة صحيحة ودائمة فقط في حالة تقبل الاطراف المعنية لها تقبلا حراً . هذا هو موقفنا فيما يتعلق بالعالم العربي ، وانا مقتنع ان جميع الدول العربية ترغب في سياسة من هذا النوع (باستثناء مصر بلا شك) ، وانا واثق ايضا ان الرجال المفكرين جميعا في البلاد العربية وحتى كل الحكومات متحدة فيما يختص بهذا الموضوع.

ظلت الدعوة الى وحدة المغرب العربي الكبير ضمن الاطار الشعبي والجماهيري فانعقد **مؤتمر طنجة الاول** ما بين السابع والعشرين والثلاثين من نيسان (ابريل)1958 من الحزب الدستوري التونسي وحزب الاستقلال المراكشي وجبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، واختتم اعماله باعلان الميثاق المغربي الذي نص على ان وحدة المغرب هي هدف الجميع ، وان الاتحاد الفدرالي هو افضل طريق لتحقيق الوحدة . . وانه يجب ان يدعى مجلس استشاري مكون من المجالس الوطنية الثلاثة

لبحث الامور الخاصة بالاتحاد الفدرالي والمصالح المشتركة أثناء فترة الانتقال . كما نص الاتفاق على وجوب امتناع الحكومات الثلاثة المغربية والتونسية والجزائرية عن عقد اتفاقات دولية اساسية تتعلق بالسياسة الخارجية او الدفاع حتى تصبح جميع الانظمة الفيدرالية ذات فعالية

ان ما كتبه المهدي بن بركة الأمين العام للاتحاد الوطني للقوى الشعبية في مراكش يكمل رأي الاوساط الشعبية في المغرب الكبير إذ قال: « هناك رغبة عامة في الوحدة في تونس ومراكش والجزائر وموريتانيا وحتى ليبيا ، ولذلك فمن المؤكد ان يتكون مغرب واحد في المستقبل ، وسيقرر شعبه فقط انظمته السياسية والاقتصادية . انه لن يكون بعثا تاريخيا ومحاولة لاستعادة الامجاد الماضية : امبراطوريتي المرابطين والموحدين. انه سيتجه إلى المستقبل شاعرا شعوراً كاملاً بتركته التاريخية ، والدور الذي يجب أن يقوم به في منطقة البحر الابيض لمتوسط وفي القارة الافريقية . ».

وعلى الرغم من الخلافات بين انظمة الحكم السياسية والدستورية بين بلدان المغرب العربي ، واخفاق المنظمات الاقليمية السياسية سواء على الصعيدين الرسمي او الشعبي ، في اقامة وحدة المغرب الكبير ، فقد ظلت الدعوة الى هذه الوحدة مثار اهتمام القوى الرسمية والشعبية ، فانعقد مؤتمر طنجة الثاني لبحث خطط الاتحاد الاقتصادي المغربي ما بين التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) والاول من كانون الاول (ديسمبر)1964 ، ضم هذه المرة لأول مرة ليبيا كعضو مؤسس في المؤتمر.

اتخذ المؤتمر المذكور قرارات هامة تعد خطوة عملية نحو اقامة الوحدة الاقتصادية ، فيما لو وضعت موضع التنفيذ ، من بينها ان تنشأ هيئة دائمة لتنسيق التعاون الاقتصادي مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل بهدف وضع خطط التنمية ودراسة حاجات المغرب من الانتاج متكاملا فتتخذ سياسة موحدة للاستيراد والانتاج . كما قرر المؤتمر انشاء مركز للدراسات الصناعية في طرابلس، وتنسيق خطط الانتاج الزراعي واستيراد المواد الغذائية ، واعمال السياحة والنقل البري والملاحة الجوية على ان يتم ذلك باستشارة منظمة الوحدة الافريقية وتشغيل الايدي العاملة ، كما اولى المؤتمر عناية خاصة بمسألة الحواجز الجمركية ، ودعا الى الغائها تدريجيا ، واتباع سياسة جمركية موحدة بالنسبة للاستيراد.

ان البيئة الجغرافية واواصر القربى واللغة والدين ، والتراث الغني للعلاقات والتقاليد النضالية بين شعوب المغرب ضد الاستعمار الفرنسي والتخلف ، تنعكس على الدساتير الراهنة للبلدان الثلاثة : المغرب والجزائر وتونس ، اذ اشارت جميعها إلى وحدة المغرب بصورة اساسية واضحة ، كما لا يخفى على احد رغبة السياسة الليبية في اقامة الوحدة .

وعلى هذا الأساس نص الدستور الجزائري على ما يلي : « تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب . تلتزم الجزائر ، كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية ، باعتماد صيغ للوحدة او الاتحاد او الاندماج، كفيلة بالتلبية الكاملة للمصالح المشروعة والعميقة للشعوب العربية ».

« وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية تتجسد كاختيار اساسي للثورة الجزائرية» .[13]

كما جاء في مقدمة الدستور المغربي ان « المملكة المغربية دولة اسلامية ذات سيادة كاملة ، لغتها الرسمية هي اللغة العربية ، وهي جزء من المغرب الكبير[14] »

وكذلك نص الدستور التونسي على « ان الجمهورية التونسية تشكل جزءا من المغرب العربي الكبير ، في وحدة تندرج ضمن اطار المصلحة المشتركة[15] ، كما نصت دیباجية الدستور نفسه على الوفاء لتعاليم الاسلام، ووحدة المغرب الكبير والانتماء للاسرة العربية ، والتعاون مع الشعوب التي تناضل من اجل الحرية والعدالة».

(م) جمهورية الكاميرون المتحدة

بسطت المانيا سيطرتها على الكاميرون منذ عام 1884 ، وبعد هزيمة الرايخ الثاني وضع هذا البلد تحت وصاية عصبة الامم ، فكان القسم الشرقي منه والذي يشكل ما نسبته اربعة اخماس البلاد تحت الانتداب الفرنسي، اما القسم الغربي، اي الخمس الباقي ، فقد وضع تحت الانتداب البريطاني.

قاد مرحلة النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي حزب اتحاد شعب الكاميرون وهو حركة شعبية تشكلت في رحم التجمع الديمقراطي الافريقي في الثلث الاول من عام 1948 في ضواحي مدينة دوالا . استطاع هذا التنظيم السياسي أن يعبر عن الروح الوطنية الافريقية وينقل طموحات

---

(13) المادة 87 من الفصل السابع « مبادىء السياسة الخارجية » من الدستور الجزائري المعمول به حاليا والصادر بالامر رقم 76 -97 مؤرخ في 30 ذي القعدة 1396 الموافق 22 نوفمبر سنة 1976 .

(14) الدستور الحالي للملكة المغربية الصادر بالظهير رقم 061 -72 -1 تاريخ 23 محرم 1392 الموافق 10 -3 -1972 .

(15) الفقرة الأولى من المادة الثانية من الدستور التونسي الصادر بتاريخ الاول من يوليو حزيران 1959 والمعدل بموجب القوانين الدستورية الصادرة بتاريخ الاول من يوليو 1965 والثلاثين من يونيو 1967 والحادي والثلاثين من ديسمبر 1969 ، والتاسع عشر من مارس 1975 ، والثامن من افريل 1976 .

الشعب الكاميروني في الاستقلال وحق تقرير المصير الى المستوى الدولي بمشاركته في لجان التنسيق التابعة لحزب التجمع الديمقراطي الافريقي في مؤتمر باندونغ ، ومنظمة الامم المتحدة . ورفض بنفس الوقت الاتجاه الذي كان يدعو الى امكانية التعاون والتفاهم مع فرنسا ، وعبر عن الاتجاه الوطني النظيف الذي كانت تدعو اليه الجماهير تحت شعار التحرير والوحدة والاستقلال التام ، فانضمت الى هذا الحزب تنظيمات شعبية: أنصار الوطنية ، اصدقاء التقدم ، اصدقاء الامم المتحدة ، لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين ، شبيبة الكاميرون ، اتحاد النساء الكاميرونيات ، لجنة تجميع القوات الوطنية . . . الخ .

قاومت الادارة الاستعمارية هذا الحزب الوطني الذي تسنى له قادة وطنيون وتقدميون ، فصفت جسديا خمسة آلاف عضو وأخيرا حلت اتحاد شعب الكاميرون وجميع التنظيمات الرديفة له ، فاتبع الحزب طريق الثورة المسلحة ، ونظم مجلسا وطنيا لتنسيق كل النشاطات العسكرية ، ووجه نداء الى الجماهير يطلب منها مقاطعة الانتخابات التشريعية التي دعت اليها الادارة الفرنسية .

لبى الشعب نداء قيادته الوطنية بنسبة خمس وثمانين بالمائة ، فاتخذ الاستعمار من وراء ذلك ذريعة لملاحقة الزعماء الوطنيين ، فقتل امينيوبي وتوفي فيلكس مومي في تشرين الاول مسموما في جنيف عام 1960 ، وارسلت فرنسا عشرات الالوف من الجنود رافضة قرارات الأمم المتحدة الخاصة بتنظيم انتخابات حرة تحت رقابة دولية .

و في شباط 1958 سقطت الحكومة الموالية للاستعمار برئاسة اندري ماري اميدا وحل محله احمدو اهيدجو ، وما بين 1960 و1962 قامت القوات الفرنسية المرابطة في البلاد بقصف مناطق تجمع حزب اتحاد شعب الكاميرون ، في حين استمر اهيدجو بعد رئاسته للجمهورية على أثر الاستقلال في تثبيت السلطة وتصفية حزب اتحاد شعب الكاميرون رغم استمرار هذا الأخير حتى عام 1971 .

أعلن استقلال القسم الشرقي من الكاميرون في الاول من شهر كانون الثاني 1960 في حين قسم الجزء الواقع تحت الحكم البريطاني نتيجة الاستفتاء في 12 -2 -1961 الى قسمين : الشمالي واختار الانضمام الى جمهورية نيجيريا الفيدرالية ، والجنوبي وانضم الى الكاميرون « الشرقية ».

نص الدستور الكاميروني الصادر بتاريخ الرابع من اذار (مارس) 1960 على ان توضع تطلعات الشعب الكاميروني في جزئيه المنفصلين عن بعضهما موضع الاعتبار ، وعلى العمل لتحقيق الوحدة الوطنية في كاميرون متحد . وعام 1961 تم تحقيق اللقاء الوحدوي بين الكاميرون

الشرقي والكاميرون الغربي في دولة فيدرالية . وتضمن قانون الاول من ايلول (سبتمبر) 1961 بعض التعديلات الدستورية تلبية لحاجات الدولة الجديدة التي تكونت من اقليمين سميا: الاقليم الشرقي وكان يسمى سابقا جمهورية الكاميرون ، والاقليم الغربي الذي كان تحت الاحتلال البريطاني ، وتبنت الدولة الجديدة النظام البرلماني بدلا من النظام الرئاسي الذي كان سائدا في كلا الاقليمين .

احتفظ كل اقليم بصلاحيات السلطات المحلية في المجال الاقتصادي وكذلك في المجال الثقافي بصورة خاصة اذ اعتبرت الفرنسية والانكليزية لغتين رسميتين للدولة .

على الرغم من استمرار النظام الفيدرالي لمدة سنوات لاحقة ، فقد بدا واضحا استمرار التناقضات بين الاقليمين . وبتاريخ التاسع من أيار (مايو) 1972 اعلن الرئيس الكاميروني احمدو اهيدجو عن استفتاء دستوري لاقامة دولة جمهورية الكاميرون المتحدة اذ قال : « ان شعب الكاميرون سيعلن يوم الاستفتاء للعالم ارادته في أن يكون شعبا موحدا ضمن أمة واحدة ووطن واحد ، كما سيعلن وحدته الكاملة » ، ولكن هذه الوحدة لن تحول دون استمرار اللغتين الانكليزية والفرنسية وما تحملانه ايضا من ثقافة اجنبية ، بالاضافة الى احياء الثقافات واللغات المحلية ، من أجل خلق ثقافة وطنية سليمة مع الثقافة التقليدية .

تم الاستفتاء على الوحدة بتاريخ العشرين من ايار 1972 بصورة ايجابية في كلا الاقليمين الشرقي والغربي بنسبة 98,10 % من مجموع المسجلين في جداول الانتخابات ، وبنسبة 99,90 ٪ من مجموع المقترعين ، وأصبحت جمهورية الكاميرون المتحدة بموجب ذلك دولة واحدة غير قابلة للانقسام ، ديمقراطية وعلمانية واجتماعية ، تضمن المساواة امام القانون بالنسبة لجميع المواطنين . اللغات الرسمية هي الفرنسية والانكليزية . (المادة الاولى من دستور الثاني من حزيران 1972) .

معلومات عامة عن جمهورية الكاميرون المتحدة : المساحة : 475442 كم مربع عدد السكان : ثمانية ملايين نسمة من بينهم خمسة ملايين أعمارهم أقل من ثلاثين عاما . العاصمة : ياوندي . المدن الكبرى : دوالا (حوالي نصف مليون) ، نكونغسامبا ، ماروا غاروا ، بافوسام ، فيكتوريا . الحزب السياسي الوحيد هو « الاتحاد الوطني الكاميروني » ، النظام السياسي والدستوري : جمهوري رئاسي . اللغتان الرسميتان : الفرنسية سبع وستون بالمائة ، والانكليزية ثلاث وثلاثون بالمائة ، وهناك لغات وطنية متعددة . العضوية الدولية : منظمة الامم المتحدة ، منظمة الوحدة الافريقية ، الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى ، لجنة حوض

بحيرة تشاد ، لجنة نهر النيجر ، السوق الاوربية المشتركة . الوحدة النقدية : الفرنك الافريقي سيفا . الموارد الاساسية : الكاكاو مائة الف طن ، القهوة تسعين الف طن ، الموز حوالي مائة الف طن ، الشاي الف ومائتا طن ، زيت النخيل خمس وعشرون الف طن ، الخشب : مليون ونصف المليون متر مربع تقريبا . بقر ثلاثة ملايين رأس ، غنم : ثلاثة ملايين ونصف المليون راس . اسماك : خمس وسبعون الف طن . مناجم : اوكسيد القصدير الطبيعي : خمس وثلاثون الف طن ، ومشاريع لاستثمار البوكسيت والبترول . التجارة الخارجية : (احصاء عام 1977) استيراد 1728 مليار سيفا، تصدير 1924 مليار سيفا. مواد التصدير الاساسية :القهوة ،الكاكاو، الخشب (ويمثل سبعين بالمائة من القيمة الاجمالية للتصدير) ، المنيوم ، قطن ، موز ، زيت النخيل . مواد الاستيراد الاساسية : سيارات ادوات زراعية ، هيدروكربور . الدول التي يتم التعامل معها : فرنسا (41 % استيراد و 30,5 % تصدير) ، 44,5 % و26,3 % استيراد وتصدير لدول السوق الأوربية المشتركة .

جمهورية تنزانيا المتحدة

تكونت جمهورية تنزانيا المتحدة في السادس والعشرين من نيسان (أفريل) 1964 من دولتين هما : تانجانيقا وكانت قد استقلت في التاسع من كانون الاول (ديسمبر)1962 ، وزنجبار (بماوبقية الجزر) التي استقلت في العاشر من كانون الاول 1963.

تعود الوحدة الوطنية بين البلدين في أصولها الاولى الى مقومات نضالية وأخرى اجتماعية . فعلى الصعيد النضالي ضمت ثورة ماجي ماجي عدة قبائل في نضالها ضد الاستعمار الالماني ، كما كان ثمة جمعية قبل الاستقلال افريقية مسلمة - مسيحية تتجاوز القبلية والدين ، تحولت بدورها الى نقابة الوكلاء الافريقيين للادارة ، وكذلك حركات تعاونية بين المناطق الاكثر معاناة من الاستعمار .

أما المقومات الاجتماعية للوحدة فتجلت في الثقافات الافريقية التقليدية ، وفي اللغة السواحلية التي يتكلمها معظم السكان . . . ثم كان توجه كل من تانجانيقا وزنجبار نحو القيام بتحولات اقتصادية واجتماعية بعد الاستقلال عاملا هاما في وحدة البلدين .

تانجانيقا :

انتقلت تانجانيقا من سيطرة الريخ الثاني الى الحماية البريطانية حيث وضعت تحت وصاية عصبة الأمم ، فمنظمة الامم المتحدة ، واذا كان النضال الشعبي هو الذي حقق بطبيعة الحال

الاستقلال الوطني والتوجه الاشتراكي ، فان اسم نيريري يظل بارزا من خلال الاحداث السياسية التي مرت بها تانجانيقا قبل الاستقلال والتوحد مع زنجبار ، وبعد ذلك أيضا .

ولد جوليوس كامباراج نيريري عام 1921 على ضفاف بحيرة فيكتوريا من احد رؤساء القبائل الصغيرة هناك (واناكي) ، وبدأ دراسته في سن الثانية عشرة وعام 1945 حصل على دبلوم التعليم العالي من جامعة ماكوري في أوغنده ، والتحق بمهنة التعليم في تابورا ، المدينة التي تلقى فيها دراسته الاولية ، ثم هجر التعليم الى السياسة ، فأصبح عام 1953 رئيسا لجمعية تانجانيقا الافريقية ثم أسس عام 1954 حزبا جديدا اسماه « الاتحاد الوطني الافريقي التانجانيقي » ، ونتيجة لفوز حزبه في الانتخابات شكل نيريري الوزارة عام 1960 على اثر الاستقلال الذاتي لتانجانيقا ، واحتفظ بذلك لمدة شهر بعد الاستقلال الوطني ، اذ عاد الى السلطة كرئيس للجمهورية في التاسع من كانون الاول 1962 بعد فوزه ايضا في الانتخابات العامة .

زنجبار :

عرفت زنجبار كأكبر مركز لتجمع الرقيق في افريقيا الشرقية خلال القرن التاسع عشر ، كما عرفت بتعدد الاقليات القومية التي كان في طليعتها العرب ، ذو النفوذ الاقتصادي الفعال في الجزيرة ، والشيرازيون (نسبة الى شيراز) ، واسيويون من الهند وسواها ، بالاضافة الى سكانها الافارقة .

وقبل استقلال هذه المحمية البريطانية بفترة قصيرة جدا تشكل الحزب الافريقي ـ الشيرازي باغلبيته من البروليتاريين الافارقة ، كما تشكل حزب زنجبار الوطني ، وقوامه من العرب ، بالاضافة الى عدد من الأحزاب السياسية الأخرى ، التي كان ثمة داخل كل منها جناح يساري متطرف .

اتجه الحزب الافريقي ـ الشيرازي الذي تسلم السلطة بعد الاستقلال لتحقيق برنامج ذي توجهات اشتراكية اكثر مما كان عليه الحال في تانجانيقا ، وعندما اعلنت ثورة كانون الثاني (يناير)1964 وقعت حوادث دامية ضد الاقطاع العربي والتجار ، كان ضحيتها مئات العرب والآسيويين ممن يقطنون الجزيرة ، وانتهت الأمور الى تفرد الحزب الافريقي ـ الشيرازي بتسلم السلطة نتيجة مساعدة نيريري ، فأعلن الاتحاد في السادس والعشرين من نيسان 1964 بموجب دستور مؤقت أعلن مولد الدولة الفيدرالية لتنزانيا ، L'Etat Federal de Tanzania وترك لزنجبار استقلالا ذاتيا كاملا بالنسبة لاوضاعها الداخلية . وعلى الرغم من أن العلاقات بين طرفي

الاتحاد مرت في ظروف دقيقة وحرجة للغاية ، فإن أيا منهما لم يفكر في الانفصال عن الآخر.

تمت الخطوة الوحدوية التالية بين تانجانيقا وزنجبار عام1977 ، اذ اندمج الحزب الافريقي الشيرازي والحزب الوطني الافريقي التانجانيقي في حركة واحدة اسميت حزب الثورةChama) Cha Mafinduzi) كما عدل الدستور المؤقت تعديلا تناول بصورة اساسية ما يهم زنجبار (وبمبا) بالنسبة لتمثيل الجزيرتين في الجمعية الوطنية ، فنواب زنجبار لم يعودوا يعينون من قبل حكومة الجزيرتين بل ينتخبون وفقا لقانون الانتخاب العام في الدولة ، في حين يمارس رئيس حكومة زنجبار صلاحياته كنائب لرئيس الجمهورية التنزانية ، وفي تشرين الاول (اوكتوبر) 1979 اتخذت حكومة زنجبار خطوة جديدة على طريق الديمقراطية عندما أعلنت عن اختيار اعضاء مجلس الثورة عن طريق الانتخاب .

معلومات عامة عن تنزانيا :

المساحة203 945 كم مربع (بما في ذلك 2611 مساحة زنجبار) عدد السكان : سبع عشرة مليونا ونصف المليون نسمة (بما فيهم نصف مليون في زنجبار) . الاديان الرئيسية : المسيحية ثلاثون بالمائة ، الاسلام ثلاثون بالمائة ، الوثنية والاديان الطبيعية اربعون بالمائة . العاصمة : دار السلام ، وهناك مشروع لجعل دودوما عاصمة . . المدن الرئيسية : كيغوما ، تابورا ، عاروشا ، زنجبار . اللغات : السواحلية (اللغة الرسمية) ، الانكليزية ، شاغا وغيرها . الحزب السياسي الوحيد : حزب الثورة . العضوية الدولية : منظمة الامم المتحدة ، منظمة الوحدة الافريقية ، رابطة الكومنولث البريطاني ، السوق الاوربية المشتركة . الوحدة النقدية : شلنغ تنزاني . الموارد الاساسية : الزراعة اثنان وخمسون بالمائة ، والصناعة ثلاث عشرة بالمائة . الذرة : حوالي مليوني طن ، القهوة : ستين الف طن ، القطن سبعين الف طن ، القرنفل (زنجبار) وجوز الهند : مائة الف طن ، السكر مائة وعشرون الف طن ، البقر : ثلاثة عشر مليون رأس ، وخمسة مليون رأس غنم . الماس : تسعمائة الف قيراط ، الصيد البحري : مائة وسبعون الف طن . التجارة الخارجية : تصدير ما قيمته 4532 مليون شلنغ الى بريطانيا والمانيا الغربية والصين وهونغ كونغ والهند ، واستيراد ما قيمته 6199 مليون شلنغ من بريطانيا والمانيا الغربية والصين وايطاليا والولايات المتحدة الامريكية وايران .

جمهورية نيجيريا الفدرالية

ان دراسة موضوع وحدة نيجيريا تبدو من الصعوبة والأهمية بمكان كبير ، فهذا البلد الذي

يبلغ تعداد سكانه ثمانين مليون نسمة ، ويحتل مرتبة مهمة بين الدول العشر الاولى الأكثر انتاجا للنفط في العالم ، ما يزال وريثا لعشرات اللغات المحلية ولمائتين وخمسين اصلا ، ولجميع الأديان : الاسلام ثمان واربعون بالمائة ، والمسيحية اربع وثلاثون بالمائة ، والوثنية ثمانية عشر بالمائة ، بالاضافة الى الوضع الاقتصادي غير المتوازن الذي خلقته الادارة البريطانية .

صدر اول دستور نيجيري عام1946 وقسم البلاد الى ثلاثة اقاليم لكل منها جمعية وطنية مهمتها مراقبة وتنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة المركزية . وصدر الدستور التالي عام1952 الذي أعطى الاقاليم سلطات محلية اكثر شمولاً ،مع حقها في ادارة وتنفيذ وتمثيل سلطة الدولة .

الا أن الرغبة في تمتع الأقاليم بمزيد من الحكم الذاتي ، والحاجة الى مزيد من تحديد وتوزيع الصلاحيات والاختصاصات بين السلطة المركزية والاقاليم دعا الى صدور دستور الاول من تشرين الاول (اوكتوبر) عام1954 ، وبموجبه اصبحت نيجيريا دولة فيدرالية تتكون من خمسة اقاليم : الشمالي والشرقي والغربي ولاغوس والكاميرون الشمالي .

منحت الحكومة الفيدرالية بموجب الدستور المذكور سلطة التشريع في كل الأمور الهامة كالطيران والبنوك والدفاع والتبادل النقدي والتجاري والهجرة والمناجم والبريد والبرق والسكك الحديدية ، وتقاسمت ، أي الحكومة الفدرالية ، مع برلمانات الاقاليم امور : الكهرباء ، التنمية الصناعية ، التأمين ، العمل ، البحوث العلمية والصناعية . . . الخ .

وخلال مؤتمري لندن لعامي 1957 و1958 اتخذت بعض الترتيبات لتوسيع صلاحيات السلطات المحلية في الاقاليم ، كما تمت الدعوة الى اجراء انتخابات عامة في كانون الثاني (يناير)1959 لاختيار اعضاء السلطة التشريعية تمهيدا لاعلان الاستقلال الذي تم بالفعل في الأول من تشرين الأول1960 ، وبتاريخ الاول من اوكتوبر 1963 أصبحت نيجيريا عضوا في الكومنولث البريطاني .

حدث اول انقلاب عسكري في نيجيريا في الخامس عشر من كانون الثاني(يناير)1966 ، فتشكلت حكومة عسكرية ، وجمدت بعض نصوص الدستور ، وحظرت جميع النشاطات السياسية ، وخولت السلطات التنفيذية لرئيس الحكومة العسكرية وكذلك اختصاصات حماية الدستور والنظام الفدرالي ، كما عين حكام عسكريون للأقاليم الاربعة التي تتكون منها نيجيريا .

تلا ذلك الانقلاب العسكري الثاني في الرابع والعشرين من ايار (مايو) من نفس العام ،

الذي اعلن بموجب المرسوم رقم34 الغاء النظام الفدرالي في نيجيريا ، واعلانها دولة بسيطة موحدة ، الا أن اضطرابات دامية رافقت هذا الاجراء ، وبدأت الدعوات الانفصالية كرد فعل على الاندماج الكامل ، مما مهد لانقلاب الاول من اب (اغسطس)1966 الذي ألغى الاجراءات السابقة ، واعاد نيجيريا الى النظام الفدرالي ، وحاول تسوية الأمور اذ قسم البلاد الى اثني عشر مقاطعة بدلا من اربعة في السابق واعطى صلاحيات اشمل لسلطات الاقاليم .

المحاولة الانفصالية (بيافرا المستقلة) :

لم تسفر محاولات النظام العسكري الادارية والسياسية عن حل للحرب الأهلية الدموية التي بدأت على أثر موافقة الجمعية الاستشارية العامة في الاقليم الشرقي ، الانفصال عن نيجيريا بتاريخ السادس والعشرين من ايار (مايو) 1967 ، مما أعاد الى أذهان الافارقة محاولة انفصال باتريس تشومبي بكاتانجا عن الكونغو (زائير) .

تعود اسباب النزعة الانفصالية في الاقليم الشرقي الى التنافس بين قبائل الايبو في شرق نيجيريا الفدرالية التي تعيش في ظل الملكية الجماعية للقرية والديمقراطية الجماعية في اتخاذ القرارات ، وشعوب الهوسا والفلانيين في الشمال التي تأثرت بالنظم الاسلامية السياسية في القرون الوسطى ، واذا كانت هذه النزعة قد ترسخت خلال النظام الاستعماري البرتغالي فالهولندي واخيرا البريطاني ، فان اكتشاف البترول في الاقليم الشرقي قد حرك النزعة الانفصالية لدى سكان بيافرا ، التي أثارتها أوقدت نارها الجمعيات الدينية الصنمية (نسبة الى عبادة الاصنام التي ما تزال تمارس في هذا الاقليم) ، والطبقة البورجوازية التجارية التي كانت قد تشكلت من جراء تجارة الرق ، ومن ثم ملكية الارض ، وتجارة زيت النخيل .

استطاع جيش بيافرا الانفصالي ان يحرز بعض التقدم في البداية معتمدا في ذلك على المرتزقة البيض الذين كان بعضهم مجندا بالامس في جيش تشومبي ، وعلى المساعدات التي كانت تصل بتشجيع من البرتغال ، وفرنسا التي سلكت دبلوماسيتها نفس الاتجاه السابق في الكونغو (زائير) في مساعدة الانفصاليين ، مما اضطر الحكومة النيجيرية الفيدرالية الى اللجوء الى الاتحاد السوفييتي والتزود منه بالسلاح والعتاد الحربيين نتيجة ضآلة المساعدات العسكرية التي كانت بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية يقدمانها لها .

تمكنت السلطة الفيدرالية من القضاء على حركة بيافرا الانفصالية ، ومن تثبيت سلطة الدولة ، بعد أن قدمت نيجيريا ثمنا لوحدتها الفدرالية ما يزيد كثيرا عن مليون قتيل ، وبالمقابل

فقد رأت السلطة العسكرية الفدرالية الجديدة التي تسلمت السلطة في التاسع والعشرين من حزيران (يونيو)1975 ان تقلص ما أمكن مخاوف الاقليات القومية والعنصرية ، فقسمت البلاد اداريا الى تسعة عشرة ولاية بدلا من اثنتي عشرة ولاية في السابق ، وذلك وفقا للدستور الحالي الصادر في الحادي والعشرين من ايلول (سبتمبر) 1978

ولايات جمهورية نيجيريا الفدرالية : وهي التالية :

انامبرا : مساحتها17,675 كم مربع ، عاصمتها انوغو ، عدد سكانها : 3,596,618

بوشي : مساحتها64,605 كم مربع عاصمتها بوشي ، عدد سكانها : 2,431,296

بندل : مساحتها35,000 كم مربع ، عاصمتها مدينة بنين ، عدد سكانها : 2,460,962

بنو : مساحتها45,174 كم مربع ، عاصمتها ماكوردي ، عدد سكانها : 2,427,017

بورنو : مساحتها 116,400 كم مربع عاصمتها ماكوردي ، عدد سكانها : 2,997,498

كروس ريفر : مساحتها 27,237 كم مربع ، عاصمتها كالابار ، عدد سكانها : 3,478,131

غونغولا : مساحتها 91,390 كم مربع ، عاصمتها يولا ، عدد سكانها : 2,605,263

ايو : مساحتها 11,850 كم مربع ، عاصمتها او ايري ، عدد سكانها : 3,672,654

كادونا : مساحتها 70,245 كم مربع ، عاصمتها كادونا ، عدد سكانها : 4,098,306

كانو : مساحتها 43,285 كم مربع ، عاصمتها كانو ، عدد سكانها : 5,774,840

كوارا : مساحتها 66,896 كم مربع ، عاصمتها ايلورين ، عدد سكانها : 1,714,485

لاغوس : مساحتها3,345 كم مربع ، عاصمتها آيكوجا ، عدد سكانها : 1,443,568

نيجر : مساحتها65,073 كم مربع ، عاصمتها مايتا ، عدد سكانها : 1,194,508

اوجون : مساحتها16,762 كم مربع ، عاصمتها ايبيوكوتا ، عدد سكانها : 1,550,966

اوندو : مساحتها 20,959 كم مربع ، عاصمتها آكور ، عدد سكانها : 2,729,690

اويو : مساحتها 37,705 كم مربع عاصمتها ايبادان ، عدد سكانها : 5,208,884

بلاتو : مساحتها 58,030 كم مربع ، عاصمتها جوس ، عدد سكانها : 2,026,657

ريفرز : مساحتها 21,850 كم مربع ، عاصمتها هاركورت ، عدد سكانها : 1,719,925

سوكوتو : مساحتها 102,535 كم مربع ، عاصمتها سوكوتو ، عدد سكانها : 4,538,787

ينتخب رئيس الجمهورية بموجب الدستور الجديد لمدة اربع سنوات ، وهو رئيس الدولة ، رئيس السلطة التنفيذية الفيدرالية والقائد الأعلى للقوات المسلحة للاتحاد ، ويساعده في مهامه نائب للرئيس ، وله ، أي للرئيس ، بموجب الدستور ان يعين الوزراء ويوكل لهم المهمات ، ولكن

ليس له او لنائبه أو لأي من الوزراء أن يكونوا أعضاء في الجمعية الوطنية .

أما السلطة التشريعية الفيدرالية فتمارسها الجمعية الوطنية التي تتكون من مجلسي الشيوخ والنواب ، أما في المقاطعات فان السلطة التشريعية تتكون من مجلس للنواب في كل مقاطعة . يضم مجلس الشيوخ خمسة أعضاء عن كل مقاطعة ، اما مجلس النواب فيضم اربعمائة وخمسين عضوا على أساس التمثيل العددي لسكان كل مقاطعة .

ان الرئيس التنفيذي لكل مقاطعة هو حاكمها ، ويتم اختياره بالانتخاب لمدة اربع سنوات ويساعده مساعد حاكم ، وله ان يعين المستشارين والمفتشين ، وان يعهد لهم بالاعمال التي يراها مناسبة ، ولكن ليس له أو لمساعده ان يكونا اعضاء في مجلس نواب المقاطعة .

معلومات عامة عن نيجيريا :

تاريخ الاستقلال : الأول من تشرين الثاني اوكتوبر1960 اللغات : الانكليزية (اللغة الرسمية) ، الهوسا ، الفلانية ، ايبو ،يوروبا . . . النظام السياسي والدستوري : رئاسي . الاحزاب السياسية : حزب الشعب النيجيري ، الحزب الوطني النيجيري ، حزب الوحدة ، حزب الشعب لنيجيريا العظيمة ، حزب الخلاص الشعبي . العضوية الدولية : منظمة الامم المتحدة ، منظمة الوحدة الافريقية ، رابطة الكومنولث البريطاني ، المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية ، السوق الاوربية المشتركة . الوحدة النقدية : نيرة (وتعادل 7.14 فرنكا فرنسيا) الموارد الاساسية : البترول 104.000.000 طن ، الفحم 274.000 طن النخل الكرنبي 295.000 طن ، الكاكو250.000 الفستق حوالي مليون طن ، البقر : احدى عشر مليون رأس بقر ، ثمانية ملايين رأس غنم . التجارة الخارجية : التصدير ما يعادل 8.600 مليون نيرة لدول السوق الاوربية المشتركة والولايات المتحدة الامريكية (بترول) واليابان . الاستيراد ما يعادل7.300 مليون نيرة من دول السوق الاوربية المشتركة ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

4 ـ منظمة الوحدة الافريقية

« تعالوا نتفق على أن نموت جميعا لكي تتحرر الشعوب الافريقية التي ما تزال تحت السيطرة الاستعمارية ، ولكي لا تصبح الوحدة الافريقية كلمة جوفاء » .

احمد بن بيللا

انعقد المؤتمر التمهيدي لمنظمة الوحدة الافريقية ما بين الخامس عشر والثالث والعشرين من مايو (ايار) 1963 في اثيوبيا (اديس ابابا) اول بلد افريقي حصل على الاستقلال ، وضم الدول التالية : الجزائر ، الجمهورية العربية المتحدة ، تونس ، السودان ، ليبيا ، الصومال ، موريتانيا ، اثيوبيا ، الكمرون ، السنغال ، الكونغو (برازافيل) ، الكونغو (ليوبولد فيل) ، اوغندة ، النيجر ، تنجنيقا ، تشاد ، غابون ، بورونـدي ، داهومي ، نيجيريا ، روانـدا ، سيراليون ، ساحل العاج ، فولتا العليا ، غينيا ، غانـا ، مالي ، مدغشقر ، جمهورية افريقيا الوسطى .

تضمن جدول اعمال المؤتمر التمهيدي عدة بنود أهمها انشاء منظمة الوحدة الافريقية . وحول هذا الموضوع كان ثمة اقتراحات ومشاريع متباينة ، قام مندوب الجزائر بناء على طلب المؤتمر ، باعداد مشروع توصية يشمل جميع المشكلات الخاصة بمبادىء الوحدة الافريقية واجهزتها لعرضها على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

(أ) مؤتمر القمة الافريقي الاول :

بدأ هذا المؤتمر اجتماعاته ، كأكبر تجمع من نوعه عرفته القارة الافريقية في الثالث والعشرين من ايار (مايو) في اديس ابابا أيضا بناء على دعوة الحكومة الاثيوبية ، وقد بدا من خلال الخطب

التي القاها ممثلو الدول الآفريقية تباين حاد في وجهات النظر حول مفهوم الوحدة ، والمنظمة الافريقية المزمع انشاؤها ، فالرئيس الغيني نكروما كان يرى في الوحدة الافريقية حلا لجميع المشاكل الاستعمارية والتخلف والتجزئة في افريقيا ، وهذا ما كان أوضحه في كتابه « اني أتحدث عن الحرية » اذ قال : « *ان علاج جميع العلل الافريقية من الفقر والاستعمار الجديد والبلقنة وعدم التوحد والخلافات الثقافية واللغوية ، انما يتمثل في وحدة سياسية قوية وجنس افريقي متحد في ظل حكومة اتحادية واحدة* » .

واذا كان الرئيس الجزائري احمد بن بيللا يتفق الى حد ما مع الاتجاه السابق بالنسبة للوحدة الافريقية على اعتبار أن « الحكومة الافريقية هي الهدف الاسمى » ، الا انه « ليس من الواجب اتخاذ قرار في تنفيذها فورا ، كما أنه ليس من حقنا أن نبعدها انما يجب أن نطرقها بكل احجامها شريطة ان تعالج بصورة ايجابية وموضوعية وبعيدة عن المصالح الخاصة » ، وهذا يستلزم في رأي بن بيللا ايضا تحرير البلدان الافريقية المستعمرة ، اذ قال في خطابه بالمؤتمر : « ان أخواني الافريقيين قد اتفقوا من قبل على أن يموتوا كي تتحرر الجزائر . . . ولقد تكلمنا عن احداث بنك للتنمية ، ولكن لماذا لا نتكلم عن احداث بنك للدم نساعد من خلاله اولئك الذين يناضلون في انغولا ، وفي كل مكان من افريقيا .

اما الرئيس نيريري فكان يتطلع الى الوحدة الافريقية من نفس المنظار اذ قال : « يقول البعض أن هذا الميثاق ليس كافيا ، وأنه ليس ثوريا ، ان هذا ربما يكون صحيحا ، ولكن ماذا يعني أن نذهب بعيدا ؟ ان البناءالجيد لا يمكن أن يتدمر اطلاقا فيما اذا أرسي حجر الاساس » .

وكذلك فان مفهوم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة منذ انعقاد المؤتمر التأسيسي مغاير لما هو عليه عند الرئيس الراحل نكروما اذ قال : « يجب أن نبني على « اساس الواقع من الحكمة والتعقل . هل نتدرج معا الى الوحدة . . . ؟؟؟ يجب اذن أن نتعود على معاني فكرة الوحدة وعلى تطبيقاتها المادية والمعنوية . . . ان تحضيرا جديا ونفسيا لهو ضروري من أجل اقامة الوحدة . وهذا المفهوم بدوره هو مانحا اليه الرئيس السنغالي السابق ليوبولد سيدار سنغور ، اذ دعا في نفس المناسبة الى « التمسك بالروح الافريقية ، وتلبية نداء القوة الروحية » .

ثمة وجهة نظر اخرى برزت بين الزعماء الأفارقة تمثلت في ضرورة خروج المؤتمر بقرارات جدية تساهم في حل المشاكل الافريقية ، وفي وحدة هدف الافارقة وارادتهم ، وقد مثل هذه الوجهة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، اذ دعا الى الاتفاق على حد مقبول من الجميع ، مما سبق ان أشرنا اليه ، في الفقرة الثانية من القسم الاول من الكتاب .

نتائج المؤتمر :

تمخضت مناقشات الرؤساء الأفارقة عن قيام منظمة الوحدة الافريقية بموجب الميثاق الذي وقع عليه في الخامس والعشرين من ايار (مايو)1963 . ولأول مرة تقرر الدول الافريقية المستقلة مجتمعة دعم حركات التحرر الوطني الافريقية ، وإنشاء ما اسمتـه بـ : « لجنـة التنسيق لتحـرير افريقيا » .·

وقعت الميثاق الدول الاعضاء المؤسسة وعددها32 دولة ، ثم انضمت الى المنظمة فيما بعد دول المجموعة الافريقية كلا بعد استقلالها ، باستثناء المغرب وتوغو اذ انضمتا عام1964 ، بعد أن كانت الأولى قد شاركت بصفة مراقب فقط اثناء الاجتماع التأسيسي نظرا لقبول اشتراك موريتانيا في اعمال المؤتمر ، وترك باب العضوية مفتوحا كحق تمارسه كل دولة افريقية ذات سيادة .

(ب) البنية التنظيمية لمنظمة الوحدة الافريقية :

وتتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية :

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات : وهـو السلطـة العليا للمنظمـة ويتـكون من رؤسـاء الـدول والحكومات الافريقية او من ينوب عنهم ، ويجتمع مرة كل عام في دورة عادية في شهـر حزيران (يونيو) من كل عام ، ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية بناء على طلب اية دولة عضو وموافقة ثلثي الاعضاء .

مجلس الوزراء : ويتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء او من الوزراء الذين تعينهم حكوماتهم ، ويجتمع مرتين كل عام ، الأولى في شباط (فبراير) لاقرار ميزانية المنظمة ، والثانية قبيل انعقاد جمعية رؤساء الدول والحكومات للاعداد لها . ويقـوم المجلس بتنفيذ قرارات جمعية الرؤساء وهو مسؤول امامها ، كما يقوم بتنسيق التعاون بين الدول الافريقية .

الامانة العامة : وتتكون من سكرتير اداري عام يعينه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات مرة كل أربع سنوات ، وكذلك يعين ، أي المؤتمر ، أربع سكرتيرين مساعدين .

وبالاضافة الى الاجهزة الرئيسية للمنظمة فقد انبثق عنها لجان مختلفة هي التالية :

● **لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم** : وقد نصت على وجودها المادة التاسعة عشرة من الميثاق اذ تعهدت الدول الاعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية ، وحدد

البروتوكول اللاحق الذي اعتبر جزءا لا يتجزأ من الميثاق ، بعد أن وقعته الدول الاعضاء خلال مؤتمر القمة الافريقي الذي انعقد في القاهرة عام1964 ، حدد لجنة الوساطة في 21 عضوا ينتخبهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات كل خمس سنوات من بين المتخصصين في الدول الافريقية ، كما يعين المؤتمر من بين هؤلاء الاعضاء هيئة للمكتب تتكون من الرئيس ونائبي الرئيس وكل اعضاء اللجنة وهيئة المكتب غير متفرغة .

● اللجان المتخصصة :نصت المادة العشرون من الميثاق على أن ينشىء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة انشائها ، بما في ذلك ما يلي :

1 ـ لجنة اقتصادية واجتماعية .
2 ـ لجنة للتربية والثقافة .
3 ـ لجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية ، ويتفرع عنها مجلسان : صحي وثقافي .
4 ـ لجنة الدفاع .
5 ـ لجنة علمية وفنية للأبحاث .

وتتألف كل لجنة من هذه اللجان من الوزراء المعينين أو من وزراء آخرين أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء . وبالاضافة الى ذلك يوجد مجموعة من اللجان الدائمة هي : اللجنة الاستشارية للميزانية والشؤون الادارية ، مجلس المراجعين الخارجيين ، ولجنة اللاجئين . وهنالك أيضا لجان مؤقتة تنتهي بانتهاء المهمة الموكولة اليها مثل : اللجنة العسكرية ، ولجنة خبراء قانون البحار ، ولجنة الخبراء القانونيين ، ولجنة خبراء الاعلام ، ولجان فض المنازعات بين الدول الأعضاء .

● لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ؛

أنشئت هذه اللجنة بموجب قرار من مؤتمر القمة الأول ، ودون أن ينص ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على انشائها . ومهمتها تنسيق المعونات لحركات التحرر الوطني التي تناضل من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير في الأقاليم الافريقية غير المستقلة ، وتقوم بتقديم المساعدات لحركات التحرر عن طريق صندوق خاص تموله الدول الأعضاء في المنظمة كلا عن طريق النسبة المحددة لمساهمتها في الصندوق . كما تتلقى اللجنة أيضا مساعدات من الدول الصديقة غير الافريقية كدول عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية ، وقد رفضت قبول المساعدات من اسرائيل . وبطبيعة الحال فان المساعدات تقدم الى الحركات التحررية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية حصرا .

الأهداف والمبادىء :

ميّز ميثاق الوحدة الافريقية بين أهداف المنظمة والمبادىء الأساسية التي ترتبط بها الدول الأعضاء ، فالمادة الثانية من الميثاق حصرت الأهداف فيما يلي :

(أ) تقوية وحدة الدول الافريقية وتضامنها.

(ب) تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب افريقيا .

(ج) الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها .

(د) القضاء على الاستعمار في جميع أشكاله من افريقيا .

(هـ)تشجيع التعاون الدولي ، آخذين في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

« ولتحقيق هذه الأهداف ، ينسق أعضاء المنظمة سياستهم العامة ، ويعملون على التوفيق بينها » .

أما مبادىء المنظمة فقد نصت عليها المادة الثالثة من الميثاق على النحو التالي :

1 ـ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء .
2 ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء .
3 ـ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت في كيانها المستقل .
4 ـ التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم .
5 ـ الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال السياسي في جميع صوره ، وكذلك ألوان النشاط الهدام التي تقوم بها الدول المجاورة أو أي دول أخرى .
6 ـ التفاني المطلق لقضية التحرير التام للأراضي الافريقية التي لم تستقل بعد .
7 ـ تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل .

●**ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ومبدأ التعايش السلمي:** أكدت ديباجة ميثاق المنظمة التزام الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، باعتبارهما تضمنا مبادىء تهيء أساسا متينا لتعاون سلمي مثمر بين الدول الافريقية ، واذا كان مبدأ التعايش السلمي قد أصبح موضوع اقرار الجميع واحترامهم منذ خروج العالم من دائرة الحرب الباردة ، فان هذا المبدأ قد انعكس بصورة واضحة في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية اذ تضمنت الفقرة الثانية من المادة الثانية من الميثاق « تشجيع التعاون الدولي » كما أن الفقرات الأربع الأولى من المادة الثالثة من

نفس الميثاق ، مما سبق أن أشرنا اليه ، تؤكد الايمان بالتعايش السلمي ، في حين تعهدت الدول الأعضاء أيضا في منظمة الوحدة الافريقية بتسوية جميع المنازعات بصورة سلمية .

● **المشاكل التي تواجه منظمة الوحدة الأفريقية:** كان طبيعيا أن تجابه منظمة الوحدة الافريقية منذ بداية تأسيسها مشاكل متعددة يمكن تصنيفها الى فئتين أولها ما يتعلق بالقضايا السياسية ، وثانيها ما يتعلق بالأمور الادارية داخل منظمة الوحدة الافريقية نفسها .

اولا ـ من الناحية السياسية : كان موضوع الوحدة الافريقية مثار الخلاف منذ المؤتمر التأسيسي ، فعلى الرغم من أن هذا المؤتمر قد اتخذ قرارا بحل الاتحادات الاقليمية ، فان اتحاد الدول الافريقية ومالاغاش أراد المحافظة على استمراره ، الى أن قرر رؤساء دوله خلال المؤتمر الذي عقد في داكار ما بين السابع والعاشر من آذار (مارس)1964 ، أن يتوقف الاتحاد كهيئة سياسية مع استمرار أنشطته الأخرى : الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفنية ، وعلى هذا الأساس فقد وقعت الدول الأعضاء الأربع عشر ميثاقا جديدا لمنظمة التعاون الافريقي الملاغاشي في نواكشوط خلال نيسان (ابريل)1964 .

أعلن الرئيس سيكوتوري في الثالث من يونيو 1963 ، حل اتحاد غانا وغينيا ومالي ، كما أعلن الرئيسان نيريري وكاوندا حل حركة الجامعة الافريقية لشرق ووسط وجنوب القارة في25 سبتمبر1963 ، وحلت كذلك مجموعتا الدار البيضاء ومنروفيا دون بروتوكولات . الا أن مجموعة برازافيل أصرت على الاستمرار ، بل زادت أعضاءها فضمت كلا من التوغو وروانده .

وهكذا يبدو أن موضوع الوحدة الافريقية لم يحظ بالاحترام من جميع الاطراف ، بل أن اقتراح نكروما خلال مؤتمر القمة الافريقي الثاني بشأن اقامة حكومة اتحادية افريقية ، قد أحيل الى اللجان المختصة لدراسته دون حماسة او نتيجة لاحقة .

والشيء الجدير بالذكر هو أن القارة الافريقية التي خرجت الى ميدان العلاقات الدولية مجزأة الى أكثر من خمسين اقليما كانت وما تزال عرضة لعدم الاستقرار ، مما ينعكس بدوره على منظمة الوحدة الافريقية ونشاطاتها ، وهذه العوامل هي :

الانقلابات العسكرية المتعاقبة : التي تجتاح هذا النظام او ذاك في مختلف أجزاء القارة ، فما أن انفرط عقد المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الافريقية حتى حدث انقلاب في الكونغو خلال شهر اب (اغسطس) ، أعقبه انقلاب اخر في داهومي (بنين حاليا) خلال شهر تشرين الاول (اكتوبر)1963 فسقوط سلطان زنجبار في كانون الثاني (يناير)1964 ، فاندلاع حرب أهلية في

روانـده ، فانقـلاب عسـكري في غانـا اطـاح بالـرئيس نكرومـا « الرسـول المتحمس للوحـدة الافـريقية » ، تلاه انقـلاب ضد الـرئيس الجزائـري احمـد بن بيلــلا في 19 حزيران (يونيو) عام1965 فآخر ضد الرئيس المالي موديبوكيتا في 23 تشرين الثاني (نوفمبـر) 1968 فسلسلـة من الانقلابات الداخلية في اثيوبيا عام 1974 ضد الامبراطور هيلاسـلاسي ،انتهت باستقرار الجنـرال منغستو هيلا مريام في رئاسة الدولة عام 1977 ، وما تزال الانقلابات العسكرية تتوالى سنويا في افريقيا ، اذ كان اخرها خلال العامين الاخيرين انقلاب في ليبيريا ، وفولتا العليا ، وغينيا بيساو، وكذلك محاولة الانقلاب الفاشلة في موريتانيا في السادس عشر من آذار (مارس) من هذا العام .

الانقسامات بين الدول الاعضاء والتدخل في الشؤون الداخلية : خلف الاستعمار وراءه مشكلة الحدود السياسية على صعيد القارة الافريقية ، وكذلك بعض الأنظمة التي ترتبط مصالحها باستمرار نفوذه الاقتصادي والثقافي ، سيما في بعض بلدان جنوب الصحراء التـي حصلـت على استقلالها السياسي في الستينيات نتيجة المفاوضات السياسية بالدرجة الأولى ، ان مشكلة الحدود كانت وما تزال تطرح نفسها ، على الرغم من أن الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية قد أقرت مبدأ احترام الحدود السياسية القائمة لكل دولة اثناء اعلان استقلالها . . . ثمة النزاع المسلح المغربي ـ الجزائري الذي نجحت منظمة الوحدة الافريقية في تسويته ، وكذلك النزاع الذي تمت تسويته ايضا بين افريقيا الاستوائية والغابون . الا أن استمرار مشكلة الحدود تشكل عاملا سلبيا في قوة منظمة الوحدة الافريقية وتضامن دولها فيما بينها ، واذا كانت هذه المشكلة تبرز اليوم بصورة خاصة بين اثيوبيا والصومال حول منطقة اوغادين ، فان ثمة نقاط حدودية معرضة للانفجار في المستقبل .

خلق تباين الأنظمة السياسية والدستورية في افريقيا هو الاخر ، وما يزال اشكالات تصل احيانا الى درجة عالية من التوتر ، كما كان عليه الحـال بالنسبـة لغينيا (سيكوتـوري) . والسنغال (سنغور) ، وكذلك بين أوغنده (عيدي أمين دادا) وتانزانيا (نيريري) الذي انتهى بالتدخل العسكري التانزاني في أوغنده وسقوط عيدي امين .

ذلك من جهة ، ومن جهة ثانية فان الاستقلال السياسي لبعض البلدان الافريقية ، جنوب الصحراء لم يحل دون استمرار وبقاء وحدات عسكرية مدربة بكفاءة عالية ، في هذه البلدان حتى اليوم . ولقد تمت مناقشة هذه المسألة اكثر من مرة ، حتى ان اتجاها قد برز خلال انعقاد مجلس الوزراء الطارىء لمنظمة الوحدة الافريقية في كانون الأول (ديسمبر) 1964 دعا الى التخلي عن منظمة الوحدة الافريقية لأن دورها ، على حد رأيه ، عرقلة الحركات الثـورية الافـريقية باسـم الوحدة الافريقية وتحت شعارها .

واذا كانت غالبية الدول الافريقية قد أقرت اثناء انعقاد مؤتمر القمة الافريقي الاستثنائي عام1964 ارسال وفد الى واشنطن لمطالبة امريكا بسحب معونتها الحربية عن تشومبي كشرط جوهري لانهاء التدخل الخارجي ، الا أن الأخيرة رفضت القرار المذكور بحجة انها لا تستطيع أن توافق على مناقشة المعونة الامريكية للكونغو دون اشراك حكومة الكونغو التي منحتها مساعداتها بناء على طلب الاخيرة .

كان موضوع بيافرا أيضا من جملة الأزمات التي تعرضت لها منظمة الوحدة الافريقية ففي حين قدم مؤتمر القمة الافريقية الذي انعقد في الجزائر عام1968 مساندة مطلقة لأطروحة الحكومة الفيدرالية الموجودة في لاغوس ، بخصوص الضرورة القصوى للحفاظ على وحدة تراب نيجيريا ، كان ثمة دول افريقية تعترف ببيافرا ، الاقليم الذي اراد الانفصال عن نيجيريا ، مراعية في ذلك مصالح بعض الدول الاستعمارية .

الانقسامات بين فصائل حركات التحرر الوطني : انشأت كل من الجمهورية العربية المتحدة (عبد الناصر) ، وغانا (نكروما) ، وتنزانيا (نيريري) ، والمغرب (الملك محمد الخامس) ، والجزائر ، ودولتا الكونغو ، مكتبا لمساعدة المناضلين من أجل الحرية ! وخلال نفس الوقت كانت الصعوبات تجابه قضية تنسيق جميع الجهود الافريقية من أجل دعم وتوحيد فصائل حركة التحرر الوطني الافريقية ، في حين اعلنت هذه الفصائل انه لن يوجد بلد افريقي مستقل استقلالا حقيقيا ما لم تتحرر افريقيا بكاملها ، وطلبت الانضمام الى مناقشات قمة اديس ابابا ، غير أن هذه الصفة لم تمنح لها ، بل طلبت منها منظمة الوحدة الافريقية تكوين جبهات تنسق الكفاح فيما بينها .

اتخذت لجنة التنسيق لتحرير افريقيا ثلاثة قرارات هي التالية :

اولا ـ عدم التخلي مسبقا عن اتباع الطرق السياسية والاقتصادية والعسكرية للتوصل الى تحرير البلدان التي ما تزال خاضعة للاستعمار.

ثانيا ـ التزامها بالمسؤولية امام البلدان الاعضاء في المنظمة والبلدان الصديقة وحركات التحرير نفسها عن الاستراتيجية الشاملة للكفاح ضد الاستعمار.

ثالثا ـ ويمكن احالة هذه السلطة التي تتمتع بها اللجنة الى البلدان المجاورة للمناطق التي يجب تحريرها لتقوم بتنظيم النشاط .

ولكن من حيث التطبيق ظهرت صعوبات بين اللجنة والدول المجاورة لحركات التحرير ففي

غينيا البرتغالية قررت اللجنة تقديم مساعداتها الى الحزب الافريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الاخضر الذي تسانده حكومة كوناكري ، لكن داكار التي كانت تساعد جبهة الكفاح لاستقلال غينيا بيساو تمكنت من الحصول على مساعدة اللجنة هي الاخرى . وفي انغولا اسقطت اللجنة من مساعداتها الحركة الشعبية لتحرير انغولا في بداية الامر وفي موزامبيق ساندت اللجنة جبهة تحرير موزامبيق التي تتلقى الدعم من تانزانيا ، دون الأخذ بعين الاعتبار « اللجنة الثورية لموزامبيق التي تأسست في لوزاكا (زامبيا) على اثر تحالف بين حركات صغيرة متخاصمة . وفي روديسيا ظل اتحاد الشعب الافريقي لزيمبابوي (زابو) والاتحاد الوطني الافريقي لزيمبابوي (زانو) يرفضان التصالح رغم البعثات واللجان العديدة التي اجتمعت من أجل ذلك ، الى ان تم تحقيق التحالف بين الحزبين قبل فترة قليلة من الاستقلال.

وفي جنوب افريقيا ايدت اللجنة حركة المؤتمر الوطني الافريقي كما ساعدت ايضا المؤتمر الافريقي . وفي جنوب غرب افريقيا استطاعت لجنة التنسيق عام 1963 التوحيد بين الحركتين الرئيسيتين ، واصبحت « سوابو » الممثل الشرعي الوحيد لنضال شعب جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) ضد سياسة «الأبارتايد» والتمييز العنصري التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا.

إلا أن البعض قد اتهم لجنة التنسيق لتحرير افريقيا بانها تحولت الى هيئة سياسية تتصف بالبيروقراطية ، وتهتم بالتصويت على القرارات واصدار الأحكام ، وافتعال الخلاف بينها وبين حركات التحرر الوطني من جهة ، وبينها وبين الدول المجاورة للمناطق التي يجب تحريرها من جهة ثانية . . . يضاف إلى ذلك كله ضآلة المبالغ المخصصة لفصائل حركة التحرر الوطني.

ثانياً ـ ومن الناحية الادارية : تنعكس الخلافات والانقسامات السياسية بين الدول الاعضاء داخل الاجهزة الادارية العاملة في منظمة الوحدة الافريقية ، بحيث يغدو الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية في موقف حرج للغاية ، فاذا ما تمتع بشخصية نافذة وقوية وأراد ان يتخذ موقفا حاسما في قضية ما ، فسر البعض ذلك ، ممن تتعارض مصالحهم مع هذا الموقف ، بانه تعارض مع صلاحياته المسندة اليه ، وإذا ما اقتصر عمل الامين العام للمنظمة على تسيير الشؤون الادارية اودى بالمنظمة في نهاية المطاف إلى نقابة تمثل مصالح رؤساء الدول الاعضاء.

وبالاضافة إلى ذلك ، فهناك التضخم الكمي للجهاز الاداري للمنظمة ، إذ ارتفع عدد موظفيها من 18 موظفاً عام 1964 إلى 252 عام 1970 ، فالى 360 عام 1974 والآن تضم المنظمة ما يزيد على اربعمائة موظف اصيل تم فرض الكثير منهم من قبل رؤساء الدول وحكوماتهم ، دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءات الشخصية ، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

(ج) مؤتمرات القمة لمنظمة الوحدة الافريقية

عقدت منظمة الوحدة الافريقية ما بين تأسيسها وحتى عام1980 مؤتمرات القمة العادية وغير العادية التالية :

مكان انعقاد المؤتمر	تاريخه
اديس ابابا	ايار1963
القاهرة	تموز1964
اكرا	تشرين الاول1965
اديس ابابا	تشرين الثاني1966
كينشاسا (زائير)	ايلول1967
الجزائر	ايلول1968
اديس ابابا	ايلول1969
اديس ابابا	ايلول1970
اديس ابابا	حزيران1971
الرباط	حزيران1972
اديس ابابا	حزيران1973
مقاديشو (الصومال)	حزيران1974
كسبالا (اوغندة)	تموز1975
بورت لويس (موريش)	تموز1976
الخرطوم	1978
منروفيا (ليبيريا)	1979
فريتاون (سيراليون)	1980
نيروبي (كينيا)	حزيران1981

(د) مبدأ الوحدة في ميثاق المنظمة والدساتير الافريقية الراهنة:

لعله من نافلة القول التأكيد على أن جميع الدول الافريقية المستقلة هي اعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، ولو عدنا ثانية إلى المادة الثانية من ميثاق هذه المنظمة ، لوجدنا ان مبدأ الوحدة الافريقية يحتل الفقرات الاربع الأولى من هذه المادة ، بل ان الفقرة الاولى تقر سلفا بوجود الوحدة الافريقية ، والمطلوب هو «تقوية وحدة الدول الافريقية وتضامنها». والواقع ان الفقرات الثلاث

التالية من هذه المادة هي السبيل الى تحقيق الوحدة ، اذ لو كان ثمة دولة افريقية وحدوية ، وحدة افريقية على الصعيد السياسي والدستوري لاختلف الأمر تماما ، اذ المفروض في حالة كهذه ضمن اطار الدولة الوحدوية ، تنسيق وتقوية التعاون والجهود لتحقيق حياة افضل لشعوب افريقيا ، وكذلك الدفاع عن سيادة وسلامة الأراضي واستقلالها ، والقضاء على الاستعمار في جميع اشكاله من افريقيا .

فالمقصود بالوحدة الافريقية ، حسبما جاء في نص الميثاق ، هو الوجود الكامن الذي لم يترجم الى صيغة عملية وقانونية بعد . . وانما هو معلن من خلال تطلعات الجماهير الافريقية وصبوتها الى الوحدة ، ورغبتها في ان تأخذ الوحدة الافريقية صيغة تنظيمية معينة ، طريقها إلى التحقيق . والنص الوثائقي انما مزج بين المبدأ (الوحدة الافريقية) وبين اساليب العمل لتحقيق هذه الوحدة او للسير في طريقها ، ومن باب اولى فان الوحدة الافريقية هي مبدأ أساسي من مبادىء السياسات الافريقية ، مهما تباينت انظمة الحكم السياسية والدستورية وأيًّا تكن الاتجاهات الايديولوجية والفلسفية لهذا البلد الافريقي او ذاك .

وعبارة الوحدة جاءت عامة ، بمعنى انها تشمل جميع الاشكال الوحدوية ، بدءا من التضامن والتنسيق وحتى الاندماج الكلي ، ولكن ذلك يجب الا يغيب عن بالنا قط ان اطار الوحدة الافريقية ، وفقا لميثاق المنظمة نفسها ، ليس معزولا عن الاطار العالمي ، بمعنى آخر ، ليس اطارا شوفينيا او عرقيا او عنصريا ، ذلك ان الفقرة الخامسة من نفس المادة الثانية تتضمن ان من اهداف المنظمة ايضا« تشجيع التعاون الدولي اخذين في عين الاعتبار ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان» .

تبدو الوحدة الافريقية ضمن الاطار العالمي اكثر وضوحا من خلال ديباجة ميثاق المنظمة والمادة الثالثة ايضا : من خلال مبادىء المساواة ، وعدم التدخل ، والتسوية السلمية للمنازعات ، والتحرير ، وسياسة عدم الانحياز ، والتعايش السلمي ، مما سبق ان اشرنا اليه .

كان طبيعيا والحالة هذه ان ينعكس الايمان بمبدأ الوحدة الافريقية على جميع الدساتير الافريقية ما كان منها شمال الصحراء وجنوبها ، فالدساتير الثلاثة : الجزائري والمغربي والتونسي ، تضمنت ، بالاضافة الى الالتزامات التي سبق ان اشرنا اليها بالنسبة لوحدة المغرب الكبير ، تضمنت التزامها ايضا بالوحدة الافريقية .

فالأول ، اي الدستور الجزائري ، نص على ان من مبادىء السياسة الخارجية « تحقيق

اهداف منظمة الوحدة الافريقية وتشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا ، ويندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية»[1] ، وكذلك فقد ورد في ديباجة الدستور المغربي ما يلي : « وبصفتها دولة افريقية ، فانها تجعل من بين اهدافها تحقيق الوحدة الافريقية»[2] . وإذا كان الدستور التونسي لم يشر إلى موضوع التزامه بالوحدة الافريقية فلا يخفى ان تونس عضو فعال في منظمة الوحدة الافريقية ، بالاضافة الى ان خطب الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وادبيات الحزب الدستوري الحاكم لا تخلو من الاشارة والتصريح بالعمل للوحدة الافريقية والانتاء الافريقي.

اما بالنسبة للجماهيرية العربية الليبية فهي الاخرى عضو فعال في منظمة الوحدة الافريقية ، كما ان اعلان مشروع الوحدة بينها وبين تشاد في السابع من الشهر الاول من العام الحالي هو تعبير عن اتجاه وسعي الدبلوماسية الليبية في اطار العمل الوحدوي الافريقي.

فاذا ما انتقلنا إلى البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، لوجدنا ان دساتيرها ومواثيق وبرامج احزابها السياسية قد التزمت بصورة عامة بالعمل على تحقيق الوحدة الافريقية ، بل حول هذه النقطة تلتقي البلدان الافريقية ذات التوجه الليبيرالي[3] ، والبلدان التي تسير في طريق التطور اللارأسمالي وذات التوجه الاشتراكي[4] ، حتى ان الدستور الغيني قد نص صراحة على دعمه ، دون اي تحفظ ، السياسة التي ترمي إلى خلق الولايات المتحدة الافريقية ، من أجل حفظ ودعم السلام في العالم».

يمكننا ان نستخلص ايضا من جملة النصوص الدستورية الافريقية ، ان افريقيا لا تشكل امة ، ذلك ان كل دستور افريقي قد نص على وحدة البلد الذي صدر عنه كأمة مستقلة واحدة ، وعلى هذا الأساس يمكن القول ان مفهومي الأمة والوحدة الافريقيين غير واضحين في النصوص والوثائق الدستورية منها والحزبية . . ان افريقيا تشكل وحدة . هذه هي العبارة التي تتكرر دائما في الادبيات السياسية الافريقية ، وهنا نورد ما تعنيه عبارة الوحدة بالنسبة لصحيفة الحرية الغينية ، اذ كتبت تقول : «ان الوحدة كلمة مثل الصداقة والخير تعبر عن شيء مطلق ليس له وجود محدود ولا صورة محسوسة في الذهن، وانما هي تثير عند سماعها جميع الاتجاهات المتباينة ، وتربط نفسها

(1) المادة 88 من الدستور الجزائري .

(2) ورد ذلك مباشرة في الدستور المغربي بعد النص الذي سبق أن أشرنا اليه في معرض حديثنا عن وحدة المغرب الكبير .

(3) على سبيل المثال لا الحصر مقدمة دستور الكاميرون لعام 1972 مقدمة دستور زائير لعام 1974 . . . الخ .

(4) مقدمة دستور غينيا الحالي ، مقدمة دستور مالي لعام 1974 . . . الخ .

بمفاهيم لا يمكن التوفيق بينها » (صحيفة الحرية ، الحزب الديمقراطي الغيني ،23-11 -1954)

(هـ) معلومات عامة عن الدول الافريقية :

نثبت فيما يلي جدولا يتضمن اسماء البلدان الافريقية المستقلة فعاصمة كل منها ، فالنظام السياسي المعمول به ، فالأحزاب السياسية المعترف بها رسميا ، اي اننا استبعدنا احزاب المعارضة غير القانونية تلك التي تعمل دون موافقة السلطات الرسمية فاللغات الرسمية منها والمستخدمة بين السكان ، فتاريخ الاستقلال ،فمساحة كل بلد وعدد سكانه ، املين من وراء ذلك اعطاء فكرة عامة للقارىء العربي عن القارة الافريقية :

اسم الدولة	العاصمة	النظام السياسي	الأحزاب السياسية المعترف بها رسميا	اللغات: الرسمية *	اللغات: المستخدمة **	تاريخ الاستقلال	المساحة كم مربع	عدد السكان
الجزائر	الجزائر	رئاسي	جبهة التحرير الوطني	ع	قبائل ـ الفرنسية	62- 7- 3	2381741	18250000
تونس	تونس	رئاسي	الحزب الاشتراكي الدستوري	ع	فرنسية ـ بربرية	56- 3- 20	164150	6000000
المغرب	الرباط	ملكي دستوري رئاسي	حزب الاستقلال ، الحركة الشعبية ، الاتحاد الاشتراكي القوى الشعبية ، الحركة الشعبية الدستورية والديمقراطية ، حزب العمل ، حزب التقدم والاشتراكية	ع	بربرية ، فرنسية ، اسبانية	56- 3- 2	17825000	458730
الجماهيرية الليبية	طرابلس	جمهوري اسلامي ديمقراطي شعبي	الاتحاد الاشتراكي العربي	ع		51- 12- 24	1759540	3000000
مصر	القاهرة	رئاسي	الحزب الديمقراطي الوطني (الحاكم) التجمع التقدمي الوحدوي (المعارض)	ع		22- 2- 28	1001499	40000,00
السودان	الخرطوم	رئاسي	الاتحاد الاشتراكي السوداني	ع	الانكليزية ، دنكا ، شيلوك	56- 1- 1	2505000	17500000
الصومال	ماقاديشو	رئاسي	الحزب الاشتراكي الثوري الصومالي	الصومالية	العربية ، الايطالية ، الانكليزية	60- 7- 1	637661	3350000
جيبوتي	جيبوتي	جمهوري	التجمع الشعبي للتقدم	ع + ف	آفار ، إيس	77- 6- 27	23000	250000
موريتانيا	نواقشوط	اسلامي رئاسي		ع	الفرنسية ، وولف اتوكلور سونيلكي	60- 11- 28	1032000	1500000

(*) يرمز حرف ع إلى اللغة العربية، وحرف ف للغة الفرنسية، وحرف أ للغة الانكليزية، وحرف ح للغة السواحلية وحرف ب للغة البرتغالية، وحرف س للغة الاسبانية. ونستخدم الرمز فقط للغات الرسمية.

(**) يوجد في كل دولة افريقية سبعة لغات على الأقل، باستثناء الدول العربية الافريقية.

اسم الدولة	العاصمة	النظام السياسي	الأحزاب السياسية المعترف بها رسميا	اللغات: الرسمية	اللغات: المستخدمة	تاريخ الاستقلال	المساحة كم مربع	عدد السكان
الكونغو	برازافيل	ديمقراطي ثوري مع توجه ماركسي رسمي	حزب العمل الكونغولي	ف	لنغالا ، كيكونغو	60-8- 15	342000	1500000
زائير	كينشاسا	رئاسي	الحركة الشعبية للثورة	ف	لينغالا سواحلية ، كيكونغو تشيلوبا	60- 6- 30	2345000	26000000
روانـدا	كيغالي	جمهوري عسكري	الحركة الثورية الوطنية للتطور	ف	كينياروانda	62- 7- 1	26338	4500000
بورونـدي	بوجومبورا	رئاسي عسكري	الاتحاد والتقدم الوطني	ف	كيروندي ـ كينياروانda	62-7- 1	27834	4000000
غينيا الاستوائية	مالابو	عسكري	محظورة	س	فانغ ، بوبي	68- 10- 12	28051	300000
ساوتومي وبرنسيب	ساوتومي	رئاسي	حركة التحرر لساوتومي وبرنسيب	ب		75- 7- 12	964	100000
كينيا	نيروبي	رئاسي	الاتحاد الوطني الافريقي الكيني	إ + ح	كيكويو ، ليو	63- 9- 12	582646	14000 000
أوغنده	كامبالا	جمهوري	جبهة التحرر الوطني الأوغندية	إ + ح	لوغندا	62- 10- 9	239640	12000000
تنزانيا	دار السلام	رئاسي	حزب الثورة	ح	انكليزية ، فياموزي ، شاغا	64- 4- 27	945203	17500000
زامبيا	لوزاكا	رئاسي	حزب الاتحاد الوطني المستقل	إ	بيمبا ، شيوا ، لوزي ،	64- 10- 24	752614	5200000
مالاوي	لايلنفوي	رئاسي	حزب المؤتمر المالاوي	إ + شوا	ياد	64- 7- 6	118484	5500000
أنغولا	لواندا	رئاسي ديمقراطي ثوري	الحركة الشعبية لتحرير انغولا (حزب العمل)	ب	كيمبوندوا ، اوبوندا كيكونغو ،	75- 11- 11	1246700	6500000

اسم الدولة	العاصمة	النظام السياسي	الأحزاب السياسية المعترف بها رسميا	اللغات		تاريخ الاستقلال	المساحة كم مربع	عدد السكان
				الرسمية	المستخدمة			
ساحل العاج	أبيدجان	رئاسي	الحزب الديمقراطي لساحل العاج	ف	ديولا ، باوولي ، بيتي	60-8-7	322463	7300000
غانا	أكرا	رئاسي	حزب الشعب الوطني ، حزب الجبهة الشعبية ، مؤتمر الاتحاد الوطني	ا	فانتي ، غا ، ايوي	57-3-6	238000	10500000
توغو	لومي	عسكري رئاسي	تجمع الشعب التوغولي	ف	ايوي ، كابري ، كوتوكولي	60-4-27	56600	2500000
بنين	بورتونوفو	ديمقراطي ثوري (اتجاه رسمي ماركسي لينيني)	الحزب الثوري لشعب بنين	ف	فون ، دوندي ، يوروبا مينا ، سومبا .	60-8-1	112632	3500000
نيجيريا	لاغوس	رئاسي	حزب الشعب النيجيري ، الحزب الوطني ، حزب الوحدة ، حزب الشعب النجيري المنظم من حب الخلاص الشعبي .	ا	هوسا ، فلاني إيبو ، يوروبا	60-10-1	913000	80000000
الكاميرون	ياوندي	رئاسي	الاتحاد الوطني الكاميروني	ف + ا	لغات قبلية وقومية	60-1-1	475000	8000000
تشاد	انجامينا	حكومة اتحاد وطني مؤقتة	جبهات سياسية ـ عسكرية متعددة	ف	سارا ، عربية	60-8-11	1284000	4500000
غابون	ليبرفيل	رئاسي	الحزب الديمقراطي الغابوني	ف	فانغ ، اميني ، باتيكي	60-8-17	267667	1100000
ج . إفريقيا الوسطى	بانغوي	جمهوري	حركة التطور الاجتماعي لافريقيا السوداء	ف	سانغو	60-8-13	2800000	3000000

اسم الدولة	العاصمة	النظام السياسي	الأحزاب السياسية المعترف بها رسميا	اللغات: الرسمية	اللغات: المستخدمة	تاريخ الاستقلال	المساحة كم مربع	عدد السكان
أثيوبيا	أديس أبابا	ديمقراطي ثوري		أمهرية	غالا الايطالية العربية	منذ وجود التوراة	1221000	30000000
مالي	باماكو	رئاسي	الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي	ف	بامبارا ، ولغات أخرى	22 -9 -60	1204000	6500000
السنغال	داكار	رئاسي	الحزب الاشتراكي (الحاكم) الحزب الديمقراطي السنيغالي ، حزب الاستقلال الافريقي الحركة الجمهورية السنغالية	ف	وولف ، تكلور ، فلانية ولغات أخرى . .	20 -8 -60	196722	5000 000
غامبيا	بانجول	ديمقراطي برلماني	حزب التقدم الشعبي ، الحزب المتحد ، حزب الميثاق الوطني	إ	وولف ، مانيرمنغ ، بول	18 -2 -65	11295	500000
فولتا العليا	أوغادوغو	رئاسي عسكري		ف	موري ، ديولا ، بامبارا بول	5 -8 -60	274000	6300000
النيجر	يامي	رئاسي عسكري		ف	هوسا ، جرما ، . . .	3 -8 -60	1267000	5000000
الرأس الأخضر	برايا	رئاسي	حزب الاستقلال الافريقي لغينيا ـ بيساو والرأس الأخضر	ب	كريول	5 -7 -75	3929	300000
غينيا ـ بيساو	بيساو	ديمقراطي ثوري	حزب الاستقلال الافريقي لغينيا ـ بيساو والرأس الأخضر	ب	بالانتي ، بول ، مالينكي	24 -9 -73	36125	1000000

اسم الدولة	العاصمة	النظام السياسي	الأحزاب السياسية المعترف بها رسميا	اللغات: الرسمية	اللغات: المستخدمة	تاريخ الاستقلال	المساحة كم مربع	عدد السكان
غينيا	كوناكري	رئاسي ديمقراطي ثوري	الحـــزب الديمقراطي الغيني	ف	سوســو ، مالينــكي ، بولار	58-10-2	245857	6000000
سيراليون	فريتاون	رئاسي	المؤتمر الشعبي العام	ا	موندي ، تمني	61-4-27	72328	3500000
ليبيريا	منروفيا	عسكري		ا	موندي ، كرو ، باسا	1847-7-26	111369	2000000
موزامبيق	مابوتو	رئاسي	جبهة تحرير موزامبيق	ب	ماكوا ، ماكوندي ، ايناسا	75-6-25	771124	10000000
ج . جنوب إفريقيا	بريتوريا	أقلية افريقية تحكم على أساس سياسة الأبارتهابد والتمييز العنصري	أحزاب عنصري	إ	أفريكان ، زولو ، إيكسهوسا ، تسوانا	1961	1221037	27000000 (بينهم 4 مليون أبيض فقط)
ناميبيا (جنوب غرب إفريقيا)	ويندهوك	تحت سيطرة النظام العنصري لجنوب إفريقيا	تقود التحرر الوطني حركة « سوابو »	إ	افريكان + الألمانية ،	لم تستقل بعد	824295	2000000
زيمبابوي	سالزبوري	ديمقراطي برلماني	زابو ، زانو	إ	شونا ، ماتابيلي	1980.5.25	390622	7000000
بوتسوانا	غابورون	ديمقراطي برلماني (طراز غربي)	الحزب الديمقراطي البوتسواني حزب الاستقلال ، الجبهة الوطنية	إ	تسوانا	66-9-90	576000	800000
ليسوتو	ماسيرو	ملكي برلماني	الحزب الوطني ، حزب المؤتمر حزب الحرية	إ	سوتو	66-10-4	30350	1225000
سوازيلند	مباباان	ملكي تقليدي	محظورة	إ	سوازي	68-9-6	17323	550000

اسم الدولة	العاصمة	النظام السياسي	الأحزاب السياسية المعترف بها رسميا	اللغات: الرسمية	اللغات: المستخدمة	تاريخ الاستقلال	المساحة كم مربع	عدد السكان
ماداغشقر	أنتانا ناريفو	ديمقراطي ثوري	الجبهة الوطنية للدفاع عن الثورة الاشتراكية ،	مالغاش	فرنسية	26 -6 -60	587041	9225000
رينيون			الأحزاب الفرنسية	ف	كريبول ،	تعتبرها فرنسا جزءا منها	2511	550000
موريشس	بورت لويس	ديمقراطي برلماني	الحركة المناضلة ، حزب العمل ، الحزب الديمقراطي الاجتماعي	إ + ف	هندية ،	12 -3 -68	2045	1000000
جزر القمر (الكومور)	موروني	رئاسي	المجلس السياسي العسكري	كومور	الفرنسية	6 -7 -75	2236 (مع جزيرة مايوت)	325000 (مع مايوت)
سيشيل	فيكتوريا	رئاسي	الجبهة التقدمية للشعب	إ + ف	كريبول	28 -6 -76	376	70000

خاتمة القسم الأول .

شكلت الدعوات الوحدوية ، بمختلف إتجاهاتها ، ونجاحاتها ، وإخفاقاتها ، الأرضية الجماعية والحد الأدنى المشترك والمقبول لقيام منظمة الوحدة الافريقية . ولكن التساؤل الذي يطرحه بعض المثقفين الأفارقة في ساحة العمل السياسي الوحدوي الافريقي هو : هل تشكل منظمة الوحدة الأفريقية بديلاً لقيام الوحدة ؟؟ وهل هي بحكم إستمرارها على النحو الذي نشأت عليه عام1963 ، تمثل حاليا صيغة متقدمة في العمل الوحدوي المطلوب ، أم أنه من الممكن تجاوز هذه المنظمة ؟؟؟

حول هذا التساؤل نجد أنفسنا أمام عدة آراء ، أحدها يعتبر أن منظمة الوحدة الافريقية تمثل إنجازاً متقدماً ، سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن معظم الدول الافريقية إنما حصلت على إستقلالها السياسي في الستينات ، وبعبارة أخرى ، فإن هذه المنظمة ما تزال تمثل الحد الأدنى الممكن تحقيقه وسط التناقضات القائمة اليوم على الصعيد الرسمي في العلاقات الإفريقية ـ الافريقية . إنها خطوة جماعية معقولة فالمؤسسات واللجان الدائمة والفنية والمؤتمرات التي تنعقد في إطار هذه المنظمة ، ونشاطاتها المختلفة إنما تنعكس بصورة إيجابية على علاقات الدول الأفريقية فيما بينها ، كما تنعكس على العلاقات الافريقية ـ الدولية ، إذ تبرز الشخصية الافريقية كمجموعة دولية محترمة ، كما هو عليه الحال بالنسبة للعلاقات العربية ـ الأفريقية على سبيل المثال ، إذ يشكل الحوار العربي ـ الافريقي في إطار جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ، محورا هاماً من محاور التحرر والتنمية في افريقيا ، وهما الهدفان اللذان أقرتهما المؤتمرات الرسمية العربية ـ الأفريقية كأساس لتكون الحوار واستمراره .

أما الرأي المقابل ، فيرى أن دعوة القادة الأفارقة إلى الوحدة ، قد خفت نبرتها عما كانت عليه في الخمسينات وبداية الستينات ، أي قبل تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية .

بل يذهب البعض الآخر إلى أن دولاً أعضاء في المنظمة ، تحاول جرها ، أي جر منظمة الوحدة الافريقية ، إلى الإتفاق مع الاستعمار الجديد والعنصرية ، بدليل أنها لم تبذل جهوداً جدية لتدعيم لجنة التنسيق لحركة تحرير أفريقيا ، بحيث أصبحت هذه المنظمة عبارة عن نقابة مجموع رؤساء الدول والحكومات والهيئات المخلصة لهم ، وبالتالي ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية ، على حد رأي هذا البعض ، تشكل عقبة في طريق التحرر والتقدم والاندفاع الثوري . وعلى النقيض من ذلك يرى بعض المثقفين والوطنيين الأفارقة أن منظمة الوحدة الافريقية ، وإن تكن عاجزة بالفعل عن تلبية طموحات الشعوب الافريقية وإرادتها في الوحدة والديمقراطية والتحرر ، إلا

أنها ، أي المنظمة ، ما تزال صالحة من الناحية التاريخية لجر أكثر البلدان الأفريقية محافظة إلى مواقف متقدمة نسبياً ، قد لا تتخذها فيما لو كانت الدول الافريقية معزولة بعضها عن البعض الآخر .

على أية حال ، فإنه يمكننا بعد ذلكم العرض الذي قدمناه عن الجانب السياسي في مسيرة الوحدة الأفريقية أن نتلمس ثلاثة نقاط أساسية : أولها أن اليمين واليسار والوسط قد طرحوا شعار الوحدة وما يزالون ، ولكن بمفاهيم وعلى أسس متناقضة تماماً ، فالقوى المحافظة والتقليدية التي ترتبط بالثقافات الغربية ، أو الاقتصاد الغربي ترى في الوحدة الأفريقية ملاذا من رياح التحرر والتغيير والتقدم التي تهب هنا وهناك في أنحاء القارة الأفريقية ، فإتحاد مالي على سبيل المثال ، كان خطوة فرضتها الارادة الشعبية في كل من السنغال ومالي ، ولكن كلا من الطرفين : الديمقراطي الغربي ، والديمقراطي الثوري ، كان يطمح أن يجر الآخر إلى مواقعه ومفاهيمه في الديمقراطية والاشتراكية ، ومجموعة منروفيا ، هي الأخرى ، فرضتها مصالح الأنظمة السياسية التي دعت إليها وهذا ما يفسر موقفها المتخاذل أمام نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي ، كما يفسر عدم دعمها لباتريس لومومبا الذي كان يقود حركة التحرر الوطني في الكونغو . ومع ذلك فقد اجتمعت دول منروفيا تحت مظلة الوحدة الأفريقية ، وكذلك الأمر بالنسبة للاتحاد الأفريقي ومالاغاش من قبل . في حين كانت منظمة الدار البيضاء تجتمع تحت نفس المظلة ولكن بمفهوم يختلف كلية عن مفاهيم الاتحاد الأفريقي ومالاغاش : فمساندة باتريس لومومبا ودعم نضال الشعب الجزائري ، والوقوف في وجه الأمبريالية والاستعمار بصورة واضحة وعملية ، وليس هذا فحسب ، بل الدعوة إلى توزيع الثروة توزيعا عادلا بين المواطنين في كل دولة ، . . . كل ذلك يشكل في حينه مفهوما ثوريا ومتقدماً للأسس التي يجب أن تبنى عليها الوحدة الأفريقية .

وإذا كانت دعوة القادة الثوريين الأفارقة قد أوضحت الاتجاه الديمقراطي الثوري للوحدة الأفريقية ، باعتبارها تلبية للمصالح العميقة للشعوب الأفريقية ، وإستراتيجية ضرورية لحركة التحرر الوطني في القارة الأفريقية ، على حد تعبير موديبو كيتا ، فإن استمرار الارتباط بالكومنولث البريطاني ، والدعوة إلى إقامة كومنولث فرنسي ، والأخذ بمفاهيم الديمقراطية الغربية في السياسة والاقتصاد والثقافة ، يوضح أيضاً الاتجاه التقليدي المحافظ في الدعوة الى الوحدة الأفريقية .

الأمر الثاني الذي يمكن أن نلحظه من خلال التجارب الوحدوية الأفريقية هو أن قيام الاتحادات الفيدرالية يتراوح بين الاخفاق التام أو التحول إلى إتحاد تام . أخفق الاتحاد الفدرالي بين غانا وغينيا ، وكذلك بين غانا وغينيا ومالي رغم تقارب الاتجاهات السياسية والفلسفية التي كانت تسير على هديها أنظمة الحكم في هذه البلدان ، ولكن الاتحاد بين تانجانيقا

وزنجبار قد تحول بعد قيامه إلى وحدة الحزبين في كلا البلدين ، مما عمل على خلق جمهورية تانزانيا المتحدة .

الأمر الثالث هو أن الوحدة الأفريقية قد استخدمت في بعض الأزمنة والأمكنة لتصفية القوى التقدمية والثورية التي ناضلت من أجل الاستقلال ، كما في حالة الكاميرون ، إذ قام الاتحاد الفيدرالي بين جزئي الكاميرون الذي تحول فيما بعد إلى جمهورية الكاميرون المتحدة .

إن أسباب إخفاق معظم الاتحادات تعود إلى مجموعة عوامل يمكن أن ندمجها في ثلاثة رئيسية : أحدها خارجي ، والثاني داخلي ذاتي ، والثالث أيديولوجي تنظيمي . أما العامل الخارجي فمصدره القوى الاستعمارية التي حاولت لفترة من الزمن أن « تبلقن » بعض البلدان الأفريقية وتتبعها بها وفقا لمصالحها ، ومن هذه الزاوية فإن الاستعمار يرى في أية عملية وحدوية تقوم بين دولتين أفريقيتين فأكثر ، على أسس اجتماعية تحررية ، تهديدا لامتيازاته ومواقعه في القارة الأفريقية كلها . . . وبطبيعة الحال فإن بعضا من التجمعات الوحدوية ، أو المحاور ، أو ما إليها ، مما كان يقوم بمباركة من الاستعمار الجديد ، كانت تنتهي بزوال الأسباب والأغراض التي وجدت من أجلها .

أما العامل الداخلي الذاتي في فشل معظم التجارب الوحدوية الأفريقية فيعود إلى البنية الطبقية والثقافية للدول الأفريقية نفسها ، فالطبقة البورجوازية الأفريقية التي ورثت استغلال الشعوب الأفريقية بصورة مباشرة وحادة من الاستعمار ، تتناقض مع مصالح شعوبها . إنها وكيلة الاستعمار الجديد ، ولكنها تتناقض بنفس الوقت فيما بينها نتيجة للتناقضات القائمة بين مصالح الدول الاستعمارية في القارة الأفريقية ، والتي ترتبط البورجوازيات الأفريقية بها في هذا البلد أو ذاك .

ثمة بالاضافة إلى ما ذكرنا الخلافات في الأثنيات ، واللغات ، ففي كل بلد أفريقي عشرات القوميات ، واللغات ، والعادات والتقاليد ، والأعراف الاجتماعية والقبلية ، بالاضافة إلى النزعات الشخصية والذاتية التي غرسها الاستعمار في أفريقيا خلافا لطبيعة المجتمع الأفريقي الديمقراطية والجماعية .

العامل الثالث هو إنعدام التنظيم السياسي الوحدوي ذي الأيديولوجية العلمية على مستوى القارة الأفريقية . وليس هذا فحسب بل إنعدام البرامج الاقتصادية والاجتماعية في دساتير العديد من الأحزاب الأفريقية التي تدعو للوحدة . وبعبارة أخرى فإن الدعوة إلى الوحدة لم ترتبط في برامج معظم الأحزاب الحاكمة بالدعوة إلى النضال الاجتماعي للطبقات الفقيرة والتعيسة .

شحن الفلاحون بعواطف وحدوية سريعة وحادة في الوقت الذي لا تقودهم فيه والعمال ، طليعة واعية رائدة مسلحة بالنظرية العلمية والتجربة النضالية اليومية ، وحتى إذا ما توفرت هذه الطليعة في عدد من البلدان الأفريقية ، فإن حجمها التنظيمي وطاقاتها النضالية لا تتناسب مع التعدد السكاني ، والدعاية المنظمة ضد الوحدة كمحرك ثوري للجماهير ، سيما إذا ما علمنا أن حركة التصنيع في افريقيا ، ما تزال في بداياتها ، كما أن انتشار الأمية ، وسيطرة الدولة على أجهزة الدعاية . . كل ذلك يحول دون أن تأخذ الجماهير مبادرة يقظة وفعالة ومنظمة تجاه الوحدة الافريقية .

القسم الثاني
حركة القوى الاجتماعية باتجاه الوحدة

1 ـ المؤتمرات الشعبية الأفريقية .

2 ـ الحركة النقابية الأفريقية .

3 ـ إتحاد الشبيبة الأفريقية .

4 ـ إتحاد البرلمانات الأفريقية .

5 ـ إتحاد المحامين الأفارقة .

6 ـ مشروع ميثاق حقوق الانسان والشعوب

1 ـ المؤتمرات الشعبية الأفريقية

هبت على أثر الحرب العالمية الثانية رياح التغيير في جميع أنحاء العالم ، وحقق اندحار النازية نصراً للشعوب ولحركة التحرر الوطني ، مما رسخ مبادىء المساواة ، والحس الوطني لدى البلدان الافريقية المستعمرة ، سيما وأن مئات من أبنائها قد شاركوا جيوش الحلفاء في المعارك ضد النازية . وخلال هذه الفترة التي أعقبت الحرب الثانية ازداد عدد المثقفين والخريجين من الجامعات الأوروبية نتيجة لتحسن وسائل النقل والاتصال والاعلام ، بالاضافة إلى ازدياد الحجم العددي للطبقة العاملة الأفريقية .

لعب المثقفون خلال المرحلة الأولى من قيام التنظيمات الشعبية الدور الأساسي في تحريض الفلاحين الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب ، إلا أن الاقطاع استطاع أن يتصدر القيادة السياسية ويمارس مهمة المفاوضات مع السلطات الاستعمارية في البلدان التي سارت بالاتجاه نصف المسلح في مقاومة الاستعمار ، بينما كان العمال يعملون على إقامة تنظيماتهم النقابية بصورة تدريجية .

(أ) التجمع الديمقراطي الأفريقي :

إنعقد أول مؤتمر شعبي أفريقي في تشرين الأول (أوكتوبر)1946 بمدينة باماكو ، ضم ممثلين عن بلدان أفريقيا الغربية التي تقع تحت نير الاستعمار الأوروبي ، وبذلك يمكن القول أنه أول لقاء وحدوي شعبي أدان المعاملة التي تتبعها فرنسا ، وطالب بالمساواة والعدالة .

اختار هذا المؤتمر الذي أسمي « التجمع الديمقراطي الافريقي » لجنة للتنسيق ترأسها فيلكس هوفييت بوانييه ، الملاك الكبير من ساحل العاج ، وصاحب الاتجاه اليساري آنذاك ، كما حضر المؤتمر موديبو كيتا ، وجبريل أربو سيير ، وجيبو باكاري ، وغيرهم ممن لعبو دوراً في تشكيل هذا التجمع وقيادته .

حدد مؤتمر باماكو أهدافه ومهماته في النضال من أجل الحصول على الحريات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا الغربية ، ضمن إطار الاتحاد الفرنسي ، وتوثيق عرى الوحدة بين جميع الأفارقة ، وتنمية العلاقات مع القوى الديمقراطية في فرنسا والعالم كله .

لقي دستور التجمع الديمقراطي دعم القوى الوطنية الافريقية ، وكذلك المنظمات السياسية والنقابية في فرنسا (الحزب الشيوعي واتحاد العمال العام) ، وساعد اشتراك الحزب الشيوعي الفرنسي في الوزارة الفرنسية لما بعد الحرب العالمية الثانية على الدفاع عن الحريات الديمقراطية داخل المستعمرات الفرنسية في افريقيا ، وعلى الرغم من أن الحزب المذكور قد نحي عن الوزارة في أيار (مايو)1947 فإنه قد تابع جهوده في دعم النضال الوطني لسكان المستعمرات الفرنسية ، ونسق مواقفه مع نواب التجمع الديمقراطي الأفريقي داخل البرلمان الفرنسي .

(ب) منظمة جميع الشعوب الأفريقية :

أوجدت مؤتمرات الحياد الايجابي وعدم الانحياز : مؤتمر باندونغ1955 ، وبريوني1956 ، وبلغراد1961 ، اتجاها جديداً في سياسة البلدان النامية على الصعيد الدولي ، وبعبارة أصح صاغت البلدان المستقلة النامية فيما بينها مبادىء لتعزيز سيادتها وتثبيت وجودها ، إذ استطاعت أن تضيف بصورة جماعية خطا متوازياً ضد الاستعمار .

ذلك هو الأساس الذي انطلقت منه فكرة التكون الأولى لمجموعة عدم الانحياز . أنها لم تعلن تحالفها مع البلدان الاشتراكية ، ولكنها أعلنت بنفس الوقت مبادىء تهدف إلى احترام السيادة الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، والتعايش السلمي ، ولعل هذا ما جد في ساحة الصراع الدولي بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي .

فالأنظمة البورجوازية الوطنية رأت في هذا الاتجاه الجديد ، اتجاه سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز ، ما يكفل لها الاستمرار والتعايش مع بقية الطبقات الاجتماعية داخل بلدانها والعمل على تحقيق تنمية اقتصادية تتناسب مع طموحاتها الاقتصادية والسياسية ، كما رأت البلدان ذات التوجه الاشتراكي في هذه السياسة ترسيخا للمبادىء التي تسير عليها ، وهي وإن كانت لم تطرح خلال مرحلة التأسيس قضية التحالف مع الأنظمة الاشتراكية ، إلا أن تثبيت المبادىء التي أسفرت عنها مؤتمرات عدم الانحياز الاولى تشكل لبنة صلبة في إقامة السلام الدولي على أسس عادلة ومشروعة .

ساهمت افريقيا في صياغة مبادىء باندونغ عن طريق القاهرة (عبد الناصر) ، وأثيوبيا ، نظراً لأن الأغلبية الساحقة للبلدان الافريقية كانت لا تزال تحت نير الاستعمار ، وسرعان ما وجدت

مبادىء باندونغ انتشاراً سريعا في اتجاهين : أحدهما داخل البلدان الأفريقية المستقلة ، مما بدا واضحا خلال مؤتمري الدول الأفريقية المستقلة ، ومنظومة الدار البيضاء ، وغيرها ، مما أشرنا إليه ، وثانيهما : هو تشكل تراث عالمي نهلت منه حركة التحرر الوطني الأفريقية والأحزاب السياسية الوطنية ، مما نلمسه خلال مؤتمرات جميع الشعوب الأفريقية التالية :

المؤتمر الأفريقي العام الأول للشعوب الأفريقية :

إنعقد هذا المؤتمر في أكرا ما بين الخامس والثالث عشر من كانون الأول (ديسمبر)1958 وضم ما يربو على ثلاثمائة مندوب يمثلون الأحزاب والحركات السياسية والتنظيمات النقابية في ثمان وعشرين دولة أفريقية ، كان معظمها ما يزال تحت وطأة الاستعمار ،

انبثق عن هذا المؤتمر ما أسمي « المنظمة الدائمة للشعوب الأفريقية » بسكرتارية دائمة في أكرا ، وتحددت الأهداف على النحو التالي :

(1) دعم التفاهم والوحدة بين شعوب أفريقيا .

(2) التعجيل بتحرير أفريقيا من الأمبريالية والاستعمار .

(3) تعبئة الرأي العام العالمي ضد إنكار الحقوق الأساسية على الأفريقيين .

(4) إيجاد شعور المجتمع الواحد بين شعوب أفريقيا بغية إقامة ولايات متحدة أفريقية .

دعت قرارات أكرا الى النضال من أجل تحقيق الإستقلال الوطني ، وحول هذه النقطة دار النقاش مطولا بالنسبة لحق استخدام العنف ، الذي طرحه الوفد الجزائري في المؤتمر والكاتب فرانز فانون ، فأقر المؤتمر في النهاية هذا الحق طالما أنه الوسيلة الوحيدة المتبقية في بعض الحالات .

إن أهمية المؤتمر قد تعدت قراراته إلى تحريك الجماهير الشعبية الأفريقية ، وإلى إبراز قيادات أفريقية مناضلة كان في طليعتها باتريس لومومبا ممثل الحركة الوطنية الكونغولية .

والجدير بالذكر هو أن قرارات المؤتمر بشأن « التخوم والحدود والاتحادات الفدرالية » قد ميز بين الاتحادات التي تنبع من إرادة الشعوب الأفريقية ، وبين تلك الاتحادات التي «ترتبها أو تكونها الدول الاستعمارية ضد رغبات الشعب الأفريقي ، إذ أن مثل ذلك أسلحة معدة في أيدي

الحكومات الاستعمارية والمستوطنين البيض للاجحاف بالشعب الأفريقي » وحدد المؤتمر ثلاثة مبادىء بشأن التجمعات الاقليمية في أنحاء أفريقيا المختلفة هي :

- إنه من الواجب أن تنضم الدول والممالك المستقلة التي يحكمها أفريقيون بعضها إلى بعض .

- ألا يكون إنشاء التجمعات ضاراً بالهدف النهائي وهو قيام كومنولث جماعي أفريقي .

- يجب أن يكون الانضمام إلى أية مجموعة قائما على رغبات الشعب ، وتقرر تلك الرغبات عن طريق استفتاء عام لجميع البالغين .

المؤتمر الأفريقي العام الثاني للشعوب الأفريقية :

إنعقد هذا المؤتمر كاستمرار لسابقه في تونس ما بين الخامس والعشرين والثلاثين من كانون الأول (يناير)1960 بعد أن كان عدد من الدول الأفريقية قد حصلت على إستقلالها ما بين فترة إنعقاد المؤتمرين .

صدر عن المؤتمر قرار عام أيد التصريحات والقرارات التي سبق إتخاذها في المؤتمر الأول لشعوب أفريقيا . وما جد من قرارات يتعلق بالتركيز على الناحية الاقتصادية ، والدعوة إلى وحدة منظمات الاتحادات النقابية الأفريقية ، وتعديل دستور المنظمة .

أوصى القرار الاقتصادي والاجتماعي الصادر عن المؤتمر الدول الأفريقية المستقلة بمضاعفة جهودها للتخلص من اعتمادها اقتصاديا على الدول الاستعمارية ، ورفض الدخول في أي عمل مع الدول الأجنبية قد يلحق الضرر بشكل مباشر أو غير مباشر بحركة ووحدة القارة الأفريقية ، كما دعا إلى تنمية النظام التعاوني وتسخير الموارد الأساسية لصالح الجماهير لضمان العدالة الاجتماعية ورفع مستوى معيشة الشعوب ، وإزالة الحواجز الجمركية ، وإقامة سوق أفريقية مشتركة .

أما بشأن وحدة الطبقة العاملة ، فقدرآها المؤتمر ضرورة لاقامة نظام ديمقراطي يتسم بالحرية والعدالة الاجتماعية ، وسبيلا لتأكيد الشخصية الأفريقية والتحرر ، مما يتطلب من الدول الأفريقية المستقلة الاعتراف بحقوق النقابات العمالية . وحيا المؤتمر النقابي المقرر عقده لاحقا في الدار البيضاء .

عدل مؤتمر تونس دستور المنظمة بحيث أصبح أسمها « مؤتمر جميع شعوب أفريقيا » وترك

باب العضوية مفتوحا لجميع الأحزاب السياسية الوطنية ومؤتمرات الاتحادات العمالية أو الهيئات أو المنظمات المماثلة التي تساهم في تحقيق أهداف وأغراض المؤتمر ، أما الهيكل التنظيمي للمؤتمر فيتكون طبقا للدستور من :

المؤتمر :

وهو السلطة العليا في تفسير الدستور وفي تقرير برنامج المنظمة وسياستها ، ورؤساء الوفود إلى المؤتمر هم الهيئة الحاكمة التي تدير دفة الاجتماع ويكون من بين مهامها : انتخاب رئيس المؤتمر وتقرير جدول أعماله ، وتعيين اللجان ومناقشة التقارير المالية واقتراحات الميزانية . كل منظمة عضو لا تمثل بأكثر من خمسة مندوبين ويمكن دعوة مراقبين من منظمات الشباب وجمعيات السيدات والمنظمات الصديقة ، مما تقرره اللجنة التوجيهية . يدعى المؤتمر للانعقاد مرة كل عام .

اللجنة التوجيهية :

وتتكون من اثنين وعشرين عضوا ينتخبهم رؤساء الوفود ، وتجتمع مرتين على الأقل سنويا ، كما تجتمع بناء على طلب يوقعه أحد عشر عضوا من أعضائها ، وللجنة سلطة التصرف نيابة عن المؤتمر طبقاً لأهدافه ، ويعتبر اجتماعها قانونياً إذا حضره أحد عشر عضواً من أعضائها ، وتنتخب في كل اجتماع رئيسا لها .

السكرتارية :

ومقرها الدائم أكرا وتكون تحت رقابة وإشراف السكرتير العام الذي يعينه رؤساء الوفود بناء على اقتراح اللجنة التوجيهية ، ويقوم بتنفيذ قرارات المؤتمر ورؤساء الوفود واللجنة التوجيهية ، وبكل ما من شأنه دعم أهداف المؤتمر وأغراضه .

المؤتمر الأفريقي العام الثالث للشعوب الأفريقية :

انعقد هذا المؤتمر في القاهرة ما بين الثالث والعشرين والحادي والثلاثين من آذار (مارس) 1961 ، فأكد القرارات التي سبق أن اتخذها المؤتمران السابقان بشأن التحرر من الاستعمار ، ودعم النضال الوطني ، ورحب بإنشاء صندوق لتحرير افريقيا تموله البلدان المستقلة ، وتقوم عليه لجنة خاصة تجتمع كل ثلاثة أشهر على الأقل لدراسة الاحتياجات المالية لكل البلاد الافريقية التي تناضل من أجل الحرية .

إن ما جد خلال هذا المؤتمر هو كشف مظاهر الاستعمار الجديد وتوصية جميع حكومات الدول

الأفريقية بإنشاء :

ـ مجلس استشاري افريقي يتكون من أعضاء يمثلون برلمانات الدول المستقلة وتكون له سكرتارية دائمة ، ويعقد جلسات دورية بغية الوصول إلى سياسة مشتركة تنتهجها الدول الأفريقية .

ـ مجلس للدول الافريقية يعهد إليه دراسة وتنفيذ توصيات المجلس الاستشاري وخاصة ما يتعلق منها بمسائل السياسة الخارجية .

ـ لجنة من الخبراء الافريقيين لوضع أسس سياسة اقتصادية مشتركة ، وذلك بغية النهوض بالوحدة السياسية الافريقية ودعمها ، وإقامة مجموعة اقتصادية تنسق خطط التنمية فيما بين الدول الأعضاء بغية تغيير وتوحيد الأنظمة الاقتصادية .

ـ لجنة من القادة العسكريين الافريقيين يعهد إليها دراسة وتحديد وتنظيم دفاع افريقي مشترك للاسهام في تحرير الدول الأفريقية التي لم تستقل بعد ، ولتقديم المساعدة لتلك التي تتعرض لضغوط خارجية .

ـ لجنة ثقافية لوضع سياسة افريقية لشؤون التعليم والتبادل الثقافي .

وعلى الصعيد الشعبي دعا المؤتمر العام الثالث لشعوب افريقيا إلى إقامة اتحاد نقابي عام يضم جميع الاتحادات النقابية العمالية ، واتحاد نقابي للمزارعين الافارقة ، وكذلك إلى إيجاد منظمة واحدة لكل من الشبيبة والنساء على صعيد القارة الأفريقية .

تعتبر القرارات السياسية التي اتخذها المؤتمر امتدادا لسابقتها ، إذ أكد من جديد دعمه لنضال الشعب الجزائري ونياسلاند ، وروديسيا ، وافريقيا الجنوبية الغربية ، وأنغولا ، وموازامبيق وكينيا ، ورواندى ، والكاميرون ، كما طالب بمقاطعة الحكومة العنصرية لجمهورية جنوب افريقيا ، واستنكر مقتل باتريس لومومبا ، واعتبره « بطل افريقيا » .

2 ـ الحركة النقابية الإفريقية

«أننا نعلن تضامننا مع كل عمال وشعوب العالم المحار بين في سبيل الاستقلال والوحدة القومية والاختيار الحر لنظمهم السياسية والاقتصادية».

(من القرار العام للمؤتمر الثاني للاتحاد العام لنقابات عمال أفريقيا ـ باماكو) 1964

(أ) نشوء النقابات الأفريقية الأولى :

ترتبط ولادة التنظيم النقابي في بلد ما بوجود الآلة وقيام حركة تصنيعية ، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن النقابات الأفريقية الأولى قد تكونت في مرحلة متأخرة من نشوء الحركة النقابية العالميّة ، سيماً وأن الاستعمار أراد أن يجعل من أفريقيا مصدراً للمواد الأولية والخام ، وكذلك سوقاً استهلاكية لما ينتجه من المواد والحاجات المصنعة .

بدأت عملية التشكل النقابي في أفريقيا بعد الحرب العالمية الأولى ، ولكن خلال أوقات زمنية متباعدة بين كل بلد أفريقي وآخر . **ففي أفريقيا الشرقية** : لم تعترف بريطانيا بحق التنظيم النقابي في مستعمراتها إلا حوالي عام 1930 (1) ، ومنذ عام 1939 وجد في أوغندة جمعية للسائقين الأفريقيين ، وخلال الحرب الثانية بدأ تشكل نقابات مستخدمي السكك الحديدية في كينيا وتنجنيقا ، إذ ولدت عام 1944 نقابة المستخدمين الأفارقة في كينيا (2) ، وخلال عام 1951 تسجلت في غانا إحدى وأربعون نقابة ، ووصل عدد النقابات في هذا البلد إلى مائة نقابة عام 1957 .

وفي أفريقيا الغربية : لم تأخذ النقابات وضعا مشروعا في المستعمرات الفرنسية إلا عام 1937 ، وهو الحق الذي سحبته ثانية حكومة فيشي ، ثم استرد من جديد عام 1946 ، وصدر قانون النقابات الخاص بمنطقة ساحل الذهب عام 1941 فقط ، على الرغم من أن الروابط المهنية كانت موجودة قبل ذلك بعشرات السنين في صورة جماعات صداقة ، ويرجع تاريخ نشأة إحدى

---

(1) كي زربو . نفس المصدر السابق ص 475 .

(2) M. BRAGUINSKI, Y. LOUKONINE, Aperçu d'histoire du Mouvement de Libération Nationale dans les pays d'Afrique orientale P. 51.

النقابات النيجيرية للعاملين المدنيين بالحكومة الى عام 1912 . . . وانتظم عمال السكك الحديدية في نقابة لهم عام 1921 ، وتأسست نقابة المعلمين في نيجيريا عام 1931 ، ولكن لم يبدأ النشاط الحقيقي لهذه النقابات إلا في الأربعينات والخمسينات ، إذ وصل إلى مائة وسبع وسبعين نقابة عام 1955(3) ، وبلغ عدد النقابيين المنخرطين في إتحاد مدرسي نيجيريا 4.200 عام 1958 ، في حين كان عدد أعضاء ثلثي النقابات في غانا وأكثر من نصف النقابات في نيجيريا لا يصل إلى 250 نقابيا حتى عام 1952 .

أما في أفريقيا البلجيكية فكان لا بد من انتظار عام1946 لتسمح قوانين الاستعمار البلجيكي بحق التنظيم النقابي في المستعمرات .

وفي جنوب أفريقيا قامت البروليتاريا من أصل أوربي بما يسمى « الانتفاضة الحمراء » إلا أن البورجوازية الحاكمة في إتحاد جنوب أفريقيا سرعان ما استمالت العمال البيض عن طريق زيادة أرباحهم الناجمة عن النهب الاستعماري ، مما خفف التناقضات بين صفوف الأوربيين .

ساعد إخضاع البروليتاريا الأوربية على تسوية مشكلة « البيض الفقراء » من الرعاة الذين لجأوا إلى المدن وهم يحملون الأفكار العنصرية ، ويرون أن لهم عدوين : الأمبريالية البريطانية التي أجبرتهم على الهجرة نحو المراكز الصناعية ، والعمال غير الأوربيين ، وهذه الأفكار ضمنت لفقراء البيض وضعاً من الرخاء على حساب السكان غير الأوربيين .

ونتيجة لذلك إختفت بدايات الوعي الطبقي لتنظيم الطبقة العاملة بغض النظر عن اللون والجنس ، وساد المفهوم العنصري لتفوق الرجل الأبيض ، وانقسم العمال في اتحاد جنوب أفريقيا على المستويين الوطني والعنصري .

إلا أن العنصرية في الواقع كانت قد بدأت بالتكون نتيجة لسياسة البوير التي انتهجت التفرقة الكاملة ، وللسياسة الاستعمارية البريطانية في ظروف التنمية الرأسمالية للبلاد ، وكلا السياستين إستخدمت العنصرية كقاعدة قانونية لاقامة عدم المساواة بين العمال الأوروبيين وغير الأوروبيين ، وكمبدأ في الثقافة والسلوك ، ولنقل بعبارة أخرى : توحد السكان البيض لمواجهة « أفريقيا السوداء » ، و « آسيا الصفراء » واتفقوا على اعتبار مصالح العمال الأفارقة أمراً لا يعنيهم بأي حال(4)

(3) كي زربو . نفس المصدر السابق .

(4) Académie des sciences de l'URSS problèmes du Développement contemporain de l'Afrique 220- 221.

(ب) الظواهر الأساسية لنشوء الحركة النقابية :

ولد اشتراك الأفارقة بآلاف الجنود مع جيوش الحلفاء الانكليز والفرنسيين ضد النازية ، الآمال بإمكانية حدوث تغييرات عميقة في أفريقيا ، التي دفعت ضريبة كبرى بشرية و اقتصادية في العمليات الحربية ، على اعتبار أن انتصار المثل الانسانية والديمقراطية التي كانت تقود الكفاح ضد هتلر والنازية يجب ان يشمل الشعوب الأفريقية ، فتتمتع باستقلالها ، سواء منها ما كان تحت الحكم الاستعماري المباشر أو غير المباشر .

ولكن هذه الآمال سرعان ما تبخرت بعيد نشوب الحرب الثانية ، وبعد انتهائها تماما ، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الطبقة العاملة الأفريقية وحركتها النقابية قد عرفت منذ ولادتها الجنينية بتوجهها الوطني ونضالها ضد النظام الاستعماري فكان الاستقلال الوطني بالنسبة لها هو الهدف الأساسي والمقدمة التي لا بد منها لأي تحول اقتصادي أو اجتماعي .

واجه العمال الأفارقة أرباب عمل ومدراء أوربيين مما أضفى على مطالبهم بشكل طبيعي طابعاً وطنياً ، فالسلطة التي تحكمهم هي سلطة إستعمارية ، تقوم بنفس الوقت بحماية أرباب العمل من رعاياها ، أو من المستثمرين الأجانب الذين إختاروا إقامة المشاريع في البلدان الأفريقية بما يضمن لهم أقصى ربح ممكن بأقل كلفة ممكنة وبأسرع وقت ممكن أيضاً . ومن هذه الزاوية كانت مطالبة النقابات الأفريقية بمبدأ المساواة في العمل والأجور في المستعمرات الفرنسية تحمل بين طياتها طابع النضال الوطني ، وكذلك الحال بالنسبة لمطاليب العمال الأفارقة في البلدان الناطقة باللغة الإنكليزية ، سيما في بلدان كانت التفرقة العنصرية ما تزال تسود فيها (كينيا وموزامبيق وزيمبابوي . . .) بل ان هذه العنصرية ما تزال سائدة في جمهورية جنوب أفريقيا . بشكل أكثر بشاعة وفظاعة مما يعرف بالأبارتايد أو الفصل العنصري.

كان الاضراب أهم وسائل نضال العمال الأفارقة ، ومن بين الاضرابات الكبرى أيام الحرب الثانية تجدر الاشارة إلى إضراب عمال مرفأ مومباسا الذين طالبوا بتحسين أوضاعهم السكنية ، وحوالي منتصف عام1940 انفجرت عدة مظاهرات لعمال السكك الحديدية في كينيا ، كان سببها الرئيسي الرواتب المنخفضة جدا والتي إستمرت على حالها أثناء الحرب على الرغم من ارتفاع أسعار المعيشة ، كما أضرب عمال مينائي دار السلام وليندي في تنجنيقا عام1946 . وفي أوغندة توسعت حركة الاضرابات كثيرا خلال الحرب ، وكان أعنفها أحداث عام1945 الدامية التي لم تكن ناجمة عن الأوضاع المادية الصعبة للغاية بالنسبة للعمال الأفارقة فحسب ، وإنما كانت ناجمة أيضاً عن أزمة الاستعمار أحد نتائج الحرب العالمية الثانية ، وفي الوقت الذي انتصرت فيه الشعوب بتحالفها

ضد الفاشية التي كانت قريبة العهد ، فإن شعب أوغندة قد قام بالمحاولات الأولى للحصول على الاستقلال . . . استفاد العمال الأوغنديون خلال هذه الأحداث من التعاطف الواسع وتضامن جميع طبقات الشعب ، إذ ساندهم الفلاحون والمهنيون والمثقفون !(5)

وبصورة عامة يمكن القول أن الاضراب العام لعام 1945 في أوغندة قد قدم لتراث حركة التحرر الوطني دفعا كبيرا ليس في أوغندة وحدها ، إذ كان الاضراب بداية للثورة الوطنية ، ولكن أيضا في بلدان أفريقيا الشرقية حيث أصبحت الطبقة العاملة قوة اجتماعية هامة في النضال ضد الاستعمار من أجل الحرية والاستقلال .

كما انفجرت موجة من الاضرابات في أفريقيا الغربية منذ عام 1945 وقامت انتفاضات شعبية ضد العمل الاجباري ، وقانون سكان الأهالي الذي يعطي الملاكين القادمين من البلدان المستعمرة امتيازات خاصة ، وظهرت بؤر ثورية منظمة في دوالا (الكاميرون) ، وداكار (السنغال) ، وليوبولد فيل (زائير)(6)

اضطرت فرنسا في الأول من شباط (فبراير) 1946 لالغاء « قانون الأهالي » وما كانت شعلة الكفاح والتحرر لتخمد في بلد حتى تمتد إلى بلد آخر ، فحدثت انتفاضة مدغشقر عام 1947 التي أدى قمعها الوحشي الى مقتل ثمانين ألف مواطن ، وفي شهر أغسطس (آب) من نفس العام بدأ الاضراب المشهور لعمال السكة الحديدية التي تربط بين داكار ونهر النيجر ، واستمر حتى آذار (مارس) من عام 1948

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 1949 بدأ إضراب عمال المناجم في أينوغو بنيجيريا ، وانتهى بمقتل إحدى وعشرين عاملا ، وخلال العام التالي حدث الاضراب العام في غانا ، والتمرد في ساحل العاج ، ونيروبي (كينيا) حيث قامت ثورة شعب الماوماو عام 1952 ، وإضراب عمال مناجم النحاس في كينيا ، فإضراب غينيا عام 1953 ، وهكذا . . .

نرى مناسبا ونحن نتحدث عن النضال الشعبي في أفريقيا الإشارة أيضاً بصورة خاصة إلى ثورات الفلاحين في جنوب أفريقيا إذ شهد إقليم الترنسكاي نضالا فلاحيا عنيداً منذ عام 1960 سقط خلاله عشرات القتلى من جراء مقاومة الفلاحين لتملك أراضيهم من قبل المستوطنين الأوربيين ، ورفضهم دفع الضرائب التي يفرضها عليهم الحكام المعنيون من قبل الحكومة المركزية .

---

(5) LOUKONINE P. 53-56.

(6) Frank, Tenaille, les 56 Afriques PCM P. 7- 8

انتقلت حركة المقاومة الفلاحية في اتحاد جنوب افريقيا إلى تنظيم دائم إذ كونت لجنة ثورية في آذار (مارس) عام1960 باسم المنطقة الجبلية التي كانت تجمع فيها ، وخلال فترة قصيرة سيطر الفلاحون الثوار على المنطقة ، فأرسلت الحكومة العنصرية الجيش والطيران في حزيران من نفس العام واستخدمت الغازات السامة ضد المقاتلين في الجبال ، وسجنت ونفت وأعدمت عددا كبيرا من زعماء الثورة[7]

وهكذا يبدو لنا من خلال العرض السابق أن الحركة النقابية الافريقية ولدت في رحم النضال الوطني ضد الاستعمار ، وبالتالي فقد اتخذ النضال العمالي وجهين متلازمين : الوجه السياسي والوجه النقابي ، وهذه هي **الظاهرة الأولى** التي رافقت نشوء الحركة النقابية الافريقية ، فوجدت الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الثورية في هذه الظاهرة حليفاً طبيعياً لها ، والعكس صحيح أيضاً ، وتعرض العديد من القادة النقابيين إلى ضغوط متتالية بشكل إغراءات أو تهديدات لترقية مناصبهم أو طردهم من العمل ، وكان المناضلون النقابيون أفضل الكوادر وأنشطها بين صفوف الأحزاب والتنظيمات السياسية . بعبارة موجزة يمكن القول أن التنظيمات النقابية الأفريقية كانت جزءا من النضال الشعبي العام ، وطليعة متقدمة ضد الاستعمار .

الظاهرة الثانية : التي رافقت نشؤ النقابية الافريقية هي ان النقابات قد شكلت امتدادا بشكل او باخر للنقابات الاوروبية ، اي انها لم تكن مستقلة بالفعل من حيث هيكلها التنظيمي وثقافتها النقابية ، بل على العكس من ذلك كانت عرضة للتيارات النقابية والسياسية في اوربا الغربية ، والعديد من النقابات الافريقية تشكل كامتداد للاتحادات العمالية في بلجيكا وفرنسا ، كما أن السياسة البريطانية في غانا ونيجيريا وسيراليون وكينيا وغيرها قد اتبعت اسلوب ايفاد نقابيين بريطانيين من مدرسة النقابية الاصلاحية لتشكل تنظيمات نقابية في هذه الدول على غرار النقابات البريطانية .

وبالاضافة الى ذلك عمدت السلطة الادارية الاستعمارية وارباب العمل الى تكوين « النقابات الصفراء » بغية تشتيت القوة التنظيمية للحركة النقابية الافريقية وصرفها عن مهام النضال السياسي ، بل لقد دعا اتحاد النقابات الافريقية للعمال المؤمنين الى تعدد النقابات وعارض الجمع بين مهمة القيادة السياسية والقيادة النقابية .

الظاهرة الثالثة : هي ضعف الانتساب للحركة النقابية ، ويرجع المؤرخ الافريقي زربو ذلك الى خشية العمال من الانخراط في المنظمات النقابية اذ كانت السلطات الادارية الاستعمارية

---

(7) عودة د . عبد الملك ، سنوات الحسم في افريقيا 1960 -1969 ، المطبعة الفنية الحديثة1969 ، ص 67-75

تصفها بأنها مثيرة للبلبلة والفوضى ، ثم ان هجرة الفلاحين الى المدن كانت تشكل احتياطا يهدد باستمرار اولئك الذين حصلوا على عمل ما ، بالاضافة الى عدم تلقي النقابيين والكوادر النقابية ثقافة عمالية عميقة ، بل أن معظمهم كان قد ترك المدرسة في المرحلة الابتدائية فما دونها ، كما ان معظم العمال كانوا دون اختصاصات فنية سواء بالنسبة للمناجم او الموانىء او البناء .

وبالمقابل فقد كان استقرار بعض المؤسسات والمنشآت الاقتصادية يعطي العمال مزيدا من الاستقرار والخبرة ، وبالتالي مزيدا من السلطة والجدية . . فالاتحاد العام لعمال السودان على سبيل المثال حصل على حق التنظيم النقابي بعد اضراب شامل استمر عشرة ايام ، قام به عشرة الاف من عمال سكك الحديد ، ونفس الوضع ينطبق على الاتحادات القوية لعمال السكك الحديدية في كينيا وافريقيا الغربية ؛ وهذا بدوره يفسر المكانة المرموقة التي كانت تتمتع بها نقابات الموظفين ، وخاصة المعلمين منهم .

(ج) تكون الاتحادات النقابية على مستوى القارة الافريقية :

انتقل التشكل النقابي من مستوى تكوين النقابات ، فالاتحادات النقابية على المستوى الوطني ، الى تكوين اتحادات نقابية عامة على مستوى القارة الافريقية ، كانعكاس طبيعي ليقظة الفكر التحرري ، وكامتداد متداخل لنضال عمال العالم من أجل نفس المبادىء والأهداف ، وهذا ما استطاعت النقابية الافريقية ان تستوعبه ، فتعمل من أجل وحدة الحركة النقابية الافريقية بصورة فعالة بعد حصول عدد من البلدان الافريقية على استقلالها .

توجه النضال النقابي اذن الى تحقيق الوحدة الطبقية لعمال افريقيا ، على الرغم من ان الاستعمار حاول تقسيم القارة الافريقية الى افريقيا البيضاء وافريقيا السوداء ، افريقيا الناطقة بالفرنسية ، وبالانكليزية ، وبالبرتغالية . . الخ ، الا أن بذور التفرقة التي زرعها الاستعمار في التربة الافريقية قد زادت من مسؤوليات العمال والتنظيمات النقابية ، فعمّدوا نضالهم ضد الاستقلال بمئات الشهداء ، وتوضحت مبادئهم سياسيا وعمليا في نضال لا هوادة فيه ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية والاقطاع وكافة اشكال استغلال الانسان للانسان .

ان هذه الوحدة هي مثال بحثنا من خلال استعراض المنظمات النقابية الافريقية التي قامت على مستوى القارة الافريقية :

(1) الاتحاد العام لعمال افريقيا السوداء :

يعود الدور الاساسي في قيام هذا الاتحاد الى الحركة النقابية في غينيا (كوناكري) ، اذ تميزت منذ نشأتها بقوتها وفعاليتها السياسية ، ولعل سبب ذلك يعود الى نشؤ الحركة النقابية على المستوى الوطني مباشرة ، اذ انتسب العمال مباشرة لاتحاد نقابي عام نتيجة حركة التصنيع السريعة في البلاد على أثر الاستقلال واستغلال مناجم البوكسيت ، في حين أغفل العمال تنظيم أنفسهم على مستوى الشركات ، كلا على حدة[8] .

تصدر النقابي احمد سيكوتوري الحركة النقابية في بلاده ، وكان حزبه الحزب الديمقراطي الغيني على ارتباط وثيق بالتنظيم النقابي الغيني ، فجمع ، أي سيكوتوري ، بين سكرتارية الحزب والتنظيم النقابي ، مما ساعده على تحقيق الفكرة التي دعا اليها وهي تأسيس اتحاد نقابي افريقي عام ، يضم المنظمات النقابية في دول افريقية الغربية الفرنسية انذاك .

ونتيجة للصراعات الحادة بين الانتماءات النقابية الافريقية للاتحادات العمالية العالمية ، اجتمعت في كوناكري لجنة تنسيق نقابية افريقية ، وذلك خلال شهر تموز (يوليو) 1955 بناء على توصية من سيكوتوري ، وقررت اي اللجنة ، أن تضع حدا لتلكم الانتماءات وفي شهر شباط (فبراير) 1956 قطع عدد من المنظمات الافريقية صلاتها مع الاتحاد العام للعمال الفرنسيين (C.G.T.) ومع ، الاتحاد العالمي العام (F.S.M.) وكونت اتحادا نقابيا افريقيا عاما (C.G.T.A) بزعامة كل من سيكوتوري وديالو سيدو ، اللذين دعيا بنفس الوقت الى توسيع الاتحاد ، فعقد في مدينة كوتونو بداهومي (بنين حاليا) مؤتمر نقابي عام خلال كانون الثاني (يناير) من عام 1957 ، انبثق عنه الاتحاد العام لعمال افريقيا السوداء ، على اساس عدم الانضمام الى الاتحادات العمالية العالمية خارج نطاق افريقيا ، وتأكيد الشخصية الاتحادية العمالية الافريقية .

حاول هذا الاتحاد ، سيما بعد استقلال غينيا ان يلعب دورا اساسيا سياسيا في حركة التحرر الوطني ، وأن يوجه اهتمام اعضائه بالدرجة الأولى الى تحقيق الاستقلال الوطني في البلدان الافريقية ، الا أن السلطات الادارية الاستعمارية سرعان ما قامت بتكوين « النقابات الصفراء » ، مما سبق أن أشرنا اليه ، وصفت القادة النقابيين المناضلين ، فاقتصر هذا الاتحاد العام

---

(8) ب . س لويد ، نفس المصدر السابق ، ص 216 .

(9) رئيس الجمهورية الغينية الشعبية والثورية منذ الاستقلال ، ويعتبر مع الرئيس نكروما من رواد الحركة النقابية الافريقية ، ممن توصلوا الى رئاسة الدولة .

على عمال غينيا قبيل نهاية عام1959 ، وانضمت اليه في وقت لاحق المنظمات النقابية في كل من غانا ومالي .

(2) الاتحادات العامة النقابية الافريقية الاصلاحية :

تمكن الفكر النقابي الاصلاحي من التوغل في صفوف الحركة النقابية الافريقية ، وذلك عن طريق الاتحاد الدولي الحر ، والاتحاد الدولي للنقابات المسيحية ، واستطاع كل من هذين الاتحادين النقابيين العالميين أن يربط به عددا من المنظمات النقابية الافريقية ، ولم تكن السلطات الاستعمارية بمعزل عما يجري من هذه الأحداث ، بل كانت الدافع لها ، علها تستطيع من جراء تفتيت وحدة الحركة النقابية وصرفها عن مهامها النضالية المرحلية الاساسية ، ان تكبح حركة التحرر الوطني التي كانت تنتشر بصورة متسارعة نتيجة الانتصارات التي حققتها الطبقة العاملة في العديد من بلدان العالم ، ونتيجة استقرار الاشتراكية كضرب من ضروب التنظيم السياسي والدستوري ، واتساع جغرافيتها .

وعلى أساس هذه النزعات النقابية الاصلاحية قامت المنظمة النقابية الاقليمية الافريقية عام1959 ، واتخذت مدينة لاغوس (نيجيريا) مقرا لها ، في حين ضمت الاتحادات النقابية الافريقية الموالية للاتحاد الحر ، كما نشأت خلال نفس العام منظمة نقابية افريقية عامة من المنظمات الافريقية الموالية للاتحاد الدولي للنقابات المسيحية ، واتخذت برازافيل عاصمة الكونغو مقرا لها .

وفي الوقت نفسه استمرت النقابية الديمقراطية الثورية في محاولاتها الجادة لاقامة تنظيم نقابي عمالي افريقي عام ، مما عبر عنه نكروما اذ قال : « انه يجب أن يكون لافريقيا اتحادها الفيدرالي العمالي الخاص بها ، و يجب ألا ندين بالولاء لا الى الاتحاد العالمي لاتحادات العمال ، ولا الى الاتحاد الدولي لاتحادات العمال الحر » .

تلخصت وجهة النظر هذه بالانطلاق من مبدأ أساسي هو أن الاتحاد العالمي لاتحادات العمال هو الذي يقف بالفعل ضد المصالح الاستعمارية في افريقيا ، ويؤيد نضال شعوبها ضد الاستعمار ، في حين أن الاتحاد العالمي الحر يقف على طرف نقيض ، ويتخذ مواقف سلبية ضد النضال النقابي الافريقي ضد الاستعمار ، ومع ذلك فالأجدى حرصا على وحدة الحركة النقابية الافريقية وتنظيم وتنشيط نضالاتها هو الابتعاد عن التكتلات النقابية الدولية ، والانطلاق من وحدة واستقلالية الحركة النقابية الافريقية .

لم يكن من الممكن للمنظمتين النقابيتين المواليتين للغرب التوسع والقوة ، وذلك لاعتبارين

اساسيين : أولهما أن النضال العمالي هو بحكم طبيعته وبالضرورة نضال طبقي ووطني تقدمي ، الاعتبار الثاني هو أن العامل مواطن بنفس الوقت ، أنه الأكثر تقدما ووعيا بين ابناء بقية الطبقات الاقتصادية ـ الاجتماعية ، وبالتالي فان نضاله ضد المستعمر الذي يحتل بلده يشكل جزءا من النضال الشعبي العام في سبيل استقلال بلده وتقدمها الاجتماعي .

(3) الاتحاد الفدرالي لجميع اتحادات العمال الافريقيين :

يعتبر هذا الاتحاد وليد انتشار حركة التحرر الوطني العالمية في القارة الافريقية اذ جاء تلبية لدعوة المؤتمرات الشعبية الافريقية ، عندما انعقد في الدار البيضاء ما بين الخامس والحادي والثلاثين من أيار (مايو)1961 مؤتمر للاتحادات النقابية الافريقية أسفر عن توقيع ميثاق الدار البيضاء وولادة الاتحاد الفدرالي لجميع عمال افريقيا ، من الاتحادات النقابية لكل من المغرب والجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية انذاك) ، وغينيا ، وغانا ، ومالي ، والجزائر التي لم تكن قد حصلت بعد على استقلالها ، في حين انسحبت الوفود النقابية لكل من تونس ونيجيريا ومعظم اتحادات شرقي ووسط القارة الافريقية . اتخذ الاتحاد الدار البيضاء مقرا له ، واختار لرئاسته المحجوب بن صديق . وحدد اهدافه ومطاليبه على النحو التالي :

ـ تنسيق وتوجيه أعمال المنظمات النقابية الوطنية .

ـ العمل على تحقيق الوحدة بين المراكز النقابية على مستوى القارة وكذلك على مستوى الدول الافريقية ، كلا على حدة .

ـ حماية المصالح المادية والادبية للطبقة العاملة الافريقية .

ـ تدعيم استقلال الحركة النقابية الافريقية وابراز شخصيتها .

ـ تقوية وحماية النقابية والحريات الديمقراطية .

ـ تمثيل وحماية مصالح الحركات النقابية والعمال في كل الاقاليم وفي كل المنظمات والاجهزة الدولية .

ـ العمل من أجل تحقيق الوحدة الافريقية والاستقلال لكل دول القارة .

ـ المشاركة في ارساء دعائم السلام وتأكيده في ربوع العالم .

ـ تقديم المعونات والمساعدات للحركات النقابية ومساندة تضامن العمال

ـ الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار بصورته الحديثة وعملائـه ، وكذلك الاقطـاع وكل الوان الضغط واستغلال افريقيا ، والعمل على تحقيق الخلاص الكامل لشعوب هذه القارة .

ـ العمل على تصفية الاستعمار وكل الهياكل ذات الطبيعة الاقطـاعية ، بغية ايجـاد نظـام اجتماعي ديمقراطي تقدمي سلمي مبني على التخطيط العلمي لتنمية الموارد الافريقية وتحقيق مصالح كل الافريقيين ولتأكيد رفاهية جماهير العاملين في القارة عن طريق :

ـ توفير العمالة الكاملة والتشغيل الكامل عن طريق التصنيع ووسائل الانتاج الجماعية .

ـ المساواة التامة دون اعتبار للجنس او الأصل او اللون او العقيدة .

ـ نصيب عادل من الدخل القومي لكل العاملين .

ان بعض التطور قد لحق بايديولوجية هذا الاتحاد ، اذ أوضح أهدافه نتيجة قيام اتحاد النقابات الافريقية الموالي للاتحاد العالمي الحر وللغرب ، ففي المؤتمر الذي عقد في باماكو عام 1964 أقر المؤتمرون أن الاشتراكية هي الهدف المحدد للاتحاد الفدرالي لجميع اتحادات العمال الافريقيين ، وان المهمة الاساسية هي توسيع وعي الجماهير بواسطة اضافة أفكار ثورية اجتماعية الى مفهوم الكفاح من أجل التحرر القومي ، وفي البلاد التي ما تزال ترزح تحت سيطرة الاستعمار الجديد والرجعية ، فان متطلبات النضال تفرض على جميع الاتحـادات معارضـة الحكومـة وتجميع قوى المعارضة حول « حزب سياسي ثوري حقيقي » . وبنفس الوقت أشار مؤتمر بامـاكو الى أن على الاتحاد واعضاء الاتحاد أن يظلا على علاقة أخوية مع جميع الاتحادات النقابية في العالم ، ولكن دون أن يعني ذلك حق الانضمام الى عضوية هذه الاتحادات .

البنية التنظيمية للاتحاد :

يتكون الاتحاد الفدرالي لجميع اتحادات العمال الافريقيين من ثلاثة مؤسسات أولها المؤتمـر العام : وهو الذي يحدد الاتجاهات ويرسم اطـار السياسـة العامـة للاتحـاد ، ويتـأكد من تنفيذ القرارات التي اتخـذت في المؤتمـر السابـق ، كما ينـاقش التقـارير المقدمـة من المجلس التنفيذي والاقتراحات المعروضة عليه . وبصورة عامة فان المؤتمر العام هو صاحب السلطة العليا للاتحاد . المؤسسة الثانية في الاتحاد هي المجلس التنفيذي ويتكون من رئيس وسبعة نواب له وسكرتير عام وامين صندوق وستة سكرتارين ومساعد امين صندوق ، ويتولى مع الجمعية العامة ، المؤسسة الثالثة في الاتحاد ، تنفيذ الواجبات القانونية للمؤتمر فيما يختص بالتطبيق والوفاء بالالتزامات وتنفيذ القرارات والتوصيات وتحقيق اهداف الاتحاد .

اما الجمعية العمومية فتتكون من أعضاء المجلس التنفذي ومندوب عن كل منظمة نقابية عضو في الاتحاد ، تجتمع مرة كل سنة أو مرتين بين كل مؤتمرين ، كما يمكن أن تجتمع بصفة استثنائية .

(4) الاتحاد الافريقي لنقابات العمال :

ولد هذا الاتحاد في مطلع عام 1962 في داكار عاصمة السنغال ، اذ تنادت الاتحادات النقابية ذات الصلة الوثيقة بالاتحاد العالمي الحر الى التضامن فيما بينها ، كرد فعل على قيام الاتحاد الفيدرالي لجميع اتحاد العمال الافريقيين .

ضم هذا الاتحاد في عضويته الاتحادات العمالية في كل من تونس ، وليبيريا ، والسنغال اذ كانت الحركة النقابية في هذا البلد تعاني من انقسام فيما بينها وما تزال ، ومؤتمر العمل المتحد (في نيجيريا) ، واتحادات نقابات عمال جنوب افريقيا الذي تشكل في ظل حكومة الاقلية العنصرية في اتحاد جنوب افريقيا .

يرى المؤرخون النقابيون ان هذا الاتحاد قد تم بالتعاون مع الأنظمة الافريقية الرجعية ، وباشراف الاتحاد العالمي الحر ، وانه منحاز للغرب بصورة مطلقة .

(5) منظمة الوحدة النقابية الافريقية*

سبق ان أشرنا الى أن قرارات المؤتمرات الشعبية والنقابية الافريقية طالبت بصورة دائمة بالعمل على اقامة التنظيمات النقابية والشعبية على مستوى القارة الافريقية ، بحيث تنضم جميع التنظيمات المتماثلة في منظمة واحدة ، وتولت منظمة الوحدة الافريقية بعد قيامها مهمة الدعوة الى الوحدة النقابية ، بشكل خاص ، ولكن جميع الجهود التي بذلت لم تثمر حتى موعد متأخر ، وبقي التنظيمان النقابيان الرئيسيان : الاتحاد الفدرالي لجميع اتحادات العمال الافريقيين ، والاتحاد الافريقي لنقابات العمال في اتجاهين متناقضين تماما .

حرصت منظمة الوحدة الافريقية على أن يتم توحيد الحركة النقابية العمالية بمناسبة العيد العاشر لتأسيسها ، فانعقدت اللجنة التحضرية بهذا الخصوص في اديس أبابا في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر)1972 ، وعندما عرضت نتائج هذه اللجنة على المكتب التنفيذي للاتحاد الفيدرالي لجميع اتحادات عمال افريقيا في اجتماعه بالدار البيضاء في ايلول (ديسمبر)1972

(*) Organisation of African trade Union Unity (O.U.T.U.U).
Organisation de l'Unité Syndicale Africaine (O.U.S.A.)

انقسمت الاراء بشأن ذلك ، رغم أن وفده شارك في أعمال اللجنة التحضيرية ، ثم حدد الاتحاد الفيدرالي المذكور موقفه من مبادرة منظمة الوحدة الافريقية وذلك خلال الاجتماع الذي عقدة مجلسه العام في القاهرة ما بين السابع عشر والتاسع عشر من شباط(فبراير)1973 .

على الرغم من الخلافات والانتقادات والعوامل التي رافقت جهود منظمة الوحدة الافريقية ، فقد استطاعت سكرتاريتها أن توجه الدعوة عن طريق الحكومات لحضور المؤتمر التأسيسي لقيام منظمة افريقية واحدة في السادس من نيسان (افريل)1973 ، على أساس حضور وفد نقابي موحد عن كل دولة افريقية ، وأن يكون لكل وفد صوت واحد في المؤتمر . . . كانت النتيجة أن الدعوة وصلت متأخرة الى عدد كبير من الاتحادات ، وأن عددا آخر لم يحضر المؤتمر لأن حكومته اختارت اتحادا اخر لتمثيل عمال بلدها في المؤتمر التأسيسي . . .

حضرت المؤتمر احدى وثلاثون منظمة نقابية من اثيوبيا ، والكاميرون ، وداهومي وساحل العاج ، وجابون ، وفولتا العليا ، وانجولا ، وبروندي ، وكينيا ، وغانا ، وليبيريا ، وغانا ، ومدغشقر ، وغينيا ، وموريش ، ومالي ، وموريتانيا ، والنيجر ، والمغرب ، والسنغال ، وموريتانيا ، ونيجيريا ، وافريقيا الوسطى ، والسودان ، وسيراليون ، وتانزانيا ، والصومال ، وتونس ، وزامبيا ، وزائير ، وأوغندة وتوغو . .

انبثق عن المؤتمر قيام منظمة الوحدة النقابية الافريقية التي لقيت معارضة شديدة بادىء الأمر من بعض الاتحادات النقابية ، اذ انسحبت منها اتحادات عمال : مالي وموريش ثم تونس ، والسنغال ، وموريتانيا ، وخلال الاجتماع الطارىء الذي عقده المكتب التنفيذي للاتحاد الفيدرالي لجميع اتحادات عمال افريقيا أصدر بيانا جاء فيه : « ان منظمة الوحدة الافريقية قد اعطت تزكيتها لعملية لا تعدو في الواقع ان تكون مجرد محاولة جديدة للتفرقة ، وتسخير الحركة النقابية الافريقية على يد قوى غريبة عن القارة تعمل في خدمة الامبريالية . . . وان منظمة الوحدة الافريقية وهي ترفض مطالبنا المعقولة والمشروعة ، وتتجاهل انذاراتنا المسؤولة ، لم تقم في اخر الامر الا بالمساهمة المعنوية والمالية في تبني تدخل أجنبي خطير في الشؤون النقابية الافريقية » .

استطاعت منظمة الوحدة النقابية الافريقية أن تجذب اليها فيما بعد بصورة تدريجية جميع الاتحادات النقابية الافريقية ، وما أن انعقد مجلسها العام في دورته الأولى في اذار (مارس)1975 حتى كانت جميع الاتحادات تشارك في عضوية هذه المنظمة واعمالها ، باستثناء عدد قليل ما يزال يدور في فلك الاتحاد الحر .

اعترفت منظمة الوحدة الافريقية بمنظمة الوحدة النقابية الافريقية كمنظمة تمثل حصرا ،

المنظمات النقابية في البلدان الافريقية ، ومنحتها الصفة الاستشارية ، سواء بالنسبة لها ، أو بالنسبة لجميع المؤسسات المنبثقة عنها . كما أن لمنظمة الوحدة النقابية الافريقية نفس الصفة امام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ، واليونسكو ، والفاو .

أقر المؤتمر الثاني لمنظمة الوحدة النقابية الافريقية ، الذي انعقد في طرابلس ما بين العشرين والثالث والعشرين من نيسان عام1976 ميثاق المنظمة الذي عرف باهدافها ، وحدد بنيتها التنظيمية ، وعملها ونشاطاتها ، ومصادر موازنتها ، وطرق تعديل الدستور ، والتصويت ، والاستقالة ، والطرد ، وفيما يلي نتعرف على أهم هذه النقاط :

العضوية والمقر :

ان عضوية منظمة الوحدة النقابية الافريقية مفتوحة لجميع الاتحادات النقابية العمالية في البلدان الافريقية ، على أن يمثل كل دولة افريقية اتحاد نقابي واحد ، كما أن على العضو الالتزام بد ستور المنظمة ونظامها الداخلي . مقر المنظمة هواكرا عاصمة غانا ، ويمكن نقله الى أي مكان اخر شريطة موافقة ثلثي الاعضاء .

شارك في المؤتمر الثاني لمنظمة الوحدة النقابية خمس واربعون اتحادا نقابيا عاما هم :

الاتحاد العام للعمال الجزائريين	Union Générale des Travailleurs Algériens
الاتحاد الوطني للعمال الانغوليين	Union Nationale des Travailleurs Angolais
اتحاد عمال بوروندي	Union des Travailleurs du Burundi
الاتحاد الوطني لنقابات عمال بنين	Union Nationale des Syndicats des Travailleurs des Bénins.
الاتحاد الوطني لعمال الكاميرون	Union Nationale des Travailleurs du Caméroun
الاتحاد العام لعمال جمهورية افريقيا الوسطى	Union Génerale des Travailleurs de la République Centrafricaine.
الاتحاد النقابي الكونغولي	Confédération Syndicale congolaise
الاتحاد العام لنقابات الرأس الأخضر	Syndicatos Caboverdeanos

Union des Travailleurs de Comores	اتحاد عمال جزر القمر
	اتحاد العمال المصريين
Fédération Syndicale Gabonnaise	الاتحاد النقابي الغابوني
Trade Union Congress (GHANA)	مؤتمر الاتحاد العام (غانا)
Confédération Générale des Travailleurs de la Guinée	الاتحاد العام لعمال غينيا
Union Générale des Travailleurs de la Guinée — Bissau.	الاتحاد العام لعمال غينيا ـ بيساو
Central Organization of Trade Unions	المنظمة المركزية لاتحادات العمال (كينيا)
Lesotho Council of Labour	مجلس ليسوتو للعمل
Congress of Industrial organization	مؤتمر التنظيم الصناعي (ليبيريا)
	الاتحاد العام لنقابات العمال (ليبيا)
Cartel National des Organizations Syndicales Malagasy	النقابات الملغاشية
Union Nationale des Travailleurs du Mali	الاتحاد الوطني لعمال مالي
	الاتحاد العام لعمال المغرب
	الاتحاد المغربي للشغل
	اتحاد عمال موريتانيا
Confédération Nationale du Travail	الاتحاد الوطني للعمل (موريشس)
Mauritius Labour Congress	مؤتمر العمل لموريشس
Union Nationale des Travailleurs du Niger	الاتحاد الوطني لعمال النيجر
Nigeria Labour Congress	مؤتمر العمل النيجيري
Syndicat Interprofessionnel des Travailleurs du Rwanda	نقابة عمال رواندي
Syndicato de Sao Tome et Principe	اتحاد ساو تومي وبرنسيب
Confédération Nationale des Travailleurs du Sénégal	مؤتمر الاتحاد الوطني لعمال السنغال
Sierra Léone Council of Labour	مؤتمر العمل لسيراليون

مؤتمر اتحاد عمل سيس
الجبهة الوطنية لساحل الصومال
مجلس العمال الصوماليين
الاتحاد العام لعمال السودان

الاتحاد الوطني لعمال تنجنيقا	Nationale Union of Tanganyka workers
الاتحاد الوطني لعمال توغو	Confédération Nationale des Travailleurs du Togo
اتحاد نقابات فولتا العليا	Confédération des Syndicats Voltaïques
الاتحاد الوطني لعمال زائير	Union Nationale des Travailleurs du Zaïre
مجلس الاتحادات العمالية لزامبيا	Zambia Congress of Trade Unions
المؤتمر الافريقي لزيمبابوي	Zimbabwe African Congress
اتحاد عمال موزامبيق ، وفريليمو ، ومنظمات أخرى	
المنظمة الوطنية لاتحادات العمال (اوغندة)	National Organisation of Trade Unions

كما حضر المؤتمر الثاني لمنظمة الوحدة النقابية الافريقية مراقبون من بينهم منظمة العمل العربية واللجنة الافريقية للتنسيق والعمل النقابي ضد الابارتهايد والاستعمار ، ومؤتمر الاتحاد العام لغامبيا .

« Comité Africain de Coorrdination et d'Action syndicales contre l'Aparthied et le colonialisme»

أهداف منظمة الوحدة النقابية الافريقية :

حددت المادة الخامسة من ميثاق المنظمة أهدافها وغاياتها فيما يلي :

ـ تنسيق نشاطات التنظيمات النقابية الوطنية وتوجيهه نحو الأهداف التي حددها الميثاق .

ـ تحقيق الوحدة النقابية سواء على المستوى القاري أو على مستوى الاتحادات الوطنية الأعضاء .

الدفاع عن المصالح المادية والثقافية والمعنوية للطبقة العاملة الافريقية

- السعي من أجل توطيد قوانين العمل والاتفاقات الجماعية في البلدان الأعضاء .

- التأكيد على استقلال الحركة النقابية الافريقية وشخصيتها في كل المستويات .

- المطالبة بالحريات النقابية والديمقراطية وتعزيزها والدفاع عنها .

- التكلم باسم التنظيمات النقابية ومصالحها والدفاع عنها في كل المنظمات الاقليمية والدولية .

- السعي جاهداً من أجل الوحدة الافريقية .

- المساهمة في إقامة السلام وتعزيزه في العالم .

- تقديم العون والمساعدة للتنظيمات النقابية بهدف تعزيز التضامن العمالي .

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الأفارقة المهاجرين بالتعاون مع المنظمات النقابية في البلدان التي تستقبلهم .

- النضال ضد الأمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية وعملائها والإقطاع وكل أشكال الظلم والاستغلال لتحقيق استقلال افريقيا والتحرر الكامل لشعوبها .

- تصفية مخلفات الاستعمار وكل البنيات التي تجاوزها الزمن من أجل إقامة نظام اجتماعي على أساس من الديمقراطية والسلم والتقدم مبني على استخدام الثروات الافريقية بطريقة عملية مخططة لصالح الافارقة وضمان تربية الجماهير الكادحة في القارة الافريقية وتحسين ظروفها خاصة عن طريق :

- توفير كامل لفرص العمل وتصنيع وسائل الانتاج ووضعها في يد الجماعة .

- المساواة بين الجميع دون النظر إلى الجنس أو العرق أو اللون أو الدين .

- توزيع عادل للدخل القومي

- تشجيع النشاطات النقابية بين الأفارقة والتعاون في كل الميادين خاصة في مجال تنقل الأيدي العاملة بين الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية .

البنية التنظيمة :

إن هيئات منظمة الوحدة النقابية الافريقية طبقاً لما ورد في دستورها ونظامها الداخلي هي التالية :

أولاً ـ المؤتمر : وهو الهيئة العليا للمنظمة ، وينعقد مرة كل أربع سنوات ، ويمكن عقد مؤتمر طارىء بصفة استثنائية بموجب اقتراح تتقدم به اللجنة التنفيذية ،سواء بطلب من ثلثي أعضاء المجلس العام ، أو ثلثي الاتحادات النقابية الوطنية الأعضاء في منظمة الوحدة النقابية الافريقية . يحدد المؤتمر توجيه المنظمة ، ويراقب تنفيذ النشاطات التي حددها المؤتمر الأخير والمجلس العام ويعين اللجنة التنفيذية ، كما يقوم أيضاً بالأعمال التالية :

ـ مناقشة التقارير التي تقدمها اللجنة التنفيذية والاقتراحات التي تقدم إليه (تغيير القانون الأساسي أو تعديله . . .)

ـ مناقشة وتصديق التقرير المالي الذي يقدمه الأمين العام للمالية باسم اللجنة التنفيذية .

ـ تعيين مراقبي المالية .

ـ دراسة طلبات الانضمام التي صادق عليها المجلس العام .

ـ تقرير طرد منظمة عضو ، أو أي عضو في اللجنة التنفيذية باقتراح يتقدم به المجلس العام

هذا ويتم تمثيل كل اتحاد نقابي عضو في المنظمة بأربعة مندوبين في المؤتمر العام .

ثانياً ـ المجلس العام : ويتألف من أعضاء اللجنة التنفيذية ، بالاضافة إلى ممثل واحد لكل اتحاد وطني نقابي عضو في المنظمة . يتم إبلاغ الاتحادات الأعضاء خلال مدة أقصاها ثمانية أسابيع قبل انعقاد المؤتمر الذي يحدده المجلس العام باقتراح اللجنة التنفيذية ومكانه وجدول أعماله والتقارير . يجتمع المجلس العام مرة واحدة في السنة أي ثلاث مرات بين كل مؤتمرين ، أو في الحالات الاستثنائية ، ويمارس المهام التالية :

ـ مناقشة برنامج النشاطات السنوي والمصادقة عليه ومراقبة تنفيذه ، ويقوم بتقديمه للجنة التنفيذية .

ـ يراقب تنفيذ النشاطات التي صادق عليها المؤتمر .

ـ يستمع إلى تقرير الأمين العام ويناقشه .

- يناقش مشروع الميزانية الذي تقدمه اللجنة التنفيذية ويصادق عليه ، ويحضر المؤتمر .

ثالثا - اللجنة التنفيذية : وتتكون من خمسة عشر عضواً يعينهم المؤتمر وهم : الرئيس ، ستة نواب للرئيس ، أمين عام ، خمسة نواب للأمين العام ، مسؤول عن التنظيم ، مسؤول عن التربية والاعلام ، مسؤول عن العلاقات الخارجية ، مسؤول عن البحوث والوثائق ، أمين عام للصندوق ، أمين عام مساعد للصندوق . تدوم مدة أعضاء اللجنة التنفيذية أربع سنوات ، ويمكن إعادة تعيين أعضائها .

سياسة المنظمة :

ترى منظمة الوحدة النقابية الافريقية أن دور الحركة العمالية يجب أن يستمر على المستوى الوطني كما على مستوى القارة الافريقية ، وعلى جميع الأصعدة :

فعلى الصعيد النقابي : ترى المنظمة أنه يجب أن يتوفر للحركة النقابية شرطان ضروريان هما : الاستقلال والوحدة . الاستقلال بمعنى حرية الطبقة العاملة في إقامة التنظيمات النقابية التي تعبر عنها تعبيراً صادقاً ، دون تدخل السلطة بأي شكل من الأشكال . والوحدة بمعنى أن يكون في كل بلد افريقي اتحاد عام واحد لنقابات العمال ، وبالمقابل فإن الوحدة النقابية على صعيد القارة الافريقية تعني وجود منظمة نقابية مركزية واحدة تضم جميع الاتحادات النقابية الوطنية في البلدان الافريقية .

إن منظمة الوحدة النقابية الافريقية هي تنظيم مستقل عن جميع المراكز النقابية الدولية ، وعلى المنظمات الأعضاء ألا تنضم إلى أي من الاتحادات العمالية العالمية ، وهي ، أي المنظمة ، بحكم طبيعتها وتكوينها ضد الرأسمالية ، وتتضامن مع جميع عمال العالم .

تقيم المنظمة علاقات تعاون وصداقة وتضامن مع جميع الاتحادات النقابية في العالم سواء على الصعيد الوطني الثنائي ، أو على الصعيد العالمي على أساس من المساواة والاحترام المتبادل والاعتراف الكامل بمبدأ التضامن العالمي لجميع عمال العالم ، بغية النضال ضد استغلال الانسان للانسان ، ومن أجل التقدم الاجتماعي ، والرفاه ، والسلام .

وعلى صعيد التعاون العربي - الافريقي : نص ميثاق منظمة الوحدة النقابية الافريقية على أن من جملة أهدافها محاربة العنصرية والصهيونية ، ولم تكف مقرراتها عن اتخاذ القرارات المتعاقبة بشأن عدالة القضية الفلسطينية ، وحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره وإقامة دولته

المستقلة فوق ترابه الوطني ، وكذلك مشروعية الكفاح الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

إن الرجوع إلى وثائق مؤتمرات منظمة الوحدة النقابية الافريقية يبين أن الحركة النقابية الإفريقية تتبنى وتأخذ بنفس الطروحات التي سبق أن تبناها وأخذ بها اتحاد العمال العرب واتحاد النقابات العالمي من أن إسرائيل هي دولة عنصرية تشكل رأس جسر للامبريالية والاستعمار ، وإن تحالفها السياسي والاقتصادي والعسكري مع النظام العنصري في جمهورية جنوب افريقيا ، يبرز الخطر المشترك للصهيونية والعنصرية في الامتداد الآسيوي العربي - الافريقي ، ويؤكد ضرورة مواجهة العمال والشعوب العربية والافريقية لهذا الخطر الذي يهدد السلام العالمي(*).

وفي تصريح لرئيس المنظمة بمناسبة انعقاد المؤتمر العام السابع للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في دمشق ، استنكر رئيس المنظمة اتفاقيتي كامب دافيد باعتبار أن ما جاء فيهما « خيانة للقضية الفلسطينية وطعنة للأمة العربية » .

وبالاضافة إلى ذلك فهناك علاقة وطيدة بين الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ومنظمة الوحدة النقابية الافريقية ، إذ انعقد أول مؤتمر نقابي عربي - افريقي في الجزائر ما بين السادس عشر والحادي والعشرين من تشرين الأول (أوكتوبر) عام 1977 ، أسفر عن قيام لجنة للتنسيق بين المنظمتين النقابيتين .

وفي القرار الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة الوحدة النقابية الافريقية عام 1979 تضمن القرار المذكور ارتياحه للتعاون العربي الافريقي ، وطلب من الدول الافريقية والعربية إشراك التنظيمات النقابية في المناقشة والاسهام بجميع المواضيع التي من شأنها تطوير آفاق التعاون العربي الافريقي ، كما وجه المؤتمر المذكور نداء إلى لجنة التنسيق ، التي سبق أن أشرنا إليها ، لمتابعة كافة القرارات والتوصيات التي سبق أن اتخذها المؤتمر النقابي العربي الافريقي الأول ، مع طلب المساعدة المادية .

وعلى الصعيد العالمي : تؤيد منظمة الوحدة النقابية الافريقية جهود بلدان عدم الانحياز ،

(*) يمكن الرجوع حول هذا الموضوع الى القرار السياسي العام للمؤتمر الثاني لمنظمة الوحدة النقابية الافريقية ، والى القرار رقم 19 -C G-79-18 الذي اتخذه المجلس العام خلال دورة انعقاده الرابعة في عاروشا (تنزانيا) عام 1979 وقرار المؤتمر العام الثاني الذي انعقد ما بين الخامس عشر والعشرين من تشرين الأول (اوكتوبر) عام 1980 في مقاديشو .

وتؤمن بسياسة التعايش السلمي ، والتسوية السلمية للمشاكل الدولية ، وإقامة علاقـات دولية مبنية على مبادىء احترام حق كل شعب في الحرية وتقرير المصير والاستقلال وحرية التنمية ، وترفض النظام الاقتصادي العالمي الحالي ، وتلتزم بالتعاون مع القوى التقدمية في العالم لتغيير هذا الوضع ، بحيث لا تبقى الأسلحة والقوة العسكرية والثروات ، العوامل الحاسمة في العلاقات بين الناس والدول .

ترى المنظمة أيضاً أن الأمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والعنصرية تشكل عقبات أساسية في طريق الحرية والاستقلال والسلام والحريات الديمقراطية بين الشعوب والدول رغم الانتصارات التي حققتها الشعوب وحركات التحرر الوطني في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

والسلام يظل محدداً في مبادئه وإطاره ، ومعرضاً للخطر ، طالما أن ثمة بلدان غنية وأخرى فقيرة جداً ، فالسلام لا يقبل التجزئة ، ولا بد من استقلال حقيقي يزول معه دور الاحتكارات الأجنبية ، فتسيطر الشعوب على ثرواتها الوطنية ، وتضعها في خدمة الجماهير ، وتثبت شخصيتها الدولية ، وتستعيد تراثها الثقافي ، وتمارس سيادتها الوطنية حقاً .

ومن هذا المنطلق أيدت منظمة الوحدة النقابية الافريقية النضال الوطني الذي خاضته شعوب كمبوديا وفيتنام ، ودعت القوى التقدمية في العالم ، التي سبق أن قدمت دعما ماديا او معنويا لحركات التحرر الافريقية ، ان تكثف جهودها ودعمها لنضال شعب جنوب افريقيا في الوقت الذي تدعو فيه حكومات افريقية الى ضمان السلام لحكومة الأقلية العنصرية الحاكمة في جنوب افريقيا .

وبهذا الصدد ، فقد كان اخر المقترحات التي قدمتها منظمة الوحدة النقابية الافريقية لمجابهة النظام العنصري في جنوب افريقيا هو انشاء جيش افريقي لحماية الدول الافريقية المستقلة من الهجمات العسكرية التي يشنها عليها هذا النظام .

والواقع ان المنظمة النقابية باقتراحها هذا لحماية زامبيا وزيمبابوي وموزامبيق وبوتسوانا وانغولا ، وهي الدول المجاورة لنظام جمهورية جنوب افريقيا ، انما تضع بقية الدول الافريقية المستقلة امام مسؤولياتها المباشرة بعد أن بدا واضحا للعيان ان كل القرارات المتخذة في نطاق منظمة الوحدة الافريقية ليست موضع الاحترام من بعض الدول الافريقية نفسها . . .

وانطلاقا من نفس المبدأ اعلنت المنظمة مساندتها لكفاح شعوب امريكا اللاتينية ، وفي

تحليلها لأحداث تشيلي ذهبت المنظمة الى أن مؤامرة امبريالية تمت بالتعاون مع الشركات المتعددة الجنسية والرجعية الداخلية ، أودت بحياة الرئيس سلفادور الينـدي ، وسقـوط المؤسسـات الديمقراطية في تشيلي .

وفي مجال الاقتصاد الدولي تلحظ المنظمة ازدياد خطورة شروط التبادلات الدولية مما يضاعف الفوارق الموجودة بين أسعار المواد الاولية واسعار المنتجات المصنعة ، ويترتب على ذلك زيادة الفرق في الدخول بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، اذ يقل نصيب الاخيرة من التبادلات بدلا من أن تزداد .

وبالاضافة الى ذلك فان توصيات الأمم المتحدة بشأن التنمية ومساعدة البلـدان المصنعـة للفقيرة ليست موضع احترام . . . ان العلاقات الدولية غير متكافئة ، والحل الـوحيد ، في رأي منظمة الوحدة النقابية الافريقية يكمن في النضال باستمرار لاحداث التغيير الجـذري في النظـام القائم بما يسمح بوضع حد لعدم التكافؤ والسيطرة ، وامتيازات البلدان الصناعية

والخطوة الأولى لتحقيق ذلك هي تأميم الثروات والموارد الاساسية والطبيعية في كل بلـد افريقي ، واستثمار الارض ، وخلق قاعدة صناعية تعتمـد على تحـويل الموارد الـوطنية المنجمية والزراعية والطاقة ، في كل بلد لتحسين ظروف حياة الجماهير الكادحة .

حظي العمال الافارقة المهاجرون من أوطانهم باهتمام منظمة الوحدة النقـابية الافـريقية ، فوجهت هذه الأخـيرة نداء الى كل النقابـات وسائـر الحكومـات ، خصوصـا بلـدان المجموعـة الاقتصادية الاوربية ، لكي تضع حدا للتفرقة التي يتعرض لها العمال الافارقة الموجودون في هذه البلدان ، اذ يتقاضون أجورا أدنـى من أجـور أمثالهـم ، دون أن يكون لهـم نفس الامتيازات والحقوق الاجتماعية التي يتمتع بها العمال الاخرون ، مما لا بد والحالة هذه ، من تحرك جميع عمال العالم بصورة جماعية لوضع حد للظلم الذي يعاني منه العمال الافارقة المهاجرون .

وعلى الصعيد الثقافي : انتقدت منظمة الوحدة النقابية الافريقية النظرة الاستعمارية التـي كانت تذهب اثناء احتلالها للبلدان الافريقية ، وما تزال بعد الاستقلال ، تذهب الى أن افريقيا تتكون من شعوب بدون ثقافة ، وذلك بغية الاستلاب الثقافي والحضاري ، وفرض لغات البلد المستعمر .

وهكذا فان للعمال الافارقة دورا هاما في ابراز القيم الثقافية الافريقية ، وكذلك في الانضمام الى الجهود الرامية من أجل اعادة الشخصية الثقافية الافريقية ، لأن النضـال ضد الاستقطـاب

والاستلاب لا ينفصل عن الكفاح الـذي تخوضـه الشعـوب والعمال الافارقـة من أجـل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الاستغلال والتخلف والتبعية .

وبصورة عامة يمكن القول ان منظمة الوحدة النقابية الافريقية تبرز مع الزمن بصورة قوية الى ساحة النضال النقابي والسياسي ، من أجل وحدة الشعوب الافـريقية ، على أسس تقـدمية وثورية ، واذا كانت المشاكل التي تحول دون ممارستها دورا أكثر أهمية وريادة ، تستطيع من خلاله تحريك العمال والجماهير الافريقية ، فان الشيء المهم هو أن الوحدة النقابية الافريقية قد تحققت بصورة مبدئية وتنظيمية ووثائقية من خلال منظمة الوحدة النقابية الافريقية ، ويبقى من الأهمية بمكان قيام تحالف وثيق بين الاتحادات النقابية الافريقية على الصعيد الوطني وبين منظمة الوحدة النقابية الافريقية من جهة والأحزاب الاشتراكية العلميه والتقدمية والأنظمة التي تسير في طريق التطور اللارأسمالي والتوجه الاشتراكي من جهة ثانية .

(د) افريقيا واتفاقيات العمل الدولية :

يبلغ عدد الاتفاقيات الدولية ما بين المؤتمر الاول لمنظمة العمـل الـدولية الـذي انعقـد في واشنطن عام 1919 ، وحتى المؤتمر الخامس والستين الذي انعقد عام 1979 في جنيف مائة وثلاثا وخمسون اتفاقية ، بما في ذلك الاتفاقية التي لما تدخل بعد حيز التنفيذ نظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني من تواقيع الدول الاعضاء ، وكذلك الاتفاقيات المعدلة لأحكام اتفـاقيات أغلـق باب التوقيع عليها نظرا لدخول النص المعدل موضع التنفيذ .

إن مجرد انتساب دولة ما الى منظمة العمل الدولية يلزمها باحترام الحريات النقابية والاعتراف بحق المفاوضات الجماعية ، حتى ولو لم تصدق على الاتفاقيات المتعلقة بهذا الموضـوع ، وذلك طبقا لتصريح فيلادلفيا الذي يعتبر جزءا متمما لدستور منظمة العمل الدولية ، واذا كانت اتفاقيات وتوصيات العمل الدولية تدور حول العمل والعمال ، فان الامر المسلم به لدى المهتمين بدراسة حقوق الانسان ، هو ان ثمة علاقات وثيقة بين الحريات المدنية والحريات النقابية ، ممـا أكدتـه مؤتمرات العمل الدولية ، وبالتالي فان الحركة النقابية لا يمكن أن تتطور بحرية واستقلال ، اذا لم تكن الحقوق الاساسية للانسان محترمة ومصانة .

ان جميع الدول الافريقية المستقلة هي اعضاء في منظمة العمل الدولية ، باستثناء حكومة جنوب افريقيا العنصرية ، وليسوتو ، اللتين انسحبتا من المنظمة الأولى عام 1966 ، والثانية عام 1971 ، ووفقا لآخر احصاء صادر عن مكتب العمل الدولي ، فان عدد التـواقيع المصدقـة

لاتفاقيات العمل الدولية حتى الاول من شهر كانون الثاني (يناير) هو 4766 توقيعا منها1236 توقيعا قامت به الدول الافريقية (بما في ذلك اثنا عشر تصديقا لحكومة جنوب افريقيا) أي أن نسبة تصديق الدول الافريقية تزيد قليلا عن ربع مجموع التصديقات على اتفاقيات العمل الدولية .

وبالنسبة لموضوع الحريات النقابية الذي يتصدر الحقوق الاساسية من حقوق العامل كمواطن ايضا ، فاننا نلحظ كما يتبين من الجدول التالي أن عددا من الدول الافريقية قد صدقت بعض اتفاقيات العمل الدولية المتعلقة بالموضوع ، فالاتفاقية السابعة والثمانون من هذه الاتفاقيات « الحرية النقابية وحماية الحق النقابي » التي تعطي العمال والمستخدمين حق التنظيم النقابي واقامة الاتحادات النقابية ، دون أي ضغط اداري ، قد صدقتها حتى الان سبع وعشرون دولة افريقية (بالاضافة الى ليسوتو) ، وذلك من أصل اثني وتسعين تصديقا من بين الدول الاعضاء في منظمة العمل الدولية .

وفي مجال حرية العمل صدقت على الاتفاقية التاسعة والعشرين العمل الاجباري احدى واربعون دولة افريقية من اصل مائة واحدى وعشرين توقيعا ،وعلى الاتفاقية مائة وخمسة «الغاء السخرة» صدقت ست وثلاثون دولة افريقية من أصل مائة وخمس تصديقا .

أما في مجال الاتفاقيات المتعلقة بعدم التمييز العنصري ، فقد صدقت على الاتفاقية مائة « المساواة في الأجور » ثلاثون دولة افريقية من بين ثمان وتسعين تصديقا ، وصدقت على الاتفاقية مائة واحدى عشرة « عدم التمييز العنصري في الاستخدام والمهنة » ، تسع وعشرون دولة افريقية من أصل ثمان وتسعين تصديقا .

وكما يبدو فان تصديق افريقيا على اتفاقيات العمل الدولية المتعلقة بحرية العمل والحريات النقابية وعدم التمييز ، يبدو امرا مقبولا ، اذا نظرنا الى الموضوع من زاوية انضمام معظم الدول الافريقية الى منظمة العمل الدولية حديثا ، اذ ان هناك ثمان وثلاثين دولة افريقية انضمت الى هذه المنظمة منذ عام 1960 فصاعدا ، وفيما يلي جدول يبين العدد الاجمالي للاتفاقيات التي صدقتها كل دولة افريقية في اطار منظمة العمل الدولية ، فالاتفاقيات التي تم تصديقها في مجال الحريات النقابية وحق التنظيم ، وعدم التمييز ، فتاريخ انضمام كل دولة افريقية الى منظمة العمل الدولية :

اسم الدولة	عدد الاتفاقيات التي صدّقتها	رقم الاتفاقية	حرية العمل		الحرية النقابية				عدم التمييز		تاريخ الانضمام لمنظمة العمل الدولية
			29	105	87	98	135	141	100	111	
السنغال	34		×	×	×	×	×	–	×	×	1960
سيشل	18		×	×	×	–	–	–	–	–	1977
سيراليون	32		×	×	×	×	–	–	×	×	1961
الصومال	12		×	×	–	–	–	–	–	×	1960
سوازيلند	16		×	×	×	×	–	–	–	–	1975
السودان	12		×	×	–	×	–	–	×	×	1956
تنزانيا	18		×	×	–	×	–	–	–	–	1962
تشاد	19		×	×	×	×	–	–	×	×	1960
توغو	12		×	–	×	–	–	–	–	–	1960
تونس	52		×	×	×	×	–	–	×	×	1956
زائير	27		×	–	–	×	–	–	×	–	1960
زامبيا	31		×	×	–	–	×	×	×	×	1964

(*) انسحبت من منظمة العمل الدولية عام1971 .

العلامة × تعني تصديق الدولة على الاتفاقية .

العلامة – تعني عدم تصديق الدولة للاتفاقية

(**) جنوب غرب افريقيا التي ما تزال خاضعة للنظام العنصري في جمهورية جنوب إفريقيا . استبعدنا جمهورية جنوب إفريقيا من الجدول باعتبارها دولة عنصرية .

اسم الدولة	عدد الاتفاقيات التي صدقتها	رقم الاتفاقية	حرية العمل		الحرية النقابية				عدم التمييز		تاريخ الانضمام لمنظمة العمل الدولية
			29	105	87	98	135	141	100	111	
فولتا العليا	29		×	–	×	×	×	–	×	×	1960
كينيا	42		×	×	–	×	×	×	–	–	1964
ليسوتو *	11		×	–	×	×	–	–	–	–	1966
ليبيريا	18		×	×	×	×	–	–	–	×	1919
الجماهيرية العربية الليبية	27		×	×	–	×	–	–	×	×	1952
مدغشقر	30		×	–	×	–	–	–	×	×	1960
مالاوي	19		–	–	–	×	–	–	×	×	1965
مالي	21		×	×	×	×	–	–	×	×	1960
المغرب	37		×	×	–	×	–	–	×	×	1956
موريشس	31		×	×	–	×	–	–	–	–	1969
موريتانيا	37		×	–	×	–	–	–	–	×	1961
موزامبيق	11		–	×	–	–	–	–	×	×	1976
ناميبيا **	0		–	–	–	–	–	–	–	–	1978
النيجر	26		×	×	×	×	×	–	×	×	1961
نيجيريا	28		×	×	×	×	–	–	×	–	1960
أوغنده	21		×	×	–	×	–	–	–	–	1963
رواندى	16		–	×	–	–	–	–	–	–	1962

اسم الدولة	عدد الاتفاقيات التي صدقتها	رقم الاتفاقية	حرية العمل		الحرية النقابية				عدم التمييز		تاريخ الانضمام لمنظمة العمل الدولية
			29	105	87	98	135	141	100	111	
الجزائر	48		×	×	×	×	–	–	×	×	1962
أنغولا	30		×	×	–	×	–	–	×	×	1976
بنين	17		×	×	×	×	–	–	×	×	1960
بوتسوانا	0		–	–	–	–	–	–	–	–	1978
بوروندي	23		×	×	–	–	–	–	–	–	1963
الكاميرون	42		×	×	×	×	×	–	×	–	1960
الرأس الأخضر	7		×	×	–	×	–	–	×	×	1979
ج . افريقيا الوسطى	35		×	×	×	×	–	–	×	×	1960
جزر القمر	29		×	×	×	×	–	–	×	–	1978
الكونغو	14		×	–	×	–	–	–	–	–	1960
ساحل العاج	28		×	×	×	×	×	–	×	–	1960
جيبوتي	62		×	×	×	×	–	–	×	–	1978
ج . مصر العربية	35		×	×	×	×	–	–	×	×	1936
أثيوبيا	8		–	–	×	×	–	–	–	×	1923
غابون	31		×	×	×	×	×	–	×	×	1960
غانا	40		×	×	×	×	–	–	×	×	1957
غينيا	48		×	×	×	×	×	–	×	×	1959
غينيا ـ بيساو	30		×	×	–	×	–	–	×	×	1977

(هـ) الواقع الحالي للحركة النقابية الافريقية :

لا تزال الحركة النقابية الافريقية تعاني الكثير من الاثار التي خلفها وراءه الاستعمار ، فعلى الرغم من الجهود الحثيثة والعمل المتواصل ، الذي ادى لقيام منظمة الوحدة النقابية الافريقية على صعيد القارة الافريقية ، فان استمرار المنظمة النقابية الاقليمية الافريقية على صعيد القارة ايضا ، يشكل عامل شرخ في وحدة النضال النقابي الافريقي .

وعلى الرغم من أن هذه المنظمة الاخيرة ، المنظمة الاقليمية الافريقية للنقابات ، لا تتمتع في الواقع بوجود حقيقي ، إذ أن عضويتها تقتصر على عدد محدود جدا من بعض الاتحادات النقابية في البلدان الافريقية ، الا أن دعم ومساندة اتحاد النقابات الحر لها يساعدها على الاستمرار ، وعلى تمييع الاهداف الجادة للنضال النقابي . ان استمرارها لا يؤدي الى خدمة للنقابات والعمال الافارقة ، بل على العكس يخدم الاهداف الاستعمارية ، ومفاهيم البورجوازية اللاوطنية في العمل النقابي ، ورئيس هذه المنظمة ، وهو رئيس لأحد الاتحادات النقابية المتعددة في فولتا العاليا ، عضو الاتحاد العالمي الحر ، يستخدم كوسيلة لاحداث الانقسام في الحركة النقابية الافريقية ، رغم أنه كان قد شارك في تصريح عام1974 في اديس ابابا بشأن وحدة الحركة النقابية الافريقية .

على أية حال فان منظمة الوحدة النقابية الافريقية قد اكتسبت القوة بصورة تدريجية ، ولا سيما من الناحية المعنوية والمنظمات الدولية المتخصصة ، وتمتعت حصرا بالصفة الاستشارية ، في منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الدولية المتخصصة ، كما أنها تقيم علاقات قائمة على المساواة والاحترام المتبادل مع جميع الاتحادات النقابية العالمية وتساهم بصورة جدية في النضال من أجل تحقيق الاهداف النقابية والتقدمية التي أقرها ميثاقها .

ان المشكلة الاساسية بالنسبة للعمال الافارقة هو أنهم لا يتجمعون ككل حول ايديولوجية علمية ، فما من حزب سياسي يجمعهم على صعيد القارة الافريقية ويوحد بينهم ، بمعنى أن النضال النقابي الافريقي او الحركة النقابية الافريقية لا تتحالف مع ايديولوجية حزب سياسي ثوري ، بل انه لا وجود اصلا لحزب سياسي وحدوي على صعيد القارة الافريقية .

وبالاضافة الى ذلك فان التنظيم النقابي ، لم يدخل بعد قطاعات عديدة من العمل ، فالقطاع الزراعي ، الذي يمثل أهم المساحات حجما وعددا وفعالية انتاجية ، ما يزال خارج اطار الحركة النقابية الفعالة في معظم البلدان الافريقية ، ان لم نقل في كلها ، باستثناء البلدان التي تسير

في طريق التطور اللارأسمالي والتوجه الاشتراكي . وكذلك الامر بالنسبة لموظفي الدولة والقطاع العام والمؤسسات الحكومية الرسمية .

وليس هذا فحسب ، ففي البلدان التي يوجد فيها حزب سياسي يتيم فان وحدة الحركة النقابية على الصعيد الوطني تتكون في ظروف غير طبيعية ، اذ يفرضها الحزب الحاكم ، دون أن يكون لهذا الحزب في بعض البلدان إيديولوجية ترتبط أو تتعلق بمصالح الطبقة العاملة وحاجاتها الاقتصادية والثقافية .

ذلك على صعيد القارة الافريقية ، اما على صعيد كل دولة افريقية ، فانه لا بد من التمييز بين البلدان ذات الانظمة الديمقراطية البورجوازية التقليدية ، وبين البلدان التي تسير في طريق التطور اللارأسمالي.

ففي البلدان الأولى نلحظ وجود اكثر من اتحاد نقابي عام داخل العديد منها (المغرب ، السنغال ، فولتا العليا . . . الخ) ، وهذا من شأنه بطبيعة الحال اضعاف الحركة النقابية على الصعيد الوطني ، وشل فاعليتها ، وطاقاتها ، من أجل تحقيق مطاليبها النقابية والسياسية . والجدير بالذكر هو ان تعدد الاتحادات النقابية في البلد الافريقي الواحد يرافقه تحالف أحد هذه الاتحادات بشكل او بآخر مع السلطة والحزب الحاكم ، في حين يبقى الاتحاد النقابي الاخر في الموقف المعاكس .

ذلك من جهة ، ومن جهة ثانية فانه يجب التمييز بين الطبقة العاملة والتنظيم النقابي فاذا كان كل نقابي عاملا ، فليس العكس صحيحا ، اذ ان مئات العمال ما يزالون يتوجسون خيفة من الانخراط في تنظيمات نقابية بسبب عدم قدرة النقابات على تحقيق مطاليب النقابيين والعمال في ظل بعض الأنظمة السياسية ، والى انتشار الامية ، وعدم توفر الوعي النقابي ، والثقافة السياسية والطبقية الكافية بما يمكن العامل من ممارسة دوره في الحياة الاجتماعية كمواطن وكنقابي معا .

ولعل السبب الأهم الذي يمكن أن نرد اليه ضعف الحركة النقابية في هذه البلدان الافريقية ، هو موقف السلطة من النقابات ، فهي ، اي السلطة ، لا تكف عن فرض القيادات النقابية الموالية لها ، او التدخل في شؤونها الداخلية عن طريق الاجراءات الادارية ، أو حتى قمعها بصورة دموية ، اذا لزم الامر ، عندما تشكل تهديدا اوليا لمصالحها ونفوذها ، كما حدث بالفعل في عدد من البلدان الافريقية خلال السنوات الاخيرة .

ان السلطة لا يمكن أن تسمح بحرية التنظيم النقابي وحق ممارسته العملية ، طالما أن حرية

التنظيم تقف حائلا دون حريات السلطة الاساسية ، ذلك ان حرية التنظيم النقابي تعني حقه في الدفاع عن مصالح اعضائه وتوفير الأجر المتكافىء مع العمل ، واستخدام الاضراب كوسيلة من وسائل التعبير والاحتجاج ، في حين ان السلطة تخول نفسها حق اصدار التشريعات التي تراها تتناسب والطبقة التي تمثلها ، مدّعمة هذه التشريعات بالمؤيدات القانونية الصارمة .

وبالتالي ، فان توقيع هذا البلد او ذاك على الاتفاقيات المتعلقة بحق وحرية التنظيم النقابي ، لا يعني بالضرورة السماح بممارستها بصورة كلية ، او تنفيذ السلطة لهذه الاتفاقيات على ارض الواقع ، وهذا ما يحدث بالفعل ، فثمة عشرات الشكاوى التي قدمتها الاتحادات النقابية الافريقية للجنة الشكاوى في مكتب العمل الدولي بصدد ممارسات السلطات الافريقية خلافا لما تعهدت به من خلال تصديقها على اتفاقيات العمل الدولية .

بل كيف يمكن لمواطن جائع أن يمارس حق التنظيم النقابي ؟ كيف يمكن لمواطن عاطل عن العمل ان يمارس حريته النقابية اذا لم يكن قادرا باديء ذي بدء على ممارسة حقوقه الاساسية وحق العمل بالذات بصورة خاصة ؟؟؟ هل يطلب من جاهل أن يقرأ صحيفة ؟؟؟ لعل ما تتناقله وكالات الأنباء عن المجاعات التي تحدث سنويا في بعض البلدان الافريقية شاهد على انه لا يمكن للحركة النقابية ان تشكل ثقلا مرموقا في بلد لا يجد ابناؤه فرصة للعمل . . . ان الحركة النقابية تستمد قوتها من قوة الطبقة العاملة واتساع حجمها ، واستخدام المكننة وادوات الانتاج الزراعية الحديثة ، وهذا ما يتم في افريقيا ولكن بصورة تدريجية وبطيئة جدا ، استمرارا للسياسة الاستعمارية السابقة قبل حصول البلدان الافريقية على استقلالها السياسي .

أما في البلدان الافريقية التي تسير في طريق التطور اللارأسمالي والتوجه الاشتراكي فان الحركة النقابية تمثل ثقلا وقوة اساسية في خلق القاعدة المادية للتحول الاجتماعي ، وتلعب دورا هاما في الحياة السياسية . فتشارك في السلطة بصورة مباشرة وغير مباشرة ، وتدعم الاتجاه الاشتراكي على اعتبار أن الاشتراكية « تتوخى تحقيق التطور في البلاد ، وتحويل العمال والفلاحين الى منتجين واعين ومسؤولين ،ونشر العدالة الاجتماعية ، وتوفير اسباب تفتح شخصية المواطن » (المادة الحادية عشرة من الدستور الجزائري الحالي) ، كما ان الاساليب الاشتراكية لتسيير المؤسسات تشكل عاملا لترقية العمال ، وهم يتحملون بمساهمتهم في التسيير مسؤوليات حقيقية بوصفهم منتجين واعين لحقوقهم وواجباتهم (المادة الثالثة والعشرون من نفس الدستور) ،

وعلى هذا الاساس فان حق الانخراط في النقابة معترف به لجميع العمال ، وتخضع علاقات العمل في القطاع الاشتراكي لأحكام القوانين والتنظيمات المتعلقة بالاساليب الاشتراكية للتسيير

(المادتان ستون واحدى وستون من نفس الدستور) .

ورغبة من المشرع الجزائري في حماية حق العمال في القطاع الخاص فقد اعترفت نفس المادة الحادية والستين من الدستور الجزائري ، لعمال هذا القطاع ، بحق الاضراب ، ونظمت ممارسته بقانون ، في حين ضمنت الدولة اثناء العمل في القطاعين العام و الخاص الحق في الحماية والأمن والوقاية الصحية والراحة .

واذا كان النظام التأسيسي الجزائري يقوم على مبدأ الحزب الواحد ، وهو « جبهة التحرير الوطني » ، فان مناضلي الحزب ، وفقا لأحكام الدستور الجزائري ، انما يختارون على الخصوص من بين العمال والفلاحين والشباب ممن يصبون الى تحقيق هدف واحد والى مواصلة عمل واحد غايته القصوى انتصار الاشتراكية » (المادة الخامسة والتسعون من الدستور الجزائري) ، ولكي يضمن المشرع الدستوري الجزائري انتصار الثورة ومشاركة قواها الاجتماعية في التشريع والرقابة فقد نص على أن تتكون الأغلبية ضمن المجالس الشعبية المنتخبة من العمال والفلاحين ، واعتبر عاملا كل شخص يعيش من حاصل عمله اليدوي او الفكري ، ولا يستخدم لمصلحته الخاصة غيره من العمال اثناء ممارسة نشاطه المهني . (المادة الثامنة من الدستور الجزائري) .

وفي غينيا يقر دستور الحزب الديمقراطي الحاكم بصراع الطبقات كأسلوب وحيد وتاريخي عادل للممارسة والاستيلاء على السلطات التنفيذية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل جماهير الشعب .

كما أن مقدمة دستور مدغشقر تثبت تصميم شعبه على بناء دولة من طراز جديد يمثل مصالح الجماهير الكادحة ، واقامة مجتمع متوافق مع المثل الاشتراكية التي أعلن عنها « ميثاق الثورة الاشتراكية الملاغاشية » ، وبموجب المادة الثانية والعشرين من دستور مدغشقر فان حق العمل مضمون عن طريق التحويل والتنظيم الاشتراكيين للاقتصاد الوطني ، وحرية القوى المنتجة ، وتكون الاطارات المهنية ، وللعمال بموجب المادة اللاحقة من نفس الدستور حق الاشتراك في ادارة المشاريع والمؤسسات الاقتصادية .

بصورة عامة يمكن القول أن دور الحركة النقابية ووحدتها في القارة الافريقية يتناسب بصورة طردية مع حجم الطبقة العاملة ، وتوسع القاعدة التصنيعية في البلدان الافريقية ، كما يتثبت دورها بصورة اساسية في عملية الانتاج والمشاركة في السلطة من خلال توسع جغرافية التوجه اللارأسمالي والاشتراكي في عدد من البلدان الافريقية كما في غينيا - بيساو ، ومالي ، وانغولا ، واثيوبيا ، وغينيا ، ومدغشقر ، والجزائر ، وبنين ، والجماهيرية الليبية .

3 ـ الحركة الافريقية للشبيبة*

مقدمة :

إذا كان العمال الأفارقة قد اكتسبوا الوعي كمواطنين ، ومن خلال المعاناة والتجربة الشاقة في علاقاتهم الانتاجية بينهم وبين ارباب العمل والمدراء الاوروبيين ، فان المثقفين الافارقة قد اكتسبوا الوعي الوطني من خلال المعرفة والاستلاب الثقافي الذي فرضه الاستعمار على شعوبهم.

وعلى هذا الاساس ، فانه ليمكن القول ان المثقفين ومنظمات الشبيبة والنساء والطلبة قد مارسوا دورا هاما بجانب الدور الاساسي للعمال وللحركة النقابية الافريقية ، سواء اكان ذلك على الصعيد الوطني ، ام على صعيد القارة الافريقية بأسرها.

ان اهمية دور الشباب في البلدان الإفريقية تتأتى من اعتبارين اساسيين : اولهما ان الشباب يمثلون القوة الأكثر حيوية واندفاعا في المجتمعات الإفريقية ، بل والاكثر عددا ، اما الاعتبار الثاني فيعود إلى تزود الشباب بقسط مناسب من الثقافة يمكنهم من التعرف على احداث العالم وثوراته ، بل وعلى الدور الذي يجب ان يمارسه الشبيبي المثقف في مجتمع متخلف ، وبهذا الصدد فان المدارس تلعب الدور الأساسي في وحدة الفكر الوطني الطلابي ، وفي التنافس الشريف والمشروع لخدمة الوطن، كما يبقى نقل الثقافة والمعرفة التي يتلقونها وينقلونها إلى اهلهم وذويهم امرا بالغ الاهمية في تحريض الجماهير الشعبية وقيادتها من أجل الاستقلال والتحرر والتقدم الاجتماعي.

تجلى وعي المثقفين بادىء الأمر في التزام الادب الافريقي بالمدرسة الواقعية بأوجه مختلفة ، فالشاعر المارتينيكي ايتيان ليرو اسس منذ عام1930 صحيفة ادبية بعنوان « الدفاع عن النفس » دعا من خلالها ، عن طريق التحليل الماركسي والتعبير السريالي ، إلى التحرر من الاضطهاد الذي عانى منه الزنجي الافريقي عبر القرون السابقة ، كما ظهرت مجلة « الوجود الافريقي » التي سبق

(*) Movement Panafricain de la Jeunesse. Pan-African Youth Movement

ان اشرنا اليها ، تحت اشراف علي ديوب وزوجه ، واذا كنا قد عرضنا في القسم الأول من الكتاب انموذجا من شعر اميل سيزير ، احد مؤسسي نظرية الزنوجة ، فانه لمن الجدير بالذكر ان شعراء افريقيين ثوريين قد تركوا وراءهم لوحات انسانية عميقة تنبض بالحياة والتفاؤل بمستقبل سعيد للشعوب الافريقية ولبني البشر جميعا.

فأثّر الطلبة بالمفاهيم المختلفة للدعوة إلى احياء الشخصية الافريقية ، والدعوة إلى الوحدة الإفريقية ، إلا أن الأعم الاغلب منهم رفضوا فلسفة الزنوجة ، في حين اقترب البعض الآخر ، سيما في الأوساط المثقفة في البلدان الافريقية الناطقة باللغة الانكليزية ، إلى الدعوة القومية ، كما اتجه قسم ثالث من المثقفين ، من مختلف الاقسام الجغرافية للقارة الافريقية ، إلى التيار الماركسي الذي كان ينتقل إلى افريقيا عبر امتداد حركة التحرر الوطني من القارة الاسيوية ، وعبر الاحزاب الشيوعية الأوروبية ، سيما الحزب الشيوعي الفرنسي منها.

وبنفس الوقت فقد كان دور الشباب والطلبة الافارقة يمتد إلى الاحزاب السياسية الوطنية من خلال المشاركة في عضويتها ، واحيانا إلى الحركات السياسية الاوروبية (مكتب فابيان والحزب الشيوعي الفرنسي) . وهنا يجب التمييز بين تلك المنظمات الطلابية والشبيبية التي كانت تقوم او تتأطر داخل الاحزاب السياسية الوطنية ، وبين تلك التي نشأت ككيان مستقل قائم بذاته خارج القارة الافريقية كنتيجة لتواجد الطلبة الأفارقة في الجامعات الاوروبية.

ظهرت اول منظمة طلابية افريقية عام1925 في لندن باسم اتحاد طلاب افريقيا الشرقية ، نظرا لتواجد الطلبة باعداد كبيرة في بريطانيا حيث كانوا يتلقون دراساتهم الجامعية والعليا على حساب ذويهم في البلدان التي كانت خاضعة للاستعمار البريطاني . وعام1927 قامت منظمة الطلاب المسلمين لافريقيا الشمالية في فرنسا ، كما تأسس عام1952 اتحاد طلاب افريقيا السوداء في فرنسا ايضا.

ساهمت جميع هذه المنظمات في حركة التحرر الوطني الافريقية ، وكانت بمثابة مدرسة لتخريج المناضلين والقادة السياسيين مما جعلها عرضة للضغوط من قبل السلطات الادارية في البلدان التي يتابعون فيها دراساتهم.

إلا أن الحركة الطلابية الافريقية كانت ضعيفة في بلجيكا والبرتغال ، وذلك بسبب سياسة « الحجز من اجل فرض السيادة واستمرارها » ، ولذلك لقد كانت رغبة الطلبة في تكميل دراساتهم تصطدم بسياسة الحجز هذه ، وتخضع لموافقة ورقابة السلطات الاستعمارية في بلجيكا والبرتغال ، بحيث يمكن القول ان المثقفين الافارقة ، ممن كانت بلدانهم تخضع لهذين الاستعمارين ، قد لعبوا

دورا ما متأخرا نسبيا بالنسبة لأمثالهم في افريقيا الغربية والشرقية .

وحتى عام1950 كان يوجد في الولايات المتحدة الامريكية سبعمائة طالب فقط ، تعرض الكثير منهم للضغوط العنصرية بصفة مباشرة ، مما جرح بشدة شخصيتهم الافريقية ، وبالتالي لقد كان قيام منظمات طلابية افريقية مستقلة امرا متعذرا في البداية.

ويرى المؤرخ الافريقي كي زربو ان وهج الافكار الوطنية للطلاب الافارقة كان يتجلى بصورة خاصة في جامعة السوربون ، حيث برز إلى الساحة عام1956 إذ اعلن الطلبة الملاغاشيون السود عن نوع من الاستقلال الثقافي ، اسفر عن اول مؤتمر للكتاب والفنانين الزنوج ، تلاه المؤتمر الثاني الذي انعقد في روما خلال شهر اذار (مارس) عام1959

شاركت المرأة الافريقية ايضا في النضال الوطني إذ وقفت إلى جانب الرجل تشد ازره وتقوي من عضده، وكانت التنظيمات النسائية نوادي وحلقات ناشطة في العمل السياسي ، بل ان المرأة شاركت في النضال المسلح بصورة مباشرة وقوية خاصة في الجزائر، وكينيا (حركة الماو ـ ماو) .

الحركة الافريقية للشبيبة :

تأسست هذه الحركة عام1962 كمحصلة لنضال الشبيبة والطلبة الافارقة ، ومنذ ذلك التاريخ عقدت خمسة مؤتمرات تشكل قوة واستمرارية وجودها ، وهي :

مؤتمر كوناكري عام1962
مؤتمر الجزائر عام1968
مؤتمر داكار عام1970
مؤتمر بنغازي عام1974
مؤتمر برازافيل عام1979

مقر اتحاد الشبيبة الافريقية هو الجزائر، ويتمتع الاتحاد بوضع قانوني لدى منظمة الوحدة الافريقية، ومؤسسات افريقية اخرى ، وتقيم الحركة علاقات مع جميع المؤسسات المماثلة في اسرة الامم المتحدة ، كما تقيم صلات الصداقة والتعاطف والتضامن مع منظمات الشبيبة الوطنية والعالمية التي تناضل ضد الامبريالية والعنصرية والصهيونية ، ومن اجل اقامة مجتمع عالمي يسوده السلام والعدالة والحرية والديمقراطية ، وتعاون الاتحاد مع بقية المنظمات يدخل ضمن هذا الاطار.

تعتبر حركة الشبيبة الافريقية ان الوحدة الافريقية هي الهدف الاساسي، وبهذا الصدد فان الفصل الاول من برنامج الحركة قد اوجب عليها التالي :

أ) ان تدرج نشاطها في الاطار التاريخي للنضال التحرري لشعوب افريقيا من اجل الاسترجاع الكامل لحقوقهم في تقرير المصير والاستقلال التام والتضامن الدولي لتعزيز الكفاح المناهض للامبريالية تعزيزا فعليا.

ب) تقديم مساهمتها الفعالة والإيجابية في تحقيق أي برنامج لتحرر الشبيبة الافريقية وأي نشاط لتقدم شعوب افريقيا .

ج) تحقيق وحدة العمل لكل منظمات الشبيبة الافريقية المناهضة للأمبريالية لتطوير مزيد من التضامن الداخلي ولتكون عاملاً للوفاق والإخوة .

د) النضال المستمر لازالة القواعد العسكرية الأمبريالية الموجودة في بعض الأراضي الافريقية والتي تشكل خطراً كبيراً على أمن الشعوب الافريقية .

هـ) النضال ضد تقسيم افريقيا ، وضد أي نزاع بين الأفارقة من شأنه أن يعرقل تقدم الشعوب الافريقية .

و) تطوير مزيد من مشاركة الفتاة الافريقية في النشاطات العامة داخل كل بلد افريقي .

كما أوجب الفصل الثاني من ميثاق الحركة الافريقية للشبيبة التضامن بصورة فعالة وعملية مع حركات التحرير وإرسال أطر ومتطوعين وفرق طبية من الشباب لمساعدة حركات التحرير ، وكذلك تخصيص أجرة يوم عمل لها ، وتنظيم لقاءات دورية في أوروبا لتعبئة الرأي العام الدولي ضد الاستعمار والعنصرية .

4 ـ اتحاد البرلمانات الافريقية *

تم وضع ميثاق اتحاد البرلمانيين الأفارقة في أبيدجان عاصمة ساحل العاج ، وذلك بتاريخ الثالث عشر من شباط(فبراير) عام 1976 ، وأدخلت عليه بعض التعديلات خلال مؤتمر نواكشوط في العاشر من شباط عام1977 .

الأهداف :

يهدف إتحاد البرلمانات الافريقية إلى المساهمة في :

ـ تعزيز دور المؤسسة البرلمانية وهيبتها بالاعتماد على القيم الافريقية الأساسية .

ـ إقامة الحرية والعدالة وتحقيق الديمقراطية البرلمانية .

ـ تشجيع الاتصالات بين البرلمانيين الأفارقة فيما بينهم من جهة ، وبين البرلمانيين في بقية بلدان العالم من جهة أخرى .

ـ السعي لاقامة مجموعة قانونية افريقية حقيقية تدريجياً ، تكون مبنية على أساس واقع القارة السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي .

ـ المساهمة في تحقيق أهداف منظمة الوحدة الافريقية لاقامة سلام دائم بواسطة الحوار في إطار تعاون افريقي وسياسة حسن الجوار وعدم الانحياز والتعايش السلمي والتجمع الافريقي .

تكوينه :

يتكون إتحاد البرلمانات الافريقية من برلمانات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والتي تنضم إلى النظام التأسيسي ، وذلك عن طريق تشكيل كل برلمان مجموعة وطنية تقوم بما يلي :

(*) unions des parlements Africains (U.P.A.)

ـ اتخاذ كل التدابير للتعريف بقرارات مؤتمر اللجنة التنفيذية ومقرراتها وتوصياتها . . . .

ـ المشاركة في تمويل الاتحاد بدفع اشتراك سنوي محدد طبقاً لسلم وافقت عليه اللجنة التنفيذية للاتحاد .

ـ اتخاذ كل الاجراءات اللازمة للمشاركة في أشغال الاتحاد والمحافظة على اتصال منتظم مع الأمانة العامة التي ترسل إليها كل سنة تقريراً حول نشاطاتها وقائمة بالأعضاء .

لا يشترك في المجموعة الوطنية سوى البرلمانيين ، غير أنه يمكن قبول برلمانيين سابقين ، أو شخصيات افريقية قدمت خدمات جليلة لاتحاد البرلمانيين الأفارقة ، أو لافريقيا ، وذلك كأعضاء شرف ، باقتراح من مجموعة وطنية .

الهيكل التنظيمي للاتحاد :

ويتألف من ثلاثة مؤسسات هي :

أولاً ـ المؤتمر : وهو السلطة العليا في الاتحاد ، والمسؤول عن سياسته ونشاطاته طبقاً لما ورد في دستور الاتحاد . يناقش المؤتمر المسائل التي تهمه وتهم افريقيا والعالم ، ويحيل توصياته إلى الحكومات ، والمنظمات المختصة . وينتخب رئيسه من بين رؤساء المجموعات الوطنية ، ممن لهم الحق بنيابة الرئاسة ، كما ينتخب المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية ، وله حصراً حق اجراء تعديلات على دستور الاتحاد . يجتمع مرة كل عام في دورة عادية ،ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بناءً على قرار من مكتب الاتحاد ، أو باقتراح من اللجنة التنفيذية ، أو بناء على طلب ثلثي أعضاء المجموعات الوطنية .

ثانياً ـ المكتب : ويضم رئيس الاتحاد ونواب رئيس الاتحاد (أي رؤساء المجموعات الوطنية) ، ويجتمع بناء على طلب رئيسه ، وصلاحياته هي : دعوة المؤتمر للانعقاد وتحديد جدول أعماله ، اقتراح سكرتير عام للمؤتمر ومساعد له ، إتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي من شأنها تحقيق أهداف الاتحاد ، والعمل على التقارب مع المنظمات العالية .

ثالثاً : اللجنة التنفيذية : وتتألف من ممثل عن كل مجموعة وطنية ، وتنتخب مكتباً لها من بين أعضائها : رئيس ونائب للرئيس ومقرر ومدة العضوية هي الفترة الممتدة ما بين انعقاد مؤتمرين عاديين للاتحاد ، وتجتمع مرتين سنوياً في جلستين عاديتين ويمكن أن تجتمع بصورة استثنائية . أما أهم مهمات اللجنة التنفيذية فهي :

- إقتراح القرارات

- اقتراح قبول العطاءات والهدايا

- إقتراح قبول الأعضاء الجدد

- إقتراح دعوة المؤتمر إلى اجتماع استثنائي وفقاً لأحكام الدستور . . . .

رابعاً : السكرتارية العامة : وهي الجهاز الرئيسي للوصل بين المجموعات الوطنية والاتحاد والمنظمات الدولية ويديرها سكرتير عام يساعده سكرتير عام مساعد . تتولى السكرتارية تهيئة جميع المسائل التي تخضع لمناقشة اللجنة التنفيذية ، والمكتب ، والمؤتمر وتقوم بتوزيع الوثائق اللازمة ، كما تقوم بتنفيذ القرارات الصادرة عن مؤسسات الاتحاد ، وتنظم الأرشيف والسجلات وجميع الوثائق .

5 ـ الاتحاد الافريقي للمحامين *

المؤتمر التأسيسي :

انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الافريقي للمحامين في داكار ما بين 21 - 24 أيار (مـايو) 1980 ، وذلك بحضور رئيس وزراء السنغال ، البلد المضيف ، ووزير العدل ، وممثلـين عن نقابات المحامين في الدول الأعضاء لمنظمة الوحدة الافريقية .

وخلال جلسة الافتتاح أشار نقيب المحامين في السنغال إلى ضرورة حرية المحامي « الذي يجب أن ينفذ مهمته الشاقة تحت رقابة ضميره وحده » ، وأوضح خطورة غض النظر عن تأسيس محاكم استثنائية في افريقيا ، كنتيجة لوقوع بعض الأحداث ، وأبرز دور المحامين في الدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الانسان في افريقيا وفلسطين .

ثم تحدث رئيس اللجنة المؤقتة للاتحاد الافريقي للمحامين مستبشراً بإرادة افريقيا في توحيد تراثها القانوني ، وداعياً المحامين إلى المشاركة في تحمل مسؤولياتهم التاريخية ، باعتبارهم معنيين بمعركة التنمية في افريقيا .

انقسم المؤتمر إلى مجموعة لجان : لجنة مهنة المحاماة ، ولجنة الصياغة ، ولجنة حقوق الإنسان .

نتائج المؤتمر :

انبثق عن المؤتمر التأسيسي ميلاد الاتحاد الافريقي للمحامين الذي حدد أهدافه في المادة الثانية على النحو التالي :

آ) الدفاع عن المصالح المعنوية والمبادىء الأساسية لمهنة المحاماة .

(*) Union Inter Africaine Des Avocats

ب) حماية استقلالية وحرية الدفاع .

جـ) السعي من أجل إقامة علاقات بين المحامين الافارقة ونقاباتهم وتجمعاتهم ورابطاتهم واتحاداتهم وتعزيز تلك العلاقات وتشجيع روح التضامن بينهم .

د) الدفاع عن الحريات العامة والخاصة وتطويرها ، وكذلك حقوق الإنسان والشعوب .

هـ) السعي من أجل إبرام اتفاقات قضائية بين البلدان الافريقية وتسهيل تبادل الاعلام في مجال التشريع وأحكام القضاء .

و) المساهمة في وضع نظام قضائي دولي مبني على العدالة بين الأمم ، بالتعاون مع كل الرابطات الوطنية والدولية التي لها نفس الأهداف .

الهيكل التنظيمي للاتحاد :

أقرّ الاتحاد داكار مقراً له ، وأوضح شروط كسب العضوية ، وحالات فقدانها ، وحدد هيكله التنظيمي على النحو التالي :

أولاً ـ المؤتمر :

وهو أعلى جهاز للاتحاد ، ويرسم الاتجاهات الكبرى ، ويجتمع مرة كل ثلاثة أعوام في الموعد والمكان اللذين يحددهما المكتب سنة انعقاده .

ويشارك في المؤتمر كل أعضاء الاتحاد الذين سددوا جميع اشتراكاتهم ، ويستمع إلى تقرير الرئيس ويعين مكتب ورئيس الاتحاد ، كما يبت في الأمور التالية :

- الموافقة على الحسابات .
- تعديل القوانين .
- فصل عضو بسبب نشاطات مخالفة لهدف الاتحاد أو عدم دفع الاشتراكات .
- حلّ الاتحاد وفكه .

يترأس المؤتمر رئيس الاتحاد ، أمّا الإجراءات الداخلية للمؤتمر فهي على النحو التالي :

- لا يمكن مناقشة مسائل غير مدرجة في جدول الأعمال إلاّ بموافقة المكتب .

- لكل عضو أصيل في الاتحاد الحق في صوت واحد .

- يعتبر الاجتماع قانونياً في حالة حضور ستين بالمائة من الاعضاء الأصليين في الاتحاد .

- تتخذ قرارات المؤتمر بأغلبية أصوات أعضاء الاتحاد .

- يجب اتخاذ القرارات المتعلقة بتعديل القوانين بثلثي أصوات أعضاء الاتحاد .

- يجرى التصويت بصفة علنية إلاّ بصدور قرار مخالف من المؤتمر .

ثانياً : المجلس :

يجتمع مرة في السنة ، ويبت في الاجراءات المتعلقة بمنع الانضمام إلى الاتحاد ، ويناقش كل المسائل الهامة التي لا يمكن انتظار انعقاد المؤتمر لحلها ، وتدرج قراراته المتخذة في هذا الشأن ضمن التوجيهات التي يحددها المؤتمر .

يتكوّن المجلس وفقاً للمادة الخامسة عشرة من الميثاق من :

- أعضاء المكتب .

- ممثلين إثنين لكل دولة .

- يمكن له أن يعهد بسلطاته لرئيسه أو للمكتب لفترة محددة .

- تعتبر مداولاته قانونية إذا حضر ثلث الأعضاء .

- تتخذ قراراته بالأغلبية النسبية للأعضاء الحاضرين .

ثالثاً : المكتب :

ويعتبر الجهاز المسير للاتحاد إذ :

- ينفّذ قرارات المؤتمر والمجلس .

- يمثل الاتحاد في كل نشاطات الحياة المدنية .

- يحدد ميزانية الاتحاد ويراقب تنفيذها .

- يوّجه دعوة إلى المجلس للانعقاد و يحدد جدول أعماله .

تحليلها لأحداث تشيلي ذهبت المنظمة الى أن مؤامرة امبريالية تمت بالتعاون مع الشركات المتعددة الجنسية والرجعية الداخلية ، أودت بحياة الرئيس سلفادور اليندي ، وسقوط المؤسسات الديمقراطية في تشيلي .

وفي مجال الاقتصاد الدولي تلحظ المنظمة ازدياد خطورة شروط التبادلات الدولية مما يضاعف الفوارق الموجودة بين أسعار المواد الاولية واسعار المنتجات المصنعة ، ويترتب على ذلك زيادة الفرق في الدخول بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، اذ يقل نصيب الاخيرة من التبادلات بدلا من أن تزداد .

وبالاضافة الى ذلك فان توصيات الأمم المتحدة بشأن التنمية ومساعدة البلدان المصنعة للفقيرة ليست موضع احترام . . . ان العلاقات الدولية غير متكافئة ، والحل الوحيد ، في رأي منظمة الوحدة النقابية الافريقية يكمن في النضال باستمرار لاحداث التغيير الجذري في النظام القائم بما يسمح بوضع حد لعدم التكافؤ والسيطرة ، وامتيازات البلدان الصناعية .

والخطوة الأولى لتحقيق ذلك هي تأميم الثروات والموارد الاساسية والطبيعية في كل بلد افريقي ، واستثمار الارض ، وخلق قاعدة صناعية تعتمد على تحويل الموارد الوطنية المنجمية والزراعية والطاقة ، في كل بلد لتحسين ظروف حياة الجماهير الكادحة .

حظي العمال الافارقة المهاجرون من أوطانهم باهتمام منظمة الوحدة النقابية الافريقية ، فوجهت هذه الأخيرة نداء الى كل النقابات وسائر الحكومات ، خصوصا بلدان المجموعة الاقتصادية الاوربية ، لكي تضع حدا للتفرقة التي يتعرض لها العمال الافارقة الموجودون في هذه البلدان ، اذ يتقاضون أجورا أدنى من أجور أمثالهم ، دون أن يكون لهم نفس الامتيازات والحقوق الاجتماعية التي يتمتع بها العمال الاخرون ، مما لا بد والحالة هذه ، من تحرك جميع عمال العالم بصورة جماعية لوضع حد للظلم الذي يعاني منه العمال الافارقة المهاجرون .

وعلى الصعيد الثقافي : انتقدت منظمة الوحدة النقابية الافريقية النظرة الاستعمارية التي كانت تذهب اثناء احتلالها للبلدان الافريقية ، وما تزال بعد الاستقلال ، تذهب الى أن افريقيا تتكون من شعوب بدون ثقافة ، وذلك بغية الاستلاب الثقافي والحضاري ، وفرض لغات البلد المستعمر .

وهكذا فان للعمال الافارقة دورا هاما في ابراز القيم الثقافية الافريقية ، وكذلك في الانضمام الى الجهود الرامية من أجل اعادة الشخصية الثقافية الافريقية ، لأن النضال ضد الاستقطاب

الافريقية حول المسائل التي تطرحها عليها الفروع التي ستشكل في حرم المحامين أو في البلدان الأعضاء في الاتحاد . وكذلك تكوين لجان تحقيق للنظر في الحالات الخطيرة في الأماكن التي يمكن تكوينها فيها .

ويدعو الاتحاد الى ايجاد يوم افريقي للتضامن مع الشعوب والأقليات القومية والأفراد المتعرضين للقهر والسجن والتعذيب والاعتقالات غير القانونية والاختطاف وغيرها .

وفي مجال الاعلام :

طلبت اللجنة تأسيس نشرة اعلامية افريقية حول حقوق الانسان والشعوب ، يديرها معهد حقوق الانسان المقرر احداثه ، وتكون مهمتها نشر الانتهاكات التي تحدث في البلدان الافريقية على المستويين الافريقي والدولي .

وقد انطلقت اللجنة في توصيتها هذه من اعتبارين اثنين : أولهما أن حق الاعلام وحرية الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية هي جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان . أما الاعتبار الثاني فهو أن النظام الدولي والوطني للاعلام يخضع حاليا لرقابة وتوجيه سلطة الدولة التي تخرس الأصوات التي تدعو لوقف انتهاكات حقوق الانسان ، أو تحول دون نقل الأخبار المتعلقة بهذا الموضوع ، وتوجهها على النحو الذي تشاء .

وفي مجال التشريع :

فان النقص الذي تتصف به التشريعات الافريقية فيما يتعلق بحماية حقوق الانسان ، على حد تعبير لجنة حقوق الانسان ، يدعو الى اصدار نصوص تشريعية تكفل ممارسة الحقوق الثابتة للانسان والمواطن ، وتضمن في مختلف مراحل المرافعات الجنائية حق الدفاع في التحقيقات الأولية ، وحصر مدة الحبس الاحتياطي أو الغاءه . وكذلك السعي من أجل الالغاء الكامل للأحكام العرفية في القارة الأفريقية .

في مجال العلاقات الدولية :

فقد دعت اللجنة معهد حقوق الانسان (الذي تقرر احداثه) الى التعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجالات حقوق الانسان وحمايتها ورعايتها .

وبالاضافة الى ذلك ، فقد حللت لجنة حقوق الانسان ، المشكلة ضمن اتحاد المحامين الأفارقة ، وضع حقوق الانسان في افريقيا ، فلاحظت بهذا الصدد أن حقوق الانسان كل لا يتجزأ ، وأنه بالتالي لا يمكن فصل الحقوق المدنية والسياسية عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جهة ، كما لا يمكن فصل الحقوق الفردية عن الحقوق الجماعية للشعوب من جهة أخرى .

وعلى الرغم من رفع شعار حقوق الانسان ، فان انتهاكات يومية يقوم بها المسؤولون السياسيون الأفارقة ، حتى أن خطورة بعض هذه الانتهاكات تدخل في نطاق الجرائم التي ترتكب ضد البشرية .

وفي حين حيّت لجنة حقوق الانسان قرار منظمة الوحدة الافريقية في محاولتها لوضع ميثاق لحقوق الانسان والشعوب ، فانها أبدت تخوفها من أن يصبح الميثاق مجرد اعلان ، بسبب تحفظ بعض الدول الافريقية على بعض مواده ، واستخدامه كسلاح مضلل . ومن أجل ذلك ، فان المحامين الأفارقة يرون ضرورة تكوين لجنة افريقية لحقوق الانسان تكون مستقلة استقلالا مطلقا عن الدول والحكومات ، بحيث تستطيع هذه اللجنة ابداء رأيها بصورة واضحة حول موضوع ما في حالة عدم وقف الدولة المعنية انتهاكاتها لحقوق الانسان .

كما تم توجيه نداء عاجل الى المجموعة الدولية من أجل ايجاد محكمة دولية دائمة تحت اشراف منظمة الأمم المتحدة لوقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان والشعوب ، والتي تعتبر جرائم ضد البشرية .

6 ـ مشروع ميثاق لجنة حقوق الانسان والشعوب *

مقدمة :

حظيت حقوق الانسان باهتمام منظمة الأمم المتحدة ، واحتلت جانبا كبيرا من اهتماماتها ونشاطاتها ، كما ترسخ مبدأ حقوق الانسان كجزء اساسي من فلسفة المنظمة .

وعلى هذا الاساس ، فان لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة قد كرست اقتراحاتها وتوصياتها لابراز اهمية الدور الذي تلعبه حقوق الانسان في شخصية الانسان،وفي حركة التقدم والابداع البشري ، فكان من جملة اقتراحاتها دعوتها الامين العام لمنظمة الامم المتحدة الى عقد دورة دراسية في افريقيا حول حقوق الانسان ، فكانت دورة واقتراح منروفيا حول حقوق الانسان ، منعطفا في توجيه انظار رجال القانون والفكر والسياسة الى ما يعانيه الانسان في أوطانه ، وأساسا جيدا للدعوة الى احترام حقوق الانسان ، ومن ثم وضع مشروع ميثاق لحقوق الانسان والشعوب في افريقيا مما سوف نتحدث عنه .

(أ) دورة واقتراح منروفيا :

انعقدت في ليبيريا خلال الفترة الممتدة ما بين العاشر والعشرين من ايلول (سبتمبر)1979 دورة دعت اليها حكومة ليبيريا ، بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة وحضر هذه الدورة خبراء من ثلاثين دولة افريقية هي : بنين ، بروندي ، الكاميرون ، تشاد ، افريقيا الوسطى ، الكومور (جزر القمر) ، الكونغو ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غامبيا ، غانا ، ساحل العاج . كينيا ، ليسوتو ، ليبيريا ، مالي ، موريتانيا ، موريش ، المغرب ، النيجر ، نيجيريا ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، سوازيلند ، اوغنده ، تانزانيا ، فولتا العليا ، وزامبيا ، كما حضر الدورة أيضا مؤسسات متخصصة ، ومنظمات اقليمية ودولية وحكومية وغير حكومية ، وحركات التحرر الوطني المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الافريقية .

(*) Projet de charte Africaine des Droits de l'homme et des peuples

تضمنت الوثائق النهائية للدورة ملخصا لأعمالها ومجموعة من التوصيات صدرت بالاجماع رحبت بايجاد لجنة افريقية لحقوق الانسان ، بأسرع وقت ممكن ، ودعت الامين العام للامم المتحدة الى احالة اقتراح منروفيا هذا الى منظمة الوحدة الافريقية بغية دراسته واقراره ، بالاضافة الى احاطة الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة علما بالموضوع .

أوصى اقتراح منروفيا منظمة الأمم المتحدة ايضا بتكثيف نشاطاتها في افريقيا مع منظمة الوحدة الافريقية ، والمؤسسات المتخصصة فيما يتعلق بحقوق الانسان ، واستبشر بالمعلومات التي تلقاها حول عزم منظمة اليونسكو لاحداث معهد افريقي للتكوين والبحوث في مجال حقوق الانسان ، ودعا كل المهتمين بالموضوع الى تقديم العون والمساعدة .

وبنفس الوقت فقد تحددت مهام اللجنة الافريقية لحقوق الانسان المقترحة وفقا لما ورد في اقتراح منروفيا على النحو التالي :

اجراء دراسات وبحوث حول المشاكل الافريقية في مجال حقوق الانسان ، بما في ذلك الحقوق الانسانية وحقوق اللاجئين وتطوير التعليم والتكوين ، وتنظيم ملتقيات وندوات ومحاضرات ونشر الأخبار وتشجيع المنظمات الوطنية والمحلية التي تعني بحقوق الانسان وتقديم الخدمات للدول .

ـ دراسة الاحتجاجات التي تتعلق بانتهاك حقوق الانسان وأسبابها وصورها . وتقديم مساعيها الحميدة لكل دولة عضو في منظمة الوحدة الافريقية بخصوص ايجاد ظروف مماثلة ، مع تقديم تقرير الى منظمة الوحدة الافريقية مصحوبا بالتوصيات الملائمة .

ـ صياغة وتحضير قوانين تكون أساسا لتبني الدول الافريقية تشريعات تتعلق بحقوق الانسان والتمتع بالحريات الاساسية .

ـ التعاون مع منظمات دولية ومنظمات افريقية حكومية وغير حكومية تعني بتطوير وحماية حقوق الانسان .

ـ القيام بواجبات أخرى قد تكلف بها .

(ب) المؤتمر التحضيري لحقوق الانسان :

افتتح الرئيس السنغالي في عاصمة بلاده بتاريخ الثامن والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر)1979 ، المؤتمر التحضيري لمشروع حقوق الانسان ، بحضور الامين العام لمنظمة

الوحدة الافريقية ايديم كوجو ، حيث دعا الرئيس في خطابه الافتتاحي الى وضع ميثاق افريقي لحقوق الانسان مستمدا من الصالح والايجابي للقيم الحضارية والحاجات الحقيقية لافريقيا » .

استطاع المؤتمر التحضيري الذي استمر مدة عشرة ايام أن يتوصل الى وضع مشروع « ميثاق افريقي لحقوق الانسان والشعوب » ، استهل بمقدمة تضمنت تعريفا بالمشروع نفسه ، فهو عبارة عن وثيقة عمل موجهة الى الخبراء الذين تم اختيارهم وفقا لقرار مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات خلال دورته العادية السادسة عشرة بمنروفيا .

يعتمد المشروع الى درجة كبيرة على نصوص الميثاق العالمي لحقوق الانسان ، والميثاق الامريكي لحقوق الانسان ، ويستدل ببعض المفاهيم الجديدة مثل الحق في التنمية والسلام والبيئة والعمل ، ويقيم علاقة بين عالمية القانون الدولي المعاصر ، و« خصوصية قيم المجتمع الافريقي » ، الا انه لا يحتوي على نصوص تتعلق بالحق في حرية التجمع ، ومرد ذلك الى أن هذا الحق هو مثار تساؤل بين مختلف الايديولوجيات السياسية التي تلعب حاليا دورا نشيطا في تسيير شؤون الشعوب الافريقية .

ينص مشروع الميثاق ايضا على تكوين لجنة افريقية لحقوق الانسان والشعوب لحماية هذه الحقوق ، وذلك عن طريق تعيين عضوين عن كل منطقة جغرافية في افريقيا ، الا ان بامكان الخبراء دراسة فكرة تعيين عدد اكبر ، او اعضاء مؤقتين بغية دراسة موقف معين .

وحرصا من المؤتمرين على البدء بوضع ميثاق لحقوق الانسان والشعوب في افريقيا موضع التنفيذ ، فقد تضمن مشروع الميثاق احكاما خاصة تتعلق باختصار اجراءات التصديق والابرام ، كما ترك المشروع فكرة ايجاد محكمة لحقوق الانسان ، بحيث تكون موضع بروتوكول يضاف الى الميثاق في المستقبل .

مشروع الميثاق :

يتألف مشروع ميثاق حقوق الانسان والشعوب في افريقيا من ديباجة تشكل خلفية المشروع ومن أحكام أساسية (من المادة الاولى الى المادة الرابعة) . ثم من ثلاثة اقسام ، يتضمن القسم الأول المواد المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (من المادة الخامسة حتى المادة التاسعة والثلاثين) ، وقد وضعت بدورها تحت مجموعة من العناوين هي على التوالي :

ـ الحقوق المدنية والسياسية : حق التقاضي الشخصي ، حق الحياة ، الدفاع ضد الرق ، حق الحرية الشخصية ، حق المساواة في التقاضي ، حق التعويض ، حق الحياة الخاصة ، حرية

الاعتقاد والدين ، حق الاجتماع ، حرية التنظيم ، حق الجنسية ، حرية التنقل والإقامة ، حق التمثيل في الحكومة ، حق المساواة في الحماية ، حق الحماية القانونية . . . . . الخ .

- تعليق الضمانات : تفسير ، تطبيق (تعليق الضمانات ، أهمية التقييد) .

- المسؤولية الشخصية : (العلاقة بين الالتزامات والحقوق ، شرط الاتحاد ، تقييد الشرح) .

القسم الثاني من مشروع الميثاق يتضمن وسائل الحماية والاحكام المتعلقة بالمؤسسة ذات الصلاحية ، وهي اللجنة الافريقية لحقوق الانسان : (تنظيمها ، مهامها ، الاجراءات)

القسم الثالث : ويشمل الاجراءات العامة : (الانضمام ، التحفظات : التعديلات ، البروتوكولات ، النقض) ، والاجراءات المؤقتة المتعلقة بوضع مشروع الميثاق لاحقا موضع التنفيذ ، واختيار أعضاء لجنة حقوق الانسان .

(ج) المؤتمران الوزاريان لمنظمة الوحدة الافريقية حول مشروع حقوق الانسان :

انعقد في بانجول عاصمة غامبيا مؤتمران وزاريان لمنظمة الوحدة الافريقية ، وذلك لدراسة مشروع ميثاق حقوق الانسان والشعوب الذي كانت قد اعدته لجنة الخبراء في داكار ، مما سبق أن تحدثنا عنه قبل قليل .

ضم المؤتمر الاول الذي انعقد ما بين العاشر والحادي عشر من حزيران (يونيو)1980 الاعضاء الخمسين في منظمة الوحدة الافريقية ، بالاضافة الى ايديم كوجو الامين العام للمنظمة ، وافتتحه رئيس غامبيا داود جاوارا ، مشيرا في خطابه الى ان تحرير القارة الافريقية لا يزال الشغل الشاغل لشعوب هذه القارة ، وان الافارقة متعلقون بالنضال ضد التفرقة العنصرية القائمة على العرق او الجنس او اللون او المعتقدات السياسية والدينية ، وضد الاستعمار والاستغلال الحديث ، ودعا الى أن يعكس الميثاق الافريقي الجديد قيم شعوب افريقيا وطموحاتها المشروعة .

أحيلت رئاسة المؤتمر الى غامبيا ، وانتخب لنيابة الرئاسة كل من الغابون ، ومدغشقر وليبيا ، في حين اختير وزير العدل السنغالي مقررا لمشروع القرار .

تم إقرار احدى عشرة مادة من مشروع ميثاق حقوق الانسان والشعوب ، مع تحفظين

ابدتهم بعض الوفود وأجلت دراسة واقرار بقية المواد الى موعد لاحق يتم اقراره عن طريق الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية .

وبالفعل فقد انعقد المؤتمر الوزاري الثاني حول الموضوع اياه في بانجول ايضا في السابع من كانون الثاني (يناير) 1981 وناقش جميع المواد المتبقية من مشروع الميثاق ، الا أن وجود بعض الخلافات حول الصياغة بالنسبة للغة الفرنسية ، الى جانب اللغتين الاخريين للمشروع : العربية والانكليزية ، قد أجل الاقرار النهائي للمشروع قبل أن يعرض على مؤتمر القمة الافريقي القادم لمناقشته واقراره .

القسم الثالث

المنظمات الاقتصادية الأفريقية الثنائية والمتعددة الأطراف

مقدمة :

1 ـ التكتلات والمشاريع الاقتصادية في أفريقيا الغربية

2 ـ التكتلات والمشاريع الاقتصادية في أفريقيا الشرقية

3 ـ المنظمات والمشاريع الاقتصادية في أفريقيا الوسطى

4 ـ منظمة الوحدة الأفريقية والتعاون الاقتصادي .

مقدمـــة :

لم تكن التكتلات الإقتصادية الأولى في القارة الأفريقية وليدة حاجة الجماهير الأفريقية ماديا وثقافيا ، أو بعبارة أكثر وضوحا لم تكن وليدة إرادة الجماهير الأفريقية ، وإنما فرضتها حاجـات الاستعمار الأوروبي تلبية لحاجاته في تجميع الدول التي تخضع لنفوذه ، وعلى أثر حصول البلدان الافريقية على استقلالها ، فإن هذه التكتـلات الاقتصـادية لم تكن بمنـأى عن إيحاءات الـدول الاستعمارية إذ ضمّت في بعض الأحايين الدول التي اتخذت من لغة المستعمر لها لغة رسمية ، أو دولا متجاورة فيما بينها تمّ وضع حدودها السياسية بمعزل عن واقعها الطبيعي وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ،وذلك وفقاً لنفوذ دول أوروبا الغربية بعد مؤتمر برلين(1884 –1885) ، هذا المؤتمر الذي كان بمثابة عقد اتفاق بين إنكلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واسبانيا والبرتغال وبلجيكا لاقتسام القارة الافريقية .

كما أن بعض التكتـلات الاقتصـادية في افـريقيا ، وهـذا هو الأغلــب قد تمّ على أسس جغرافية ، فثمة تكتلات لدول غرب افريقيا ، وأخرى لشرقها ، بالاضافة إلى تكتلات اقتصادية شملـت وسـط افـريقيا ، وجميع هذه التكتـلات بدورهـا لم تكن بعيدة جدا عن دوائـر النفـوذ الاستعمارية .

ثمة تكتلات اقتصادية أيضا تمـت بعـد تثبيت العـديد من البلـدان الافـريقية لاستقلالهـا السياسي ، وذلك كنتيجة لتوصيات المنظمات الدولية مثل البنك العالمي ، أو اللجنة الاقتصـادية التابعة للأمم المتحدة الخاصة بافريقيا .

على أية حال ، ففي مثل هذه التكتـلات الاقتصـادية الافـريقية التـي خرجـت عن نفـوذ الاستعمار ومصالحـه ، أو تلك التـي تكونـت نتيجـة للحاجـات الاقتصـادية للـدول الافـريقية المستقلة ، فإن الوعي الوطني الافريقي يزداد شعورا بالحاجة الى تقوية وإقامة تكتلات اقتصادية ثنائية أو جماعية على مستوى جزء أو أكثر من الأجزاء الجغرافية للقارة الافريقية .

1 ـ التكتلات والمشاريع الاقتصادية في افريقيا الغربية

تكتّلت دول افريقيا الغربية ، التي كان معظمها تحت النفوذ الفرنسي ، ضمن الأطر التأسيسية التي ورثتها عن الاستعمار ، باستثناء غينيا ، ذلك ان معظم كوادر هذه الدول تكونوا سياسيا في البرلمان الفرنسي (المجلس الوطني ومجلس الجمهورية) ، أو في مجلس الاتحاد الفرنسي الذي شكل وفقا لأحكام الدستور الفرنسي لعام1946 .

والواقع أن معظم بلدان أفريقيا الغربية قد اشتركت اما في اتحاد أفريقيا الفرنسية (l'Afrique Occidentale Française) أو في اتحاد افريقيا الاستوائية الفرنسية (L'Afrique Equatoriale Française) وذلك بعد صدور القانون العام المتعلق بأقاليم ما وراء البحار وبنوع حكومات هذه الأقاليم . وبالاضافة إلى ذلك فقد كانت الأحزاب السياسية في افريقيا الغربية تضم بين صفوفها أعضاء من عدة أقاليم ، بغض النظر عن الحدود الاقليمية ، « كالتجمع الديمقراطي الافريقي » ، ومنافسه « حزب التجمّع الافريقي ».

ولقد أدى ذلك إلى استمرار هياكل اقتصادية وسياسية أو وجود أخرى مباشرة بعد الاستقلال في مقدمتها المنظمة الافريقية والملغاشية للتعاون الاقتصادي ، التي تأسست عام1961 من اثنتي عشرة دولة ناطقة باللغة الفرنسية، بهدف تنظيم الجهود في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مع تجنب خلق مؤسسات عالمية ، بحيث أدى ذلك إلى أن تنتهج هذه الدول الأعضاء سياسة خارجية تلتقي مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وجنوب أفريقيا ، والاستثمارات الأجنبية .

(أ) المنظمة الأفريقية الملغاشية المشتركة(O . C . A .M .)

ولدت هذه المنظمة بموجب المعاهدة الموقعة في تاناناريف عام1966 ، لتحل محل سابقتها المنظمة الافريقية والملغاشية للتعاون الاقتصادي ، وتلبية للوضع الجديد الذي أوجبه قيام منظمة

الوحدة الافريقية . كان الهدف من إنشائها هو إقامة منظمة سياسية للدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية ، إلا أنها اتجهت منذ عام 1974 إلى تدعيم العلاقات الإقتصادية بين الدول الأعضاء ، إلا أنها رغم ذلك لم تتمكن منذ تأسيسها من خلق وإيجاد علاقات اقتصادية جدية بين الدول الأعضاء ، بل على العكس فقد شهدت هذه المنظمة اضطرابا في بنيتها التنظيمية ، فموريتانيا انسحبت منها عام 1965 لأسباب سياسية ، ثم أعادت عضويتها عام 1971 ، وزائير انسحبت نهائياً بسبب ما ذهب إليه الرئيس موبوتو من أن المنظمة تخضع للاستعمار الجديد ، وأن وجود لغة مشتركة ليس كافيا بحد ذاته للبقاء في المنظمة ، بالإضافة الى صعوبة ربط عملة زائير بالفرنك الافريقي ، والكونغو انسحبت عام 1972 بسبب توجهها الإشتراكي ، وعدم انسجام ذلك مع منحى تفكير الأعضاء الآخرين في « النادي الفرنسي » على حد تعبير المسؤولين في هذه الدولة ، كما انسحبت الكاميرون عام 1973 وتشاد ومدغشقر عام 1974 .

إن عضوية المنظمة تقتصر حاليا على عشرة دول هي : بنين وجمهورية افريقيا الوسطى والغابون وساحل العاج وموريشس وفولتا العليا والتوغو والنيجر وروانده والسنغال ، إلا أن المنظمة ، رغم بقاء هذا العدد من الدول الأعضاء ، فإنها ما تزال تعاني من أسباب الضعف والاخفاق التي عزاها السكرتير العام للمنظمة نفسها عام 1974 إلى انعدام توافر المؤيدات السياسية لتنفيذ القرارات وإلى التدخل الخارجي .

(ب) الاتحاد الجمركي لدول غرب إفريقيا :

يدخل هذا الاتحاد في إطار الهيكل الاداري الاستعماري ، أو بعبارة أخرى في إطار ما كان يسمى سابقاً بافريقيا الغربية الفرنسية .

تأسس هذا التكتل الإقتصادي عام 1959 في باريس باسم الاتحاد الجمركي لغرب إفريقيا ، ثم تم تعديله عام 1966 ليحمل إسم الإتحاد الجمركي لدول غرب افريقيا ، مكونا من سبعة بلدان من افريقيا الغربية هي : السنغال ومالي وموريتانيا وساحل العاج وفولتا العليا والنيجر وبنين .

أما المبادىء الأساسية التي كان يقوم عليها هذا الاتحاد فهي :

- إعفاء التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من الرسوم .

- وضع تعرفة خارجية موحدة ومشتركة .

- توزيع محصول الضرائب ورسوم الاستيراد والتصدير بين الدول الأعضاء حسب جدول

تعده « لجان الأسعار » .

وكما يبدو فإن الاتحاد الجمركي لدول غرب افريقيا قد أسس ليكون أداة للتعاون الاقتصادي ، إلا أنه لم يتمكن من مباشرة عمله ، على الأقل ، كمجرد منطقة تبادلات حرة . إذ استمرت كل دولة في فرض الضرائب على الواردات القادمة من بقية الدول الأعضاء في الاتحاد ، وكأن المعاهدة لم تكن ، وذلك يبدو واضحا من معرفة نسبة الصادرات والواردات بين كل بلد من بلدان الاتحاد وبقية أعضاء المجموعة عام1973 .

إسم البلد	النسبة المئوية للواردات من بلدان الاتحاد الجمركي من نسبة الواردات العامة للدولة العضو .	النسبة المئوية للصادرات من بلدان الاتحاد الجمركي من نسبة الصادرات العامة للدولة العضو .
ساحل العاج	2,22	6,19
فولتا العليا	24,72	51,87
مالي	21,30	16,23
موريتانيا	7,43	3,19
السنغال	5,15	19,68

(ج) المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا :

تعود الجذور الأولى لتكون هذه المجموعة إلى السياسة الاستعمارية الفرنسية حيث كان « الاتحاد الجمركي لغرب افريقيا » ، الذي سبق أن أشرنا إليه في الفقرة السابقة ، ونظرا لفشل هذا الأخير فقد قرّرت الدول الأعضاء إعادة النظر في نموذج التعاون القائم بينها ، ووضعه على أسس جديدة تكون أكثر وأوسع فعالية من ذي قبل بحيث تتجاوز الجانب التجاري إلى سواه .

وخلال عام1973 تمّ التوقيع في أبيدجان على المعاهدة التي تأسست بموجبها المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا ، لتحلّ محلّ الاتحاد الجمركي لدول غرب افريقيا ، محتفظة بنفس الأعضاء باستثناء بنين .

أهدافها :

تهدف المجموعة إلى خلق نمو سريع ومتزن أكثر داخل كل بلد عضو ، وإيجاد شكل سوق مشتركة ترمي إلى خلق التعاون التجاري والاقتصادي .

ففي النطاق التجاري : تتوقع معاهدة أبيدجان إقامة نظام مشترك للتعرفة الجمركية الخارجية تجاه البلدان غير الأعضاء . على أن يتم ذلك تدريجيا لفترة تمتد على 12 سنة ، (ابتداء من دخول المعاهدة حيز التنفيذ) . وتتوقع على مستوى المجموعة إلغاء كل القيود الكمية المفروضة على التبادلات وإزالة القيود المفروضة على الخدمات بصفة تدريجية (أي لفترة تمتد على12 سنة) . وهذه الخطوط تجعل المجموعة شبيهة باتحاد جمركي مع أنها لا تشكل منطقة حرة للتبادل . فهي منطقة لتبادلات منظمة ، إذ أن حرية التبادل الكاملة لا تمس فيها إلا المنتجات ذات الأصل الحيواني أو النباتي أو المعدني التي لم تتعرض لأية عملية صناعية . وبعبارة أخرى يمكن أن نقول أن تجارة المنتجات الصناعية بين بلدان المجموعة لا تحكمها حرية التبادل الكاملة . ويفسر هذا الاجراء أسباب تتعلق بالميزانية ، وهي مشكلة النقص في قيمة الضريبة الجمركية التي تتولد من اندماج اقتصادي بين بلدان نامية خاصة إذا كان هذا الاندماج يهدف إلى وضع قاعدة لصناعة بديلة عن الواردات . ونلاحظ أن بلدان الاتحاد الجمركي لدول وسط أفريقيا حاولت حل هذه المشكلة بفرض نظام الضريبة الموحدة (لصالح الدولة المستهلكة) على مثل هذه الصناعات .

أما في المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ، فإن الأمر يتعلق بإقامة نظام ضريبة التعاون الجهوي . وفي هذا الاطار بقيت المنتجات الصناعية بصفة عامة تخضع للرسوم مثلما كانت في الماضي ، غير أن هناك إمكانية إيجاد نظام خاص لبعض المنتجات الصناعية ، وهو ضريبة التعاون الجهوي (الاقليمي) وتخضع لهذا النوع من الضرائب تلك المنتجات المستخرجة من مواد أولية محلية . أما إذا كانت المواد الأولية مستوردة (بكاملها أو بأكثر من40 ٪ منها) فإن القيمة المضافة نتيجة التصنيع المحلي يجب ان تمثل على الأقل35 ٪ من سعر التكلفة فور خروج المادة من المصنع ، على أن تصل النسبة إلى40 ٪ من ذلك . فمثلا إذا استوردت مالي مادة من السنغال فإن تلك المادة تخضع لضريبة التعاون الجهوي(T . C . R) بنسبة تكون بطبيعة الحال أقل من نسبة الرسوم والضرائب السابقة . وبذلك تتعرض مالي إذن لنقص في قيمة الضريبة يكون مساويا للفرق بين مقدار الرسوم والضرائب السابقة ومقدار ضريبة التعاون الجهوي . وتعوض لها عن هذا الفرق هيئة تابعة للمجموعة الإقتصادية تعرف باسم صندوق المجموعة للتنمية(F . C . D) ويكون ذلك بنسبة3 / 2 فقط بينما نسبة3 / 1 الباقية تشكل مساهمة مالي في تمويل النشاطات بين الأعضاء

اعتمادا على صادرات كل منها داخل المجموعة . فالجزء الأكبر من هذه المساهمة تأتي إذن في الفترة الأولى من ساحل العاج والسنغال . ودور ضريبة التعاون الجهوي يتمثل في إزالة العراقيل القائمة في وجه التعاون التجاري بين البلدان النامية . إلا أن ذلك لا يجعل قوانين المجموعة الاقتصادية سيطة بهذا الشكل الذي نتصوره ، فهي إلى جانب ذلك تتوقع إيجاد تعاون واسع للغاية في المجال الإقتصادي .

وفي نطاق التعاون الإقتصادي : فإن المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا تحدّد هذا التعاون بقوانين مفصلة في ملحق المعاهدة الذي يكون جزءا لا يتجزأ منها ، وبموجب هذا الملحق فإن التعاون الاقتصادي كما تتصوره المجموعة في القطاع الزراعي يكمن في تنمية الزراعة وتطوير الانتاج وتسويق الأغنام واللحوم ومنتجات الصيد البحري والقاري ، كما تنص أحكام الملحق على : سياسة المجموعة في تطوير التبادلات التجارية وتكوين شركة تموين وتوزيع المنتجات البترولية وتأسيس شركة للملاحة البحرية .

وفي القطاع الصناعي ، فإن المسألة ليست أقل أهمية ، وتتناول ضرورة تخصص البلدان في نشاطاتها تفاديا للمنافسات وأملا في استعمال القدرة الانتاجية داخل المجموعة بشكل معقول ، وبهذا الصدد ستواصل البلدان الأعضاء تبادل المعلومات حول الوضع الاقتصادي في كل بلد ، وكذلك حول مشاريع التمويل في المجال الصناعي قصد محاولة التنسيق بينها ، في حين يتم توزيع النشاطات الصناعية ضمن إطار إعطاء الأولوية للبلدان الداخلية الأقل تقدما : مالي ، النيجر ، فولتا العليا .

وبخصوص الرأسمال الأجنبي ، فسيتيح التنسيق بين قوانين الاستثمارات كما يتوقع خلق مؤسسات صناعية متعددة الجنسيات بين الدول الأعضاء . ولذا ستقام هيئات ومكاتب متخصصة وتابعة للمجموعة لدى الأمانة العامة التي تتكلف بتطبيق سياسة الاندماج بكاملها .

وقد تشكل مؤخرا على مستوى المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا صندوق للتضامن وضمان للقروض برأسمال يبلغ خمسة مليارات فرنك افريقي ، موزعة على النحو التالي : ساحل العاج ملياران ونصف . السنغال مليار ونصف ، ويبقى نصيب كل واحدة من الدول الأخرى مائتان وخمسون مليون فرنك افريقي .

مؤتمر القمة السادس الأخير للمجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا :

انعقد هذا المؤتمر في نيامي (النيجر) ما بين السابع والعشرين والثامن والعشرين من تشرين

الأول عام1980 ، وضم في عضويته رؤساء كل من السنغال ومالي وموريتانيا ، ومثل رئيسي جمهوريتي فولتا العليا وساحل العاج رئيس وزراء الدولة الأولى ، ووزير خارجية الدولة الثانية . كما حضر انعقاد المؤتمر بصفة مراقبين ممثلون عن التوغو وبنين .

درس المؤتمر التقرير الذي أعدته الأمانة العامة للمؤتمر حول نشاطات المجموعة لعام 1979ـ 1980 ، وكذلك نتائج أعمال الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة لمجلس الوزراء اللتين سبق أن انعقدتا في نيامي على التوالي من العشرين إلى السادس والعشرين أفريل1980) ، ومن الثالث والعشرين الى الخامس والعشرين (أكتوبر1980) .

أسفرت المناقشات عن المصادقة على قرارات تتعلق :

ـ بحرية نقل البضائع الواردة أصلا من داخل المجموعة بدون تقييد كمي .

ـ إعطاء الأولوية لنشاطات الاندماج والتنمية الاقتصادية مع تخصيص أهمية خاصة لتحقيق برنامج المياه القروية والرعوية ، وبرنامج المؤسسات الجماعية الستة التي أوجدتها قمة رؤساء الدول الرابعة .

ـ المصادقة على ميزانية التقشف المخصصة للأمانة العامة .

ـ الإبقاء على المخصصات السنوية لصندوق التضامن والتدخل للتنمية ، والبالغة مليارا وخمسمائة مليون فرنك إفريقي .

ـ عقد مؤتمر القمة السابع في داكار في النصف الأخير من أكتوبر1981 .

كما انعقدت في إطار المؤتمر نفسه القمة الثانية لاتفاقية عدم الإعتداء والمساعدة في ميدان الدفاع ، وذلك من قبل الأطراف نفسها ، فاستمع المؤتمرون إلى تقرير قدمه داود جالو وزير الشؤون الخارجية والتعاون لجمهورية النيجر ، ولاحظوا الإرادة السياسية للدول الأعضاء لضمان أمن تنميتهم الإقتصادية والإجتماعية .

أعطى المؤتمر للأمين العام صلاحية توجيه الدعوة في أسرع وقت إلى لجنة خبراء لدراسة التعديلات والمواد الواجب إدخالها في بروتوكول التطبيق ، بحيث يصبح أكثر تطابقا مع الطموحات السياسية والأمنية بالنسبة للدول الأعضاء ، على أن تتم دراسة نتائج أشغال هذه اللجنة من طرف مجلس طارىء للوزراء ، ويعلم الرئيس الحالي لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات ، بالقرارات التي يتخذها المجلس الطارىء المذكور .

(د) منظمة إستغلال نهر غامبيا :

تأسست هذه المنظمة عام1976 ، وضمت إلى عضويتها كلا من غامبيا والسنغال وغينيا مؤخرا . وأهدافها بناء سدين الأول في غامبيا ، والثاني في السنغال للتمكين من إرواء مائة وخمسين ألف هكتار من الأراضي في سامبانغالو ، وتوفير الطاقة لاستغلال الحديد في منطقة السنغال الشرقية .

وإلى جانب ذلك فإن هذه المنظمة تعتبر وسيلة لتعاون إقتصادي وتجاري أشمل بين البلدين العضوين ، بحيث يمكن وضع حد لتهريب البضائع من غامبيا للسنغال ، وإزالة عزلة إقليم كازامانس الذي تفصله عن بقية البلاد دولة غامبيا .

وقد برز خلاف بين الحكومتين السنغالية والغامبية في تشرين الأول عام 1977 ، إذ أرادت السنغال إقامة جسر على نهر غامبيا للوصول إلى إقليم كازامانس ، لكن غامبيا أبدت رغبتها في أن يتحول هذا المشروع إلى جسر مرفوق بسد يخفف من وصول الأملاح من البحر الى النهر ، ونتيجة لعدم توصل الطرفين إلى اتفاق بينهما بشأن هذا الموضوع ، رأى السنغال أن يربط بين داكار وزيغنشور (إقليم كازامانس) بطريق معبد لا يمر بأراضي غامبيا ، وهو أمر يتطلب طريقا طوله ثمانمائة كيلومتر ، ولكن ذلك يحقق بنفس الوقت فائدتين : أولهما أنه سيسمح بوضع حد للانتظار الطويل الذي تتعرض له السيارات المتجهة إلى إقليم كازامانس ، على الشاطىء الغامبي للنهر ، بالاضافة إلى التخلص من رسوم المرور . أما الفائدة الثانية فتتمثل في أن طريق داكار ـ زيغنشور ستكون جزءا من الطريق المقرر شقها في غرب افريقيا للربط بين نواكشوط (موريتانيا) مروراً بداكار ، وتامباكوندا (السنغال) وباماكو (مالي) و واغادوغو (فولتا العليا) ونيامي (النيجر) وإنجامينا (تشاد) .

والجدير بالذكر أن عضوية غينيا في منظمة إستغلال نهر السنغال قد تمت أثناء حضور وزير الزراعة الغيني لأعمال مجلس وزراء المنظمة الذي انعقد أخيرا في داكار أواخر شهر تشرين الأول (أكتوبر)1980 ، وذلك بناء على توصية من الدورة العادية الثانية لمؤتمر رؤساء دول المنظمة ، وذلك من أجل اطلاع الجانب الغيني على تفاصيل المشروع ، وإحداث التعديلات الفنية على ضوء ملاحظات الوفد الغيني ، على اعتبار أن الدراسات التي كانت قد أجريت حول حوض النهر تمّت من قبل الجانبين السنغالي والغامبي دون غينيا .

(هـ) مشروع ليبتاكو - غورما :

في عام1970 شكلت كل من فولتا العليا والنيجر ومالي السلطة العليا للتنمية المتكاملة لمنطقة ليبتاكو - غورما . تلك المنطقة التي تمتد على غربي النيجر وشمال فولتا العليا وشرقي مالي والتي تعتبر خزانة حقيقية لمواد أولية معدنية : المانغنيز والفوسفات والأسمدة الطبيعية والحجْر الكلسي والحديد . . .

وتعني التنمية المتكاملة لهذه المنطقة استغلال تلك الثروات بشكل جماعي ، وكذلك إزالة عزلة البلدان الثلاثة الواقعة في منطقة الساحل دون أي منفذ بحري . وبهذا الصدد ، يتوقع ايجاد هياكل للنقل ، خصوصا بناء طرق تؤدي إلى البحر عبر ميناء لومبي (التوغو) .

(و) لجنة حوض بحيرة التشاد : La Commission du Bassin du Lac Tchad

تكونت عام1964 بين التشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا ، غير أنها لم تبدأ مرحلة التنفيذ إلا عام1972 ، يمكن أن نذكر من نشاطاتها إقامة سد لادا في النيجر للسماح بإرواء ثلاثمائة هكتار من الأراضي هناك خلال السنة وكذلك حفر آبار دينا وبوصو في النيجر .

(ز) اللجنة الدولية لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل :

Le comité inter — Etats de lutte contre la sécheresse dans le Sahel

وهي لجنة شكلها عام1973 كل من السنغال ومالي وموريتانيا وغامبيا والنيجر وفولتا العليا والتشاد ، وقد انضمت إليها جمهورية الرأس الأخضر عام1975 ، ويرتكز نشاطها على مشاريع زراعية متعلقة بالطقس والمياه ، وعلى الرعي وحماية الطبيعة ، وهي أمور تطرح بدون شك عقبات أمام تمويل المشروع .

(ح) المجموعة الإقتصادية لدول إفريقيا الغربية(C . E . D . E . A . O .)

La Communauté Economique des Etats de l'Afrique de l'Ouest

تشكل هذه المجموعة مشروع اندماج داخل إطار أوسع من إطار المجموعة الإقتصادية لغرب افريقيا السابقة ، وأول من دعا إلى إقامة هذه المجموعة هو رئيس غانا الراحل نكروما وطرحه في نظريته السياسية الاقتصادية ضمن برنامج مشروع الولايات المتحدة الافريقية ، ولكن الاستعمار حال دون تحقيق هذه الدعوة ، ثم تبنى هذه الدعوة فيما بعد باتريس لومومبا الذي كان رئيسا لحكومة الكونغو كينشاسا ، إلا أن مصرعه بمخطط استعماري قد حال دون قيام تكتل

اقتصادي إفريقي مستقل يتعدى حدود اللغة والقبلية والمصالح الاستعمارية .

عضويتها : ظل الأمر كذلك حتى ولادة منظمة الوحدة الافريقية التي أهابت بأعضائها إلى إقامة تكتلات اقتصادية ، فدعا رئيسا دولتي نيجيريا وتوغو إلى إقامة هذا الاتحاد منذ عام1973 ، في حين كان الرئيس السنغالي يؤيد فكرة اندماج اقتصادي لغرب افريقيا يمتد من نواكشوط حتى كينشاسا ، وبعد مداولات طويلة تم التوقيع على المعاهدة التي أنشئت بموجبها المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية وذلك في مدينة لومي بالتوغو بتاريخ الثامن والعشرين من أيار (مايو)1975 إذ وقع المعاهدة رؤساء خمسة عشر بلدا إفريقيا هي :

- البلدان الستة في المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا ، والتوغو وبنين وغينيا ، وكل هذه الدول ناطقة باللغة الفرنسية .

- خمسة بلدان ناطقة باللغة الانكليزية هي : غامبيا ، سيراليون ، ليبيريا ، غانا ، نيجيريا .

- بلد واحد ناطق باللغة البرتغالية هو غينيا - بيساو .

وفيما يلي جدول بأسماء الدول الأعضاء وعدد السكان والمواد الأساسية والخام التي تتوفر في كل بلد :

إسم البلد	عدد السكان	المواد الخام المتوفرة
موريتانيا	مليون ونصف مليون نسمة	الحديد
السنغال	خمسة ملايين	الفستق والفوسفات
غامبيا	نصف مليون	الفستق والسياحة
غينيا - بيساو	مليون نسمة	الفستق
الرأس الخضر	ثلاثمائة ألف نسمة	الملح
مالي	ستة ملايين ونصف المليون	القطن والفستق واللحوم
غينيا	ستة ملايين	البوكسيت والماس والألمين
سيراليون	ثلاثة ملايين ونصف المليون	الأرز والماس والحديد
ليبيريا	مليونا نسمة	الحديد والماس والبحرية التجارية

ساحل العاج	سبعة ملايين وثلاثمائة ألف	القهوة والكاكاو والأخشاب
غانا	عشرة ملايين ونصف المليون	الكاكاو والذهب والماس والخشب والمنغنيز
فولتا العليا	ستة ملايين وثلاثمائة ألف	الفستق واللحوم
التوغو	مليونان ونصف المليون	الفوسفات والكاكاو والقهوة
بنين	ثلاثة ملايين ونصف المليون	زيت النخيل والقطن
النيجر	خمسة ملايين	اليورانيوم واللحوم
نيجيريا	ثمانون مليون نسمة	النفط والفستق والكاكاو والقطن

مؤسسات المجموعة :

تتكون المجموعة من ثلاثة مؤسسات رئيسية هي :

أولا : مؤتمر رؤساء الدول والحكومات : وهو السلطة الأساسية العليا ، يجتمع سنويا مرة واحدة ويتولى الادارة والمراقبة .

ثانيا : مجلس الوزراء : ويتكون من ممثلين إثنين لكل دولة ، يجتمع مرتين سنويا ، وهو هيئة استشارية للمراقبة .

ثالثا : الأمانة التنفيذية : ومهمتها تنفيذ القرارات التي يتخذها رؤساء الدول الذين يعينون الأمين التنفيذي ولمدة أربع سنوات يمكن تجديدها مرة واحدة فقط ، وينبثق عن الأمانة أربعة لجان هي :

اللجنة التنفيذية :

ويرأسها الأمين العام للمكتب التنفيذي ، ويعاونه عدد من المساعدين والفنيين ومهمتها تنفيذ مقررات رؤساء الدول الأعضاء ، ومركز هذه اللجنة مدينة لاغوس .

اللجنة المالية :

وقوامها صندوق التعاون والتعويض والتنمية . ويشرف عليها رئيس يساعده عدد من

المساعدين . وتهتم بتمويل المشروعات مثل مشروع شبكة المواصلات والطرق ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية ، والملاحة البحرية والنهرية ، والسكك الحديدية وغيرها من مشاريع السوق . مركز هذه اللجنة مدينة لومي (توغو)

اللجنة الفنية :

وتهتم بدراسة المشاريع دراسة فنية وعلمية واضحة وتقييم تكاليفها ويقوم عليها أخصائيون في شتى مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا . ويرأس اللجنة رئيس مسؤول عن جميع عملياتها ونشاطاتها ودراساتها الفنية والاقتصادية .

اللجنة الاعدادية التمهيدية :

وتتألف من وزراء خارجية الدول الأعضاء في السوق ، ورئاستها دورية ، وتقوم بإعداد البرامج التي تعمل على ضوئها الهيئة التقريرية العليا ، كما تهيء جدول الأعمال بصورة دقيقة ومفصلة .

أهداف المجموعة :

تهدف هذه المجموعة إلى إقامة سوق مشتركة مع حرية تنقل البضائع وعوامل الانتاج ، بالاضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية لفترة تمتد على مدى خمسة عشر عاما ، بصفة تدريجية ، وذلك تحقيقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية .

مؤتمر القمة الخامس لدول المجموعة :

انعقد مؤتمر القمة الخامس الأخير خلال أواخر شهر أيار (مايو)1980 ، في مدينة لومي عاصمة التوغو وشارك فيه رؤساء دول : التوغو وبنين وغانا ونيجيريا وفولتا العليا والنيجر ومالي وغينيا وسيراليون وموريتانيا وغينيا بيساو والسنغال ، كما حضرها رئيس حكومة واحد (الرأس الأخضر) ، ووزيران مثلا كلا من ساحل العاج وغامبيا . تمكن المؤتمر أن يضع المجموعة في اتجاه عملي إذ قرر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في هذه المجموعة أن تصبح منطقة التبادل الحرفي [illegible]ربي افريقيا حقيقة بالنسبة للمنتجات الزيتية عام1981 . كما صادق نفس المؤتمر على برنامج بشأن حرية التبادل ، مما سبق أن تمّ إقراره منذ تأسيس المنظمة عام1975 ، ويشكل هذا القرار أول خطوة في تأسيس سوق مشتركة لغربي إفريقيا .

كما نص البيان النهائي على أن « الرسوم الجمركية والحواجز غير التعرفية المفروضة على

المنتجات الخام سيتم إلغاؤها ابتداء من28 أيار1981 ». وبخصوص المنتجات الصناعية قرر رؤساء الدول أن البلدان الأعضاء الأكثر تقدما من الناحية الصناعية ستعجل من جعل المنتجات المعترف بها ذات الأولوية حرة قبل غيرها . وهي عملية سيشرع فيها ابتداء من1981 لتنتهي بعد ثماني سنوات على أكبر تقدير ، وفي هذا المجال قرر المؤتمر وضع طريقة للتعويض عن الخسارة التي تسجلها الايرادات ، وذلك بأن تدفع الدول الأكثر تقدما من الناحية الصناعية20 % لصالح البلدان الأكثر تخلفا لفترة تدوم خمس سنوات .

أما بالنسبة « لميثاق الدفاع » الذي اعتبره رئيس الدولة التوغولي الجنرال أياديا خلال الحفلة الافتتاحية « نتيجة منطقية للتوقيع على بروتوكول عدم الاعتداء للمجموعة الإقتصادية ، فقد قرر رؤساء الدول ، كما بين البيان النهائي « الضرورة العاجلة لتنظيم دفاع جماعي كضمان لمؤسسات المجموعة » وقد كونت لجنة مصغرة تتألف من ثماني دول أعضاء هي : الرأس الأخضر ، وساحل العاج ، وليبيريا ، والنيجر ، والسنغال ، وسيراليون ، والتوغو ، وتتلخص مهمة هذه اللجنة في التحضير لمشروع نهائي لبروتوكول تعاون مشترك في مجال الدفاع ، اعتمادا على المشروع الذي كان قد تم وضعه في لاغوس . إلا أنه من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن المداولات المتعلقة بتحضير هذا الأمر كانت شاقة بشكل خاص ، على اعتبار أن بعض البلدان وفي طليعتها مالي وبنين والرأس الأخضر وغينيا ـ بيساو قد أثارت عدة اعتراضات حول الموضوع .

وفيما يتعلق بالمواصلات السلكية واللاسلكية ، أقر المؤتمر البرامج ذات المدى القصير والبعيد ، فوضع برنامجا للنقل يرمي إلى ضمان تنسيق وتطوير نظام حديث وناجح داخل شبه منطقة غربي إفريقيا ، كما قرر تأسيس صندوق خاص بالمواصلات من أجل تسهيل تنفيذ البرنامج الموضوع بشكل أولي ، مهمته ضمان القروض والاعانات المالية التي ستمنح للدول الأعضاء .

وفي مجال الإعلام قرر المؤتمر تأسيس مركز إقليمي للإعلام بشأن المنتجات الزراعية في إطار برنامج جماعي ، يتولى مهمة تطوير التبادلات بين الدول الأعضاء في هذا الميدان . . . ومن المقرر أن ينعقد مؤتمر القمة السادس لدول المجموعة في فريتاون (سيراليون) في الثامن والعشرين من أيار (مايو)1981

(ط) مجلس الوفاق : (Conseil de l'Entente)

ويسمى أيضاً اتحاد ساحل بنين ، وقد ولد في الثلاثين من أيار (مايو)1959 في أبيدجان ، بزعامة رئيس ساحل العاج هوفييت بوانييه ، وضم الدول المجاورة لهذا البلد وهي : فولتا العليا ،

والنيجر ، كما ضم فيما بعد بنين ، وتوغو ، وهو ليس اتحادا سياسيا وإنما تنظيم حكومي بهدف التنسيق عن طريق البروتوكولات .

يتكون المجلس من مؤتمرات دورية لرؤساء الوزارات ورؤساء البرلمانات ، والوزراء ، بالإضافة الى صندوق للتضامن تسهم فيه ساحل العاج بالنصيب الأساسي بين الدول الأعضاء ، كما أقام المجلس اتحادا جمركيا لا يزال حتى الآن ذا أحرف ميتة .

(ي) البنك المركزي لدول غرب إفريقيا : B . C . E . A . O

Banque Centrale des Etats de L'Afrique de L'Ouest

انشيء هذا البنك في باريس عام 1955 باسم L'Institut de L'A . O F et du Togo ثم أعيدت تسميته ، وعدلت معاهدة إنشائه عام 1973 عندما تقرر نقله إلى داكار مقر البنك حاليا ويضم في عضويته كلا من : ساحل العاج وبنين ومالي والنيجر والسنغال وتوغو وفولتا العليا .

يصدر البنك عملة دول غرب إفريقيا الناطقة بالفرنسية ، التي سبق أن أشرنا إليها ، وتسمى الوحدة النقدية بالفرنك الافريقي (سيفا C F . A) ، وذلك إعتمادا على الفرنك الفرنسي الذي يعادل خمسين فرنكاً افريقياً ، وهذا البنك يعتبر جزءاً من الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا .

(ك) منظمة استثمار نهر السنغال : (O M .V . S .)

Organisation pour la Mise en Valeur de fleuve Sénégal

مقدمة :

تعود فكرة استغلال مياه هذا النهر الدولي إلى العهد الاستعماري ، إذ أعد العقيد شولتز (SHULTZ) عام 1816 مشروعا لإنشاء السدود على النهر للري ، كما أنشأ الفرنسيون لجنة للإفادة

اختلف الفقهاء في تعريف النهر الدولي ، فالفقه الدولي القديم اصطلح على إطلاق وصف « النهر الدولي » على الانهار الممتدة بين اقليمي دولتين او أكثر ، اما الوثيقة النهائية لمؤتمر فيينا فقد عرفت الأنهار الدولية بانها « الانهار القابلة للملاحة التي تفصل او تخترق عدة دول »، وكذلك فان النظرية البولونية تقول بأن تدويل النهر يكون محصورا بالنهر الرئيسي ولا تتناول فروعه التي لا تصب في البحر » . اما الفقه الدولي الحديث فقد أحل اصطلاحا جديدا محل وصف النهر الدولي ، هو اصطلاح نظام المياه الدولية » ، ويقصد به تلك المياه التي تتصل فيما بينها في حوض طبيعي متى امتد أي جزء من هذه المياه داخل دولتين او اكثر من دولتين » ، وفي احد احكامها ذهبت محكمة العدل الدولية الى أن عبارة النهر الدولي تشمل جميع فروعه وروافده (من كتابنا مياه الأنهار الدولية والقانون الدولي العام المعد للنشر) .

من مياه النهر، وبعد استقلال بلدان نهر السنغال شكلت عام كل من غينيا ومالي وموريتانيا والسنغال لجنة مشتركة «لتطوير نهر السنغال» وفي الخامس والعشرين من آذار (مارس) عام1967 تشكلت المنظمة الدولية على مستوى الدول الواقعة على النهر باسم. (O.E.R.S.) من عضوية دول النهر ، واختارت داكار مقراً لسكرتاريتها، إلا أن غينيا انسحبت من هذه المنظمة على أثر محاولة الغزو الفاشلة التي تعرضت لها عام.1970

وبموجب اتفاقية الحادي عشر من آذار1972 حلت منظمة استثمار نهر السنغال محل المنظمة السابقة ، في حين اقتصرت عضويتها على مالي وموريتانيا والسنغال ، ثم عدلّت الاتفاقية المذكورة بتاريخ السابع عشر من كانون الأول من عام1975

ينبع نهر السنغال من مرتفعات فوتا جالون في جمهورية غينيا ، ثم يمرّ في مالي غربا ، فيشكل بعدها حدودا طبيعية بين دولتي السنغال وموريتانيا بطول ثمانمائة كم ، وينتهي عند مدينة سانت لويس في السنغال ليصب في المحيط الأطلسي ، وبذلك يبلغ طوله الاجمالي ألف وخمسمائة كيلومترا ، والمساحة الاجمالية لحوض النهر هي ثلاثمائة ألف كم مربع ، تشمل الحوض الأعلى ووسط الوادي ودلتا النهر في المنخفضات .

يزيد عدد سكان حوض النهر وما يجاوره على مليوني نسمة يتكونون من قبائل التكلور الذين يكونون الأغلبية ، والفلانيين ، والحسانيين الموريتانيين ، والوولف الذين يقطنون الدلتا ، والسرخولاويين . ويعتبر نهر السنغال المصدر الأساسي لمعيشة هؤلاء الذين يقيمون في منطقة شبه صحراوية تحت مناخ متغير ، مما وضع سلطات البلدان الثلاثة مالي وموريتانيا والسنغال أمام مسؤولياتها العاجلة والملحّة للافادة من مياه النهر ، سيما على أثر الجفاف الذي شهدته منطقة النهر ما بين عامي1972 —1973

أهداف المنظمة :

تهدف منظمة استثمار نهر السنغال إلى إقامة تعاون دائم ومشترك بين حكومات الدول المجاورة للنهر، وذلك على أساس إتفاقية 11 آذار 1972 ويمكن إجمال ذلك في التالي:

- تأمين وزيادة دخل السكان بشكل ملموس وواضح
- جعل اقتصاديات الدول الثلاث الأعضاء أقل تعرضاً للاصابة في مواجهة العوامل المناخية والعوامل الطبيعية الخارجية .

- الاسراع بالنمّو الاقتصادي لدول النهر ، وذلك بالعمل على تكثيف التعاون الاقليمي .

ولتحقيق هذه الأهداف فإن باستطاعة المنظمة أن تتلقى التبرعات والقروض والمساعدات : الفنية منها والمادية ، بعد موافقة مجلس وزراء دول النهر .

هيئات المنظمة :

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة هو الهيئة العليا للمنظمة ، وهو الذي يحدد سياسة التعاون والتنمية للمنظمة ، ويتخذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية العامة للمنظمة ، كل قرار في مستوى دائرة اختصاصه[1] . وهو يجتمع في دورة عادية مرة كل سنة ، ويمكن أن يجتمع في دورة طارئة بمبادرة من رئيسه أو بطلب من احدى الدول الأعضاء ، ويتخذ المؤتمر قراراته بالاجماع بين أعضائه[2]، وفي هذه الحالة فان قرارات المؤتمر ملزمة للدول الأعضاء[3] أما رئاسة المؤتمر فهي دورية يقوم بها مرة لمدة ستتين متواصلتين كل من رؤساء الدول والحكومات .

اما الهيئات الدائمة لمنظمة استثمار نهر السنغال فهي :

مجلس الوزراء :

ويتولى مهمتي الاعداد والمراقبة ، كما يشرف على السياسة العامة لاستصلاح النهر واستغلال موارده ، وتنسيق التعاون بين دول النهر ، ويتألف من وزراء بنسبة وزير واحد عن كل دولة عضو ، ويمكن لهؤلاء الوزراء أن يصحبهم أعضاء من حكوماتهم . يصدق مجلس وزراء المنظمة على برامج الاستصلاح التي تهم دولة عضوا أو أكثر قبل البدء بأي تنفيذ ، كما يحدد أولوية الأعمال المتعلقة باستصلاح النهر وتنمية موارده ، وكذلك مساهمات الدول الأعضاء في تمويل ميزانية المنظمة ، وعمليات الدراسات والأشغال وقراراته ملزمة لكل الدول الأعضاء[4] .

يجتمع هذا المجلس في دورتين عاديتين سنويا بدعوة من رئيسه وفي دورة طارئة بطلب من احدى الدول الأعضاء . ويجب على رئيس مجلس الوزراء أن يوجه الدعوة ويرأس الدورات

---

(1) المادة 3 من الاتفاقية المنشئة لمنظمة استثمار نهر السنغال الموقعة من رؤساء دول وحكومات جمهورية مالي والجمهورية الاسلامية الموريتانية وجمهورية السنغال بتاريخ 17 كانون الأول 1975 في نواكشوط

(2) المادة 4 من نفس الاتفاقية .

(3) المادة 5 من نفس الاتفاقية .

(4) المادة 8 من نفس الاتفاقية .

لعادية والطارئة للمجلس ، كما أن حضور الاجتماعات واجب على جميع الدول الأعضاء . يتولى المجلس عرض نشاط المنظمة على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بواسطة رئيسه الدوري ، ويساعده في ذلك المفوض السامي . ويصادق على التنظيم الداخلي للمفوضية العليا ويتخذ قراراته بالاجماع[5] .

المفوضية العليا :

ويديرها مفوض أعلى يعينه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد . ويمثل المنظمة في الفترة الواقعة بين دورتين لمجلس الوزراء ويأخذ كل قرار على مستوى دائرة اختصاصه مع احترام توجيهات مجلس الوزراء ، وفي نطاق التوصيات المسندة اليه .

ان المفوضية العليا هي الجهاز التنفيذي للمنظمة . وهي التي تطبق قرارات مجلس الوزراء وتعلمه بانتظام عن مدى تنفيذ هذه القرارات[6] . والمفوض الأعلى مسؤول أمام مجلس الوزراء ، ويمكن تكليفه بالبحث عن تمويل أعمال تتعلق باستصلاح نهر السنغال من طرف دولة أو أكثر من الدول الأعضاء التي يمثلها في علاقاتها مع منظمات المعونة الدولية أو التعاون الثنائي المتعلق بنهر السنغال ، وهو بهذه الصفة مؤهل للتفاوض والتعامل في حدود ما يتخذه مجلس الوزراء باسم جميع الدول الأعضاء[7] .

يساعد المفوض الأعلى وينوب عنه ، في حالة غيابه ، أمين عام ، يعينه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويستطيع المفوض الأعلى ، مع احتفاظه بمسؤوليته ، تفويض الأمين العام بما يراه ضروريا لحسن سير المنظمة . ان الأمين العام هو رئيس الادارة وله السلطة الادارية على جميع موظفي المنظمة باستثناء مراقب المالية والمستشارين .

يشمل التنظيم الاداري للمفوضية العليا أيضا أربعة ادارات فنية موضوعة تحت سلطة الأمين العام هي ادارات : التخطيط والتنسيق ، التكوين والترفيع ، البرمجة والمالية ، المنشآت الاقليمية .

اللجنة الدائمة للمياه :

وهي مكلفة بتحديد مبادىء وكيفية تقسيم مياه نهر السنغال بين القطاعات المستخدمة لتلك

---

(5) المادة 10 من نفس الاتفاقية .

(6) المادة 12 من نفس الاتفاقية .

(7) المادة 16 من نفس الاتفاقية .

المياه : الصناعة والزراعة والنقل . تتألف اللجنة من ممثلي الدول الأعضاء في المنظمة ، وتبدي رأيا استشاريا توجهه الى مجلس الوزراء ، وتجتمع ، تبعا للحاجة ، بدعوة من المفوض الأعلى[8] .

الهيئات الفرعية للمنظمة :

الى جانب الهيئات الدائمة التي نصت عليها اتفاقية المنظمة ، أحدث مجلس الوزراء لجنة استشارية مهمتها مساعدة المفوض الأعلى على تعبئة كل الموارد المالية والبشرية ، وذلك بتنظيم تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل فيما يتعلق بقواعد وباجراءات توزيع الموارد ، ولجنة مشتركة بين الدول للبحث الزراعي ومهمتها دراسة واقتراح برنامج للدراسات الزراعية التي تكتسي طابع المصلحة العامة للمنظمة ، في اطار حوض النهر تبعا لأهداف التنمية العامة لمنظمة استثمار نهر السنغال .

تركت الاتفاقية المنشئة لمنظمة استثمار نهر السنغال باب العضوية مفتوحا لكل دولة مجاورة لنهر السنغال ، وذلك عن طريق طلب خطي ، كما أبقت ، أي الاتفاقية ، المجال مفتوحا لامكانية تعديلها بناء على طلب خطي تقدمه احدى الدول الأعضاء الى رئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات[9] .

تسوّى الخلافات التي قد تظهر في تأويل أو تطبيق نصوص الاتفاقية بالمصالحة والوساطة ، فان لم يتم التوصل الى حل ، وجب رفع القضية الى لجنة المصالحة والتحكيم في منظمة الوحدة الافريقية ، فاذا تعذر الحل ثانية تم اللجؤ الى محكمة العدل في لاهاي[10] .

برنامج المنظمة :

تمّ تقدير الامكانيات الانمائية التي يتيحها استثمار نهر السنغال بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والمؤسسات المالية المتخصصة ، والمساعدات الثنائية والجماعية . يرتكز برنامج الاستثمار على ضبط منسوب النهر في مرحلتين تشملان انجاز المنشآت التالية قبل عام 1985 :

- بناء سدّ مانانتالي : وهو سد كهربائي - مائي يقع على نهر بافينج في جمهورية مالي ، ويستوعب حجز عشرة مليارات متر مكعب من الماء ويضبط منسوب النهر على ثلاثمائة متر مكعب في الثانية عند باكل ، ويمكن أن يروي أربعمائة ألف هكتار وينتج ثمانمائة مليون كيلو واط في

---

(8) المادة 20 من نفس الاتفاقية .

(9) المادة 20 من نفس الاتفاقية .

(10) المادة 24 من نفس الاتفاقية .

الساعة ، الى جانب امكان الملاحة الدائمة في النهر .

ـ بناء سد دياما : وهو سد مضاد للأملاح يقع قرب المصب ، وسيحول دون ملوحة المياه في النهر خلال فترة هبوط مستوى المياه ، مع طاقة حجز للريّ الى جانب سد حاجة القرى المجاورة من المياه العذبة .

انشاء ميناء يصل بين نهر السنغال والمحيط الأطلسي في مدينة سانت لويس ، وميناء نهري في مدينة خاي ، وانشاء حوالي اثنا عشر مرسى متوسطا على طول النهر .

وبالاضافة الى ذلك فان استثمار مياه النهر سيزيد في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة آلاف الهكتارات ، كما سيوفّر وجود الطاقة لاحداث التنمية الصناعية ، اذ أن وجود ثروة معدنية هامة في حوض النهر يوفر الطاقة الكهربائية المائية سيسمح باعداد خطة طويلة الأجل لاقامة وحدات صناعية ثقيلة في نطاق تعاون اقليمي موسع . هذا الى جانب فوائد استغلال النهر في تطوير اقتصاد التبادلات الداخلية والدولية عن طريق توفير الطرق ووسائل النقل على اعتبار أن الجزء الأعظم من الأراضي الوطنية لدول المنظمة حاليا يوجد بعيدا عن المحيط الأطلسي ، فالولايات الشرقية من جمهورية السنغال تبعد ما يزيد عن خمسمائة كيلومتر ، وبعض الولايات في موريتانيا تبعد عنه ما يزيد عن الف كيلومتر ، ومعظم أراضي جمهورية مالي يبعد ما يزيد على ألف وخمسمائة كيلومتر من أي ميناء بحري بحكم كونها دولة داخلية لا شواطىء لها .

تمويل برنامج المنظمة :

جهدت الدول الأعضاء لمنظمة استثمار نهر السنغال منذ البداية في البحث عن مصادر لتمويل برامج المنظمة وأعمالها، نظرا لمواردها المحدودة ، وذلك عن طريق القروض الطويلة الأجل ذات الفوائد الضئيلة ، في حالة تعذر الاعانات دون فوائد . اتبعت المنظمة بغية تمويلها تجزئة أعمال وبرامج استثمار نهر السنغال ، وقد مكنها ذلك من ايجاد مصادر لتمويل الدراسات التي تم اجراؤها ما بين عامي 1964 و1974 بكلفة اجمالية قدرها اثنا عشر مليون دولارا قدمتها أساسا برامج الأمم المتحدة للتنمية وبعض المساعدات الثنائية .

وخلال المؤتمرين اللذين عقدهما في نواكشوط عام 1974 ، وفي داكار عام 1976 ، ممثلو الدول والمؤسسات الممولة للمنظمة ، تم تقدير كلف المشاريع الاجمالية ، التي ستساهم في تمويلها سبعة دول ومؤسسات هي : جمهورية المانيا الغربية (مليون دولار امريكي) ، والبنك الافريقي للتنمية (6) ، وصندوق الكويت (35) ، والمملكة العربية السعودية (33) ، والصندوق

الاوروبي للتنمية(17) ، وفرنسا (16) ، وايران (4) ، ومجموع هذه المبالغ 210 مليون دولار تمثل أربعين بالمئة من الكلفة الاجمالية المقدرة عام1977 لتنفيذ برامج المنظمة[11] .

(ل) اتحاد نهر مانو الاقتصادي :

(L'Union Economique de la Rivière Mano)

يقع نهر مانو على الحدود الشمالية لليبيريا مع سيراليون ، ويمكن الافادة منه في الاغراض الكهربائية وتطوير قطع الغابات وصناعة الورق والاخشاب . بدأ هذا الاتحاد عندما وقعت كل من ليبيريا وسيراليون عام1967 مذكرة تفاهم ، الا ان المشاكل السياسية في سيراليون عرقلت الخطوات العملية حتى كانون الثاني (يناير) من عام1971 ، اذ وافقت على اجراء مزيد من المباحثات ، فتم نتيجة لذلك تحقيق اول لقاء للجنة الوزارية المشتركة في منروفيا ما بين الثاني عشر والرابع عشر من اذار (مارس) عام1971 وتم التوقيع على الاعلان في الثالث من تشرين الاول 1973 ، وتتولى لجنة وزارية تضم وزيري الاقتصاد والمالية في كلا البلدين ، اتخاذ القرارات ورسم السياسة العامة ، ومقر الاتحاد هو مدينة فريتاون (سيراليون) .

يهدف اتحاد نهر مانو لانشاء اتحاد جمركي واقتصادي كامل بين ليبيريا وسيراليون ومن أجل ذلك وضعت تعريفات جمركية مشتركة عام1977 ، واتخذت التدابير لتنشيط الصناعات المحلية واقامة اتحاد صناعي ، واحدثت خمسة مشاريع تدريبية مشتركة .

انضمت غينيا (كوناكري) الى هذا الاتحاد عام1980 ووقع الرئيس سيكوتوري بروتوكول الاتحاد بحضور ليبيريا وسيراليون في منروفيا ، حيث أكد الرئيس سيكوتوري على امكانية تطوير الاتحاد في المستقبل عن طريق ايجاد بنك واحد لاصدار العملة وتوحيدها ، وتوقيع ميثاق دفاع مشترك ، كخطوات لاقامة وحدة او اتحاد بين البلدان الثلاثة .

---

(11) مشروع تنمية متكامل لحوض نهر السنغال ، دراسة صادرة عن منظمة استثمار نهر السنغال ، دكار ، ديسمبر 1977 ، ص58- 59 .

2 ـ المنظمات والمشاريع الاقتصادية في افريقيا الشرقية

تجمع جميع الدراسات التي نشرها الاخصائيون في الاقتصاد الافريقي الى ان المنظمات الاقتصادية الاقليمية في افريقيا الشرقية تعود الى بدايات القرن العشرين ، اذ أوجد الاستعمار البريطاني الذي كان يسيطر على كينيا وأوغندة ، وتانجانيقا ، تعرفة جمركية مشتركة وموحدة لهذه البلدان عام 1922 كما كون الاتحاد الجمركي عام 1927 ، واللجنة الافريقية الشرقية العليا عام 1948 ، ومنظمة افريقيا الشرقية للخدمات المشتركة عام 1961 . الا أن جميع هذه المنظمات قد أخفقت على أثر استقلال البلدان الافريقية الاعضاء المكونة لها ، ونظرا لارتباطها بالمصالح الاستعمارية البريطانية .

مجموعة افريقيا الشرقية :

(La Communauté Economique de l'Afrique de l'Est)

تأسست عام1967 بهدف جعل التجارة حرة بين الدول الاعضاء (كينيا واوغنده وتنزانيا) ، والعمل على التنمية الصناعية ، والتخفيف من عدم التوازن الصناعي الاقليمي ، وايجاد تعاون متزايد في المجالين الاقتصادي والتقني[12] .

تشكل السلطة الافريقية الشرقية المكونة من رؤساء الدول الثلاث الهيئة التنفيذية العليا ، التي يرتبط بها مجلس وزراء افريقيا الشرقية ، ونواب الوزراء ، ومختلف المجالس الأخرى . ثمة أيضا مجلس تشريعي لشرق افريقيا يمتلك سلطات واسعة ، وتخضع قراراته لحق النقض الذي

(12) Osita. Eze. : The legal Status of Foreign Investments In the East African Common Market, Geneve Institut Universitaire des Hautes Etudes Internationales, Leiden, Sijthoff, 1975.

R. GREEN : The Treaty for East African Cooperation: a summary and interpretation in the journal of Modern African Studies, vol V, N°3 , November 1967.

يتمتع به كل من رؤساء الدول الثلاثة ، وتمارس محكمة الاستئناف والمحكمة الصناعية ومحكمة السوق المشتركة ، المؤسسة طبقا لمعاهدة المجموعة ، السلطة القضائية في مجال الشؤون المتعلقة بالمجموعة .

انّ المنظمات الأساسية الأكثر قوة هي تلك التي أحدثت لتأمين الخدمات الادارية وهي : شركة التعاون لشرقي افريقيا للموانيء . بنك افريقيا الشرقية للتنمية (Development Bank East African) . شركة افريقيا الشرقية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (East African Post and Telecommunication Corporation) شركة افريقيا الشرقية لسكك الحديد (East Afrcian Railways Corporation) شركة افريقيا الشرقية للملاحة الجوية .

انّ طريقة تمويل هذه المؤسسات وطبيعة توزيع الموارد بين الدول تدلان على وجود درجة عالية من التعاون . كما أن تأسيس الاتحاد الجمركي والحفاظ عليه ومبدأ حرية تنقل الرساميل والخدمات والسلع . . كل ذلك سجل نجاحات هامة ، الا أن الاجراءات الرامية الى تعزيز الهيكل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي على المستوى الاقليمي لم يأت بالنتائج المتوقعة على الرغم من أن بنك افريقيا الشرقية للتنمية قد ركز نشاطاته في أوغندة وتنزانيا على كونهما العضوين الأقل نموا . وكذلك فانه بالرغم من صدور القانون الصناعي لشرقي افريقيا عام 1970 الذي حدد وسائل توزيع الرساميل الأجنبية على المستوى الاقليمي عن طريق الاعانات ، فان الجهود لم تنجح في تنسيق سياسات الدول الأعضاء في مجال الاستثمار . بل أن التوتر السياسي الذي حدث بين أوغندة من جهة وتنزانيا وكينيا من جهة ثانية خلال حكم الرئيس عيدي أمين قد عطل جميع مؤسسات مجموعة افريقيا الشرقية .

وبالاضافة الى ذلك فان ثمة عوامل أخرى تجعل مستقبل المجموعة موضع الشك ، وهي الخلافات السياسية والتباين القائم في الاستراتيجية التي تأخذ بها كل من تنزانيا وكينيا في مجال التنمية ، وكذلك عدم وجود توازن اقليمي . وهذا ما يفسّر اغلاق تنزانيا لحدودها مع كينيا ، وانسحاب الموظفين الكينيين من مؤسسات المجموعة عام 1977 ، مما يدل على اقتراب نهاية المجموعة رغم الجهود التي بذلها أوغندة وتنزانيا للحفاظ عليها ولو بصفة جزئية[13] .

---

(13) C. HABERL I, OP. CIT P. 58

3 المنظمات والمشاريع الاقتصادية في افريقيا الوسطى

مقدمة

وقعت البلدان الأربعة التابعة للاتحاد الفرنسي لافريقيا الاستوائية عام1959 اتفاقية تم بموجبها تأسيس الاتحاد الجمركي (U.D.E.) بين كل من الكونغو الوسطى ، وأو بنغوي شاري (جمهورية افريقيا الوسطى حاليا) ، وتشاد ، والغابون .

وبعد الاستقلال قررت هذه الدول مواصلة التعاون فيما بينها فأسست لهذا الغرض الوكالة الاستوائية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية (O.E.P.T) ، ووكالة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية عبر المنطقة الاستوائية (A.T.P.T.) . وعلى الرغم من حل هاتين المؤسستين عام1965 . فان الاتحاد الجمركي الاستوائي قد شكل الأساس لاقامة اتحاد أوسع عرف فيما يلي :

(أ) الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى (U.D.E.A.C.) :

L'Union Douanière et Economique de l'Afrique Centrale

العضوية :

وقّعت البلدان الأعضاء في الاتحاد الجمركي الاستوائي بالاضافة الى الكاميرون اتفاقية في برازافيل بتاريخ 8 كانون الأول 1964 تأسس بموجبها هذا الاتحاد الذي تتشابه أهدافه مع أهداف الاتحاد الجمركي الاستوائي بصورة عامة ، الاّ أن هذا الأخير تناول بصورة خاصة التنمية الصناعية منطلقا من أن انجاز أهداف التوزيع العادل والمنسق لمشاريع التصنيع وبرامج التنمية ومخططاتها ، يخلق تكاملا اقتصاديا شاملا في مجموع افريقيا الوسطى ويزيل القيود المعرقلة للتجارة بين البلدان الخمسة (الغابون والكاميرون وافريقيا الوسطى وتشاد والكونغو) ، وباختصار يسمح باقامة

سوق اقليمية مشتركة لا تخفى أهميتها على أحد .[14]

انفصلت جمهورية افريقيا الوسطى عن هذا الاتحاد عام1968 وكذلك تشاد لتكونا مع الكونغو كينشاسا (زائير حاليا) اتحادا لدول افريقيا الوسطى ، الا أن هذه التجربة لم تدم طويلا ، اذ عادت جمهورية افريقيا الوسطى الى الاتحاد الأم ، كما أن عودة تشاد ما تزال موضع الدراسة .

تحتل دول الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى مساحة تعادل ربع مساحة اوربا الغربية او الهند ، يقطنها سبع عشر مليونا ونيف . اما المنتجات الاساسية للدول الاعضاء فهي الخشب والكاكاو والقهوة والقطن ، والدخل الفردي يتراوح بين ثمانين دولارا والف وثلاثمائة وعشرة دولارات سنويا ، كما يتبين من الجدول التالي وفقا لاحصائيات البنك العالمي لعام 1976 .

اسم الدولة	عدد السكان وفقا لاخر الاحصائيات	الدخل الفردي بالدولارات وفقا لاحصاء عام1976
الغابون	مليون ومائة الف نسمة	1310
الكاميرون	ثمانية ملايين نسمة	250
افريقيا الوسطى	ثلاثة ملايين	160
تشاد	اربعة ملايين ونصف المليون	80
الكونغو	مليون ونصف المليون	340

وللاتحاد الجمركي هذا في أغلب الاحيان مميزات سوق مشتركة، ودوله اعضاء في منطقة الفرنك ، ولها عملة مشتركة هي الفرنك الافريقي ، ومؤسسة مشتركة لاصدار العملة هي البنك المركزي لدول وسط افريقيا . ويقوم بتسيير السياسة الجمركية ككل لجنة ادارة ، مما لا يترك مجالا لأية دولة للقيام بأي مبادرة منفردة في هذا الميدان .

سنت المعاهدة المبرمة لعام 1964 قوانين الاستثمارات لمدة عشر سنوات ، ونصت على أن لبعض بلدان الاتحاد (تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى) الأفضلية في الافادة من الاستثمارات

(14) الدليل السنوي للاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى الطبعة الأولى ، 1968 . ص 255 (باللغة الفرنسية) .

الاجنبية ، الا أنه على الرغم من استمرار الانظمة العاملة فان قانون الاستثمارات الذي وضعه الاتحاد ما يزال مجرد نصوص أحوج ما تكون الى التطبيق . وفي مجال اقامة المؤسسات المشتركة فقد عقدت دول الاتحاد اتفاقات فيما بينها على الصعيد الثنائي ، اذ اقامت كل من تشاد والكاميرون مصنعا للاسمنت ، وكذلك الغابون والكاميرون .

الصعوبات التي يلاقيها سير الاتحاد الجمركي :

تدور هذه الصعوبات حول توزيع الايرادات الجمركية ، وتحديد النشاطات الصناعية ، الى جانب اختلال توازن الاقتصاد بين مختلف بلدان المنطقة .

تثير مسألة توزيع الإيرادات الجمركية خلافاً في كل اتحاد جمركي ، وسبق للاتحاد هذا أن تبنى مبدأ تخصيص الإيرادات الجمركية للبلدان التي تم فيها استهلاك المنتجات نفسها . وكان هذا التخصيص يتمثل في ثمانين بالمائة بينما تبقى عشرون بالمائة لفائدة صندوق التضامن . وفي الفترة الواقعة ما بين عامي 1960 - 1964 وزعت مبالغ الصندوق بالشكل التالي : واحد بالمائة للغابون ، ثلاثة بالمائة للكونغو ، اثنان وثلاثون بالمائة لجمهورية افريقيا الوسطى ، واثنان وستون بالمائة لتشاد ، وقد جرى التحويل المالي من الكونغو ومن الغابون ، وهما البلدان الساحليان اللذان يستقبلان كل السلع المستوردة في المنطقة واللذان يشهدان كل النشاطات المتعلقة بعبور تلك السلع) ، إلى تشاد ، وجمهورية افريقيا الوسطى (وهما بلدان ليست لهما نافذة بحرية) . وقد حدث أن تلقى كل من الكونغو والغابون خاصة ، إيرادات بشكل مباشر دون أن تسدد الأخيرة مبالغ في صندوق التضامن ، وهي أمور من الصعب تجنب وقوعها باعتبار أن الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات والصادرات تشكل أهم شيء في مصادر الميزانية لدى البلدان الإفريقية ، وبصفة عامة لدى البلدان النامية .

ومن أجل ذلك وضع الاتحاد الجمركي لدول وسط افريقيا نظام ضريبة موحدة ، وإذا حدث أن تطورت في بعض البلدان الأعضاء صناعات بديلة للاستيراد ، فإن بقية البلدان الأعضاء الأخرى المستهلكة لمنتجات تلك الصناعات تفقد كل الرسوم التي كانت تفرضها على استيراد تلك المنتجات سابقاً . . . وهكذا فان المؤسسات الداخلية في هذا النوع والتي تجد في أسواق الاتحاد مخرجاً لتسويق سلعها ، تخضع لضريبة موحدة تحميها من دفع أية ضريبة غير مباشرة وتكون هذه الضريبة لصالح البلد المستهلك بنسبة متفاوتة حسب المنتجات والبلد .

وفي عام 1965 تناولت الضريبة الموحدة منتجات الصناعات الخفيفة : الجعة ، والسكر ،

والتبغ ، والصابون ، والمنسوجات ، والملابس ، والأحذية ، والدراجات ، وأجهزة الراديو ، وهي من صنع ثلاثين مؤسسة ، توجد ثمانية عشرة مؤسسة منها في الكونغو ، وستة مؤسسات في جمهورية افريقيا الوسطى ، وستة أخرى في تشاد . وعام 1966 تناولت خمساً وتسعين مؤسسة ، يوجد سبع وأربعون منها في الكاميرون ، وهذا ما يطرح بدوره مسألة التفاوت الإقليمي (الجهوي) في التنمية الصناعية .

ظهرت الكونغو دوماً داخل الاتحاد الجمركي كمركز صناعي (شمس صناعية) ، بينما ظلت كل من تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى بمثابة كواكب صغيرة في المجال الزراعي تدور في مدار المركز الصناعي ولم يؤدّ انخراط الكاميرون في الاتحاد إلى التخفيف من هذه المشكلة إذ أنها تعتبر منافسة قوية للكونغو . وهذاالوضع هو الذي حدا بجمهورية افريقيا الوسطى والتشاد إلى مغادرة الاتحاد الجمركي لدول وسط افريقيا (U.D.E.A.C.) في أبريل 1968 وتكوين اتحاد دول افريقيا الوسطى (U.E.A.C.) مع الزائير . وفي ديسمبر من نفس السنة انضمت من جديد جمهورية افريقيا الوسطى إلى الاتحاد الجمركي لدول وسط افريقيا (U.D.E.A.C.) التي تحتضن مقرّه في الوقت الراهن . أمّا التشاد ، فانّ عودتها إلى (U.D.E.A.C.) في صدد الدراسة الآن . وقد ظهرت مشكلة التنمية الصناعية بشكل خاص عندما فكر جماعة من المستثمرين الأجانب في بداية الستينات إقامة مصفاة للبترول في المنطقة . وكان كل من الكونغو والغابون قد ترشح لاحتضان المصفاة ، وموقف كل منهما يساعده على استقبالها ، ولكن الكونغو كانت مجهزة آنذاك ببنية صناعية أقوى . وبعد مداولات شاقة تمّ اختيار الغابون الذي كان يسجل تأخراً صناعياً ملحوظاً ، خاصة أن صناعة تكرير البترول لا تستعمل أيد عاملة بشكل واسع وأنها بذلك تتناسب مع بلد ذي وضع ديمغرافي مماثل للغابون (وهو لم يكن عدد سكانه وقتئذ قد بلغ نصف مليون) . ونلاحظ اليوم أن البلدان الأعضاء في الاتحاد (U.D.E.A.C.) لا تتعامل إلاّ قليلاً في التجارة مع بعضها البعض باستثناء برنامج التنمية الصناعية غير المتكافىء القائم بينها رغم تعاون دام خمس عشر عاماً ، وإذا أخذنا كل دولة من هذه الدول على حدة ، فإننا نجد فرنسا أكبر متعاملة معها في الميدان التجاري .

(ب) المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى(C.E.P.G.L.):

ما إن حصلت كل من رواندى وبروندى على استقلالهما من الاستعمار البلجيكي ، حتى سعت زائير لأن تحلّ محل بلجيكا في المجالات الاقتصادية ، إلاّ أن اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاثة في آذار (مارس) 1974 هو الذي وضع مسودة اتفاقية تشكيل المنظمة ، ومن ثمّ وافق عليها

رؤساء الدول الثلاثة خلال اجتماعهم في السادس والعشرين من سبتمبر من عام 1976. وهكذا فإن هذه المجموعة تضم حالياً كلاً من زائير ورواندة وبروندى ، وفي الأخيرة يستقر مقرّ المنظمة . ويتكوّن الهيكل التنظيمي لهذه المجموعة من الجهاز الأعلى الذي يضمّ رؤساء الدول المشاركة ، في حين يتولى الأعمال الإدارية والتنفيذية المجلس الوزاري للمنظمة ، ورئاسة المجموعة تنتقل بشكل دوري بين رؤساء الدول .

(ج) بنك دول افريقيا الوسطى :

أنشيء على غرار البنوك التي أحدثت في افريقيا الناطقة باللغة الفرنسية ، وذلك عام 1955 ، حيث اتخذ آنذاك باريس مقراً له ، ثم حول مقره إلى ياونده في الكاميرون ، وهو يصدر الفرنك الافريقي ، أما الدول الأعضاء فهي : الكاميرون ، والغابون ، والكونغو ، وتشاد ، وافريقيا الوسطى .

(د) بنك التنمية الافريقي : Banque Africaine de Développement

أنشيء في سبتمبر (أيلول) عام 1964 على مستوى القارة الافريقية بأسرها ، وضم في البداية عشرين دولة عضواً ، إلا أنه يضم حالياً كل الدول الإفريقية ، بما في ذلك الدول العربية الافريقية .

يهدف البنك إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لأعضائه على الصعيدين « الفردي والجماعي » ، ومن أجل ذلك فإنه ، أي البنك ، يستغل الموارد التي خصصت له بقصد تمويل مشاريع وبرامج استثمارية ، ولا سيما تلك التي من شأنها إيجاد تكامل اقتصادي متزايد بين الدول الأعضاء ، مشجعاً على هذا النحو الانتشار والتوسع المنسق للتجارة الخارجية للدول الإفريقية ، ويؤدي البنك ذلك بمفرده ، أو بالاشتراك مع مؤسسات مالية أخرى .

شرع البنك عملياته عام 1966 ، وتتركز على المشاريع الزراعية التي تشكل مع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية القطاع ذات الأولوية » * .

(*) لمزيد من التفاصيل حول بنك التنمية الافريقي يمكن الرجوع الى كتابنا ، **افريقيا والعرب** . بيروت : دار الحقائق ، 1980) .

4 ـ منظمة الوحدة الافريقية والتعاون الاقتصادي

مقدمة :

على الرغم من أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية نص على أن تحقيق أهداف المنظمة يقتضي تنسيق السياسة العامة للدول الأعضاء ، والعمل على التوفيق بينهما والتعاون في ميادين السياسة والدبلوماسية ، والاقتصاد (بما في ذلك النقل والمواصلات) ، والتربية والثقافة ، والصحة والتغذية ، والدفاع والأمن ، نقول : رغم ذلك فإن الدول الأعضاء لم تتخذ خطوات جديدة على مستوى التعاون الاقتصادي الافريقي إلا في وقت متأخر جداً ، وبالتحديد عندما انعقد أول مؤتمر قمة اقتصادي لمنظمة الوحدة الإفريقية في لاغوس ، عاصمة نيجيريا ، ما بين الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من نيسان (أبريل) عام1980.

مهد لانعقاد هذا المؤتمر اجتماع مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية غير العادي ، الذي انعقد في كنشاسا خلال شهر كانون الأول (يناير) عام 1976 ، وكذلك مؤتمر قمة منروفيا الذي انعقد في شباط (فبراير) عام 1979 ، إذ استعرض الواقع الاقتصادي للقارة الافريقية ، وخلص إلى أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون خلق وسط مادي وثقافي مناسبين للازدهار ، والمشاركة الخلاقة ، واتباع سياسة ملائمة من أجل استغلال الثروات الطبيعية والاستفادة منها ، وضمان الاكتفاء الذاتي قبل كل شيء في الميدان الغذائي ، وتحويل المواد الأولية محلياً .

وخلال مؤتمر قمة منروفيا نفسه أعلن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية ، الالتزام بالتوصيات والإجراءات التي يجب اتخاذها للتوصل إلى اكتفاء ذاتي على المستويين الوطني والجماعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

إلاّ أن درجة التخلف التي لحقت بالقارة الإفريقية في جميع المجالات ، سواء من حيث عجز هياكل الزراعة الافريقية والتبعية المستمرة في مجال التغذية ، أم من حيث الوضع الصحي المتردي

لأبناء هذه القارة وقلة المبادلات التجارية بين البلدان الافريقية بعضها مع البعض الآخر . . ثم ضعف إجمالي الناتج القومي للقارة الافريقية بكاملها ، والذي هو أقل من الناتج القومي لأية دولة أوروبية متوسطة ، هذه العوامل قد وضعت الدول الافريقية أمام ضرورة وضع خطة استراتيجية جديدة موحدة لتطوير التعاون بين البلدان الافريقية ، وإلى ذلك أشار الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ايديم كوجو ، إذ انطلق في خطابه أمام المؤتمر الاقتصادي الافريقي الأول ، من أن العودة إلى التضامن والحياة بشكل جماعي في القارة الافريقية ككل هي الضمان لتوفير الأمن الغذائي ، لأن ذلك هو وحده الكفيل بتوفير سوق داخلية قوية ، ويخطىء من يظن أن أمنه ورفاهيته سيكونان مضمونين في حين يوجد افريقي ما في بلد مجاور يخضع بذل للشقاء على نحو لا حدود له ، وإذا كتب لهذا الوضع أن يستمر ، فإن افريقيا بكاملها ستكون خاضعة لنزاعات لا حدود لها ، بحيث لن تعود هذه الصراعات التي نشاهدها اليوم إلا مجرد « ألعاب صبيانية » . وكذلك استشهد الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، بما ورد في تقرير قدمه موريس غيرنيي(Maurice Guernier) لنادي روما إذ قال : « انه لا أمل في القوّة ، ولا أمل في التقدم ، ولا أمل في البقاء لكل شعوب افريقيا دون لجوئها إلى طريق الحياة الجماعية » .

الوثائق المقدمة أمام المؤتمر :

قدمت الأمانة العامة للمنظمة مجموعة من الوثائق هي ثمرة أعمال خبراء ووزراء بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيرها ، وقدمت الوثائق ، اياها ، مجموعة من الاقتراحات . وفقاً لمؤتمر منروفيا ، بشأن الاكتفاء الذاتي ، والاستقلال الفردي والجماعي ، ففي البرنامج الزراعي كان ثمة اقتراح برنامج رئيسي للتنمية الغذائية يأخذ بعين الاعتبار أكبر الصعوبات التي تعاني منها الزراعة في افريقيا ، وسبل مواجهتها ، ويتناول ، أي البرنامج ، تأسيس صندوق افريقي للتضامن من أجل التنمية الغذائية ، وإزالة الحواجز في التجارة الغذائية ، وتكوين مخزون غذائي يقوم بدور التنظيم ، وشركات متعددة الجنسية لاستغلال أحواض البحيرات والأنهار جماعياً .

وعلى الصعيد الصناعي كان ثمة اقتراح بتحضير برامج متكاملة للتنمية الصناعبة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية ، ودعم الصندوق الافريقي للتنمية الصناعية الذي تم تأسيسه ، وإحداث مراكز إقليمية للتكوين المتعدد القطاعات أو ذات القطاعات الأحادية ، ومؤسسات صناعية متعددة الجنسيات ، كما تم اقتراح جهاز للتحكيم في المجال الصناعي ، وفي

إطار منظمة الوحدة الإفريقية .

وبصورة مجملة فقد تناولت الاقتراحات والوثائق المقدمة أمام المؤتمر مختلف الجوانب الاقتصادية أيضاً في مجالات النقل والمواصلات والثروات البشرية والطاقة والعلوم والتكنولوجيا والتجارة وغيرها .

نتائج المؤتمر :

إذا كان مؤتمر القمة الافريقي التأسيسي قد توصل بالاجماع إلى دعم حركات التحرر الوطني الافريقية ، فإن المؤتمر الاقتصادي الافريقي الأول قد توصل هو الآخر بالاجماع إلى ضرورة إيجاد سوق إفريقية مشتركة ، إذ أكدت جميع الوفود ضرورة التنمية الداخلية عن طريق تكامل الاقتصاديات الافريقية ، وبناء افريقيا قوية تبتعد عن الخلافات المذهبية والعصبيات الوطنية .

صدر عن المؤتمر « الوثيقة النهائية لقمة لاغوس » التي تضمنت ديباجة مطوّلة ، وبرنامجاً ، وكيفية تطبيقه بالنسبة للمجموعة الاقتصادية الإفريقية حتى العام الألفين .

أعادت الديباجة إلى الأذهان ميثاق المنظمة ، وذكرت بمؤتمراتها بشأن التنمية والتكامل الاقتصادي ، وبإعلان منروفيا ، كما لاحظت التطوّر الجاري في ميدان العلاقات الدولية ، وفي ميدان التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، وبصفة خاصة تكوين لجنة حول النظام المعمم للتفضيلات التجارية بين البلدان النامية فيما يتعلق بالمنطقة الافريقية ، وخلصت الديباجة إلى إيمان الدول الأعضاء بضرورة تنسيق تدريجي على المستوى القاري للنشاطات الاقتصادية الموجودة والتي ستوجد في المستقبل ، وكذلك الايمان بتطوير التكامل الاقتصادي الافريقي .

أما البرنامج الذي تم الاتفاق عليه فيهدف إلى تطبيق استراتيجية مؤتمر منروفيا ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لافريقيا والاجراءات المتعلقة بإيجاد هياكل إقليمية ، وتدعيم الهياكل الموجودة من أجل إقامة سوق افريقية مشتركة فيما بعد ، تمهيداً لمجموعة اقتصادية افريقية قارية .

وبشأن تطبيق البرنامج ، فقد أكدت الدول الأعضاء التزامها بتأسيس مجموعة إقتصادية إفريقية منذ توقيع وثيقة لاغوس حتى عام ألفين ميلادية ، على أساس معاهدة تبرم لضمان تكامل اقتصادي واجتماعي وثقافي للقارة الافريقية ، بهدف تطوير التنمية الجماعية السريعة والمستقلة والداخلية للدول الأعضاء . والتعاون فيما بينها ، واندماجها في كل الميادين الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية .

وبالنسبة لمراحل التطبيق ، فقد التزم المؤتمرون خلال عقد الثمانينات بالتالي :

أولاً ـ تعزيز المجموعات الاقتصادية الموجودة وتأسيس تكتلات اقتصادية في المناطق الأخرى من افريقيا بحيث تغطي كامل افريقيا (افريقيا الوسطى وافريقيا الشرقية وافريقيا الجنوبية وافريقيا الشمالية)

ثانياً ـ تعزيز التكامل القطاعي بشكل فعلي على المستوى القاري وخاصة في مجالات الزراعة والتغذية والنقل والمواصلات والصناعة والطاقة .

ثالثاً ـ تطوير التنسيق بين التكتلات الاقتصادية الموجودة والتي ستوجد في المستقبل من أجل تأسيس تدريجي لسوق افريقية مشتركة .

والتزم الأعضاء خلال عقد التسعينيات بما يلي :

أولاً ـ مواصلة الاجراءات الرامية إلى مزيد من التكامل القطاعي، عن طريق :

ـ تنسيق الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الاقتصادية للتنمية .

ـ تطوير مشاريع مشتركة وخاصة في المجالات الاقتصادية المذكورة سابقاً .

ـ تنسيق السياسات المالية والنقدية .

ثانياً ـ مواصلة الاجراءات التي تمهد الطريق نحو إقامة سوق افريقية مشتركة وتلك التي من شأنها أن تسمح بتحقيق أهداف وغايات المجموعة الاقتصادية الافريقية .

ومن أجل تطبيق برنامج العمل خلال هذه المراحل ، كلف الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بالتعاون مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة باتخاذ كل التدابير الملائمة طبقاً لاستراتيجية منروفيا في جزئها الثاني والفقرة السابعة منه وبتقديم تقرير للنشاطات خلال دورة المؤتمر المزمع عقده عام1982.

خاتمة الكتاب

إذا كان من الصعوبة بمكان استعراض الأحداث والوقائع التاريخية خلال فترة زمنية غير قصيرة ، فإن الأمر ليبدو أكثر صعوبة ، إذ يريد المرء أن يخلص إلى بعض الحقائق أو الظواهر نتيجة تحليل هذه الأحداث والوقائع . . . وذلك هو واقع الحال بالنسبة لموضوع كتابنا هذا ، إلا أن قناعتنا بأن ولوج الصعب غاية في الأهمية ، بل واجب تمليه ضرورات البحث العلمي ، يفرض علينا بالتالي الوصول إلى بعض النتائج ، أو الاجابة على بعض التسؤلات ، وأود هنا ثانية درءاً لأي لبس ، وتحاشياً لأي تفسير ، أن أعيد إلى الأذهان انني أتحدث عن الوحدة الافريقية والتجارب الوحدوية الافريقية .

إن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان ، بل الذي طالما طرحه المختصون بالشؤون الإفريقية والدولية هو : هل حققت افريقيا استقلالها فعلاً ؟؟؟

قد تبدو الاجابة سهلة بحد ذاتها ، فلكل بلد جميع مقومات الدولة الحديثة : الأرض ، والسكان ، والسيادة الوطنية ، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن استقلال افريقيا قد تحقق ، سيما وأن جميع مظاهر السيادة الخارجية متوفرة إذ ترفع كل دولة علمها ، ولها نشيدها الوطني ، ودستورها ، ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

بعبارة أخرى يمكن القول أن افريقيا قد حققت استقلالها . . . .

ولكن العودة إلى الفكر السياسي الثوري الافريقي نفسه ، والذي تشكل وتراكم من خلال تجارب القادة الثوريين الأفارقة ، أو من خلال أطروحات الحركات النقابية والشعبية والأحزاب الديمقراطية الثورية ، نقول : إن العودة إلى التراث الوطني والنضالي في افريقيا فكراً وتجربة وواقعاً ، يجعلنا نعيد النظر في بعض الأمور التي تبدو من المسلمات للوهلة الأولى.

فظاهرة الاستعمار الجديد تبدو في افريقيا ، كما في مناطق أخرى من العالم ، بصورة تجعل من استقلال هذا البلد أو ذاك عرضة للانتقاص والاهتزاز ، طالما أن الاستقلال الاقتصادي لم

يرافق إنجاز الاستقلال السياسي أو يستتبعه .

إن دراسة حجم المبادلات التجارية : تصديراً واستيراداً ما بين أية دولة افريقية وإحدى جاراتها تبين لنا أن هذا الحجم لا يتعدى في أفضل حالاته نسبة عشرة بالمائة من حجم التجارة الخارجية ، وإن حجم المبادلات التجارية يتميز بالنسبة العالية بين دولة افريقية ما ، وبين الدولة التي كانت تستعمرها قبل إعلان الاستقلال ، سيما بالنسبة للبلدان الافريقية جنوب الصحراء . وبالتالي فإن موضوع الحديث عن الاستقلال الاقتصادي يصبح أمراً عسيراً حقاً ، سيما وإن مسار التنمية في معظم البلدان الافريقية يعتمد على استخدام رأس المال الأجنبي واستيراده ، وعلى ترك باب الاقتصاد مفتوحاً أمام الشركات المتعددة الجنسية ، مما يزيد في ارتباط الاقتصاد في هذا البلد أو ذاك بالنظام الرأسمالي .

إن ذلك يستتبع بدوره بروز تناقضات حادة داخل التكتلات والمنظمات الاقتصادية الثنائية والمتعددة الأطراف في إفريقيا ، إذ أن إقتصاديات هذه البلدان تقوم على نمط الانتاج الرأسمالي ، بحيث يتعذر على هذه التكتلات أن تقطع شوطاً بعيداً يصل بها إلى نهاية المطاف ، طالما أن البورجوازية الافريقية في معظم تشكيلاتها الاقتصادية - الاجتماعية ما تزال مرتبطة بمصالح الدول الاستعمارية .

وبنفس الوقت فإن الشروط لم تتهيأ بعد لاقامة تكتلات اقتصادية بين الدول الافريقية التي تسير في طريق التطور اللارأسمالي ، بحيث يصبح من الممكن إقامة سوق اشتراكية ، أو شبه اشتراكية لا تخضع لقانون الربح ، وإنما تتبع سياسة منظمة لصالح أحوج البلدان الأعضاء إلى التنمية .

وهكذا فإن موضوع التنسيق الاقتصادي ، أو إقامة سوق افريقية مشتركة ، أو توحيد أو جمع المصالح الاقتصادية لدولتين افريقيتين فأكثر يتعرض حالياً ، على صعيد ما تم تحقيقه لصعوبات عديدة ومستمرة ، ففي حالة المجموعة الاقتصادية لدول افريقيا الغربية ، والتي تبدو أهم المؤسسات الاقتصادية الوحدوية على صعيد القارة الافريقية ، تبرز مشكلة عدم التوازن بين بلدان المجموعة سواء من حيث السكان أم من حيث الثروة . فمن الناحية الأولى يبلغ عدد سكان نيجيريا ثمانين مليون نسمة ، في حين أن عدد سكان الرأس الأخضر ثلاثمائة ألف نسمة ، وغينيا - بيساو مليون نسمة ، وموريتانيا مليون ونصف المليون ، وفي أحسن الحالات ، فإن البلد التالي بعد نيجيريا من حيث عدد السكان هو غانا (عشرة ملايين ونصف المليون نسمة) .

أما من ناحية الثروة فثمة أيضاً تفاوت كبير فنيجيريا تدخل في عداد الدول الغنية الأوائل في

إنتاج النفط في العالم ، بينما تتعرض بعض بلدان المجموعة نفسها للمجاعة بسبب الجفاف ، وسوء الأوضاع الاقتصادية ، وأحياناً كثيرة بسبب سوء النظام السياسي وفساد الادارة . . . وهذا التباين في الدخل الوطني يخلق تساؤلات عديدة ، فنيجيريا الدولة الأكثر عدداً والأغنى ثروة وموارداً لا يمكن أن تتخلى عن ثروتها للآخرين ، بل انه ليمكن أن تحقق تقدماً اقتصادياً أفضل على حساب بقية أعضاء المجموعة ، وإذا كانت الدول الأعضاء نفسها في المجموعة قد أحدثت « صندوق التعاون والتعويض » الذي تساهم فيه الدول الغنية بقسط أوفر للتعويض المالي على الدول الفقيرة ، إلا أن هذا المبدأ أو الصندوق يظل سلاحاً في يد نيجيريا لبسط نفوذها داخل دول المجموعة ، طالما أن اقتصاديات هذه البلدان تسير على نمط الانتاج الرأسمالي ، مما أشرنا إليه قبل قليل .

وكذلك فإنه ليبدو من الخطورة بمكان تلك الطبقة الطفيلية من رجال الدولة والادارة ، والوسطاء التجاريين (السماسرة) التي خلفها الاستعمار وراءه ، وريثاً له ، تعيش في مستوى الطبقات الثرية والمترفة في أوروبا ، وترتبط بالارث الثقافي الذي تركه وراءها الدول الاستعمارية : لغة رسمية وقوانين ومؤسسات ، بل عادات وتقاليد أيضاً .

إن افريقيا اليوم تتكلم لغات رسمية غير لغاتها الأصلية ، وأنظمة الحكم السياسية والدستورية في العديد من البلدان الافريقية ، هي ترسيخ للقيم الفردية والبورجوازية ، والغيبية ، في حين أن القيم الافريقية هي قيم جماعية تعاونية إنسانية عادلة .

ثمة إذن واقعان : واقع اقتصادي ، وآخر ثقافي ، ما تزال تفرضهما على الشعوب الإفريقية إرادة صارمة عاتية خارج حدود القارة الافريقية ، وبالتالي فإن الأولى أن نترك الاجابة على السؤال الأول للقادة الافريقيين الثوريين وللحركات الاجتماعية الافريقية . . . وهذا بدوره لا يحول دون الاشارة إلى أن المختصين بالشؤون الإفريقية يرون أن العديد من البلدان الافريقية ، جنوب الصحراء ، لم تحقق استقلالها بعد بصورة حقيقية .

إذا كنا قد أثرنا الحديث عن الجانب الاقتصادي في بداية هذه الخاتمة ، فلقناعتنا بأن الوحدة بين بلدين افريقيين فأكثر في ظل التبعية الاقتصادية . أو في ظل الأنظمة التي لا توفر للجماهير حاجاتها الاقتصادية والثقافية على مستوى الحد الأدنى على الأقل ، ستبقى معرضة للانهيار ، إذا لم تكن هذه الوحدة قد قامت أصلاً لخدمة مخططات استعمارية ، وتلك هي حال بعض الاتحادات السياسية والمنظمات الاقتصادية التي قامت بين بعض البلدان الافريقية قبل الاستقلال ، وامتدت بعده لفترة من الزمن .

إن توفير الحد الأدنى المعقول لمستوى معيشة لائق ، يشكل اليوم المطلب الأساسي للجماهير الشعبية الافريقية ، وبالتالي فإن تحقيق استقلال اقتصادي وتنمية اقتصادية وطنية ترتبط بحاجات هذه الجماهير وفعلها على صعيد كل دولة افريقية ، يرسم الخطوات الأولى لكل دولة للانعطاف باتجاه الوحدة الافريقية والعمل الوحدوي .

ونحن في هذا الرأي لا نضيف في الواقع شيئاً جديداً إلى أطروحات الفكر الثوري الديمقراطي الافريقي ، بل إن ذلك هو الذي دفع بعضُ الأنظمة العسكرية في افريقيا إلى رفض الديمقراطية البورجوازية الغربية والسير في طريق التطور اللارأسمالي والاتجاه الاشتراكي .

إن موضوع الوحدة الافريقية يتخلى بصورة سريعة ، حسب المقاييس الزمنية النسبية ، عن مفاهيم اليمين ، والدعوات البورجوازية ، ويتخذ طابعاً نضالياً شعبياً عموداه في هذه المرحلة التخلص من التبعية الاقتصادية للغرب ، ومتابعة النضال الوطني ضد ظاهرة الاستعمار الاستيطاني في القارة الافريقية ، والمتمثل في النظام العنصري القائم في جنوب افريقيا .

وخلال ذلك فإنه لا يمكن القول بأن التجزئة هي أمر عارض في افريقيا . . لقد أصبحت واقعاً قائماً بذاته لا يمكن إنكاره أو تجاهله ، بل وبهذا الصدد فإنه ليمكن القول أنه باستثناء المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وأثيوبيا والسودان ، فإن حدود الدول الافريقية كانت من جملة الارث الذي خلفه الاستعمار ، دون أي مراعاة لروابط اللغة أو الأثنية ، أو التاريخ ، أو الجغرافية الطبيعية ، أو ما سوى ذلك . . . . وهذا بدوره يفسر النزاع القائم والدائم على الحدود بين الدول الإفريقية ، رغم قرارات منظمة الوحدة الافريقية المتعاقبة التي تدعو إلى الالتزام واحترام الحدود القائمة بين البلدان الافريقية غداة حصولها على الاستقلال .

إنه ليس من باب الصدفة ، على سبيل المثال لا الحصر ، أن نجد بلدين كالسنغال وغامبيا ، كانا يشكلان قبل استعمارهما (الأولى تحت الفرنسي والثانية تحت الانكليزي) وحدة جغرافية وبشرية وسياسية متكاملة ، وهما اليوم بلدان متباعدان بعد الاستقلال ، كما كان عليه الحال أثناء الاحتلال الأجنبي ، رغم أن غامبيا امتداد أشبه باللسان داخل الجسد (الأرض) السنغالي بمساحة قدرها حوالي أحد عشر ألف كيلومتر مربع ، يسكنها نصف مليون نسمة ، في حين تبلغ مساحة السنغال حوالي مائتي ألف كم مربع يسكنها خمسة ملايين نسمة . بل لنقل أنه لا يوجد على مستوى البلدين حزب سياسي وحدوي .

ولكن إذا كانت التجزئة في افريقيا واقعاً قائماً بذاته لا يمكن نكرانه ، فإنه يصبح من

الضروري تهيئة الظروف الضرورية والشروط الموضوعية لتجاوز هذه التجزئة ، أو للوصول إلى صيغة متقدمة في العمل الوحدوي .

وهنا يبرز السؤال التالي : هل تتحقق الوحدة الافريقية بشكل أو بآخر قبل أن يتوفر للمواطن الافريقي في هذا البلد أو ذاك ، وحدة القيادة والقاعدة ؟؟؟ أو بعبارة أخرى قبل أن يتوفر للمواطن الافريقي العيش في ظل النظام السياسي والدستوري الذي يعبر عن مصالحه وطموحاته ؟؟ وبطبيعة الحال فإننا نعني بالمواطن هنا بلغة الجمع الجماهير التي تشكل الأكثرية الساحقة من أبناء شعب افريقي ما ؟

هل يستطيع المواطن أن يقرر شكل الوحدة ومضمونها ، إذا لم يتوفر له قبل إقامتها وقبل صياغتها دستورياً وترجمتها عملياً ، حد أدنى من الحقوق الأساسية وفي طليعتها حق التعبير وحق العمل وحق الحياة ؟؟

هل يمكن تحقيق الوحدة بين بلدين افريقيين فأكثر ، إذا لم يكن خيار التوجه اللارأسمالي هو القاسم المشترك ؟

إن فكرة الوحدة الإفريقية بحد ذاتها ، إنما ترجع في جذورها الأولى إلى الاضطهاد والضياع اللذين لقيهما الافريقي خارج وطنه ، وعلى هذا الأساس فقد كان التضامن الافريقي في مرحلة ما قبل الاستقلال السياسي هو جوهر الوحدة . أصبح النضال ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية العوامل المحركة الأساسية للدعوة الوحدوية ، للحاجة إلى التضامن ، لتفرض الشعوب الافريقية حقها في الحياة والتنمية .

أما قبل ذلك ، قبل الحرب العالمية الأولى فلم تكن الدعوة إلى الوحدة الإفريقية ، أو ما أسمي « الجامعة الافريقية » ، أو « القومية الافريقية » قد برزت إلى الفكر السياسي الافريقي ، إلى ساحة العمل السياسي الإفريقي ، وذلك شيء طبيعي ، فافريقيا بالأمس واليوم ، كما في المستقبل ، لا تنتمي لقومية واحدة ، ولا لأثنية واحدة ، فثمة مئات القوميات والأثنيات ، وافريقيا بالأمس واليوم ، كما في المستقبل ، لا تتكلم لغة واحدة ، بل عشرات اللغات التي تفوق عدد أيام السنة ، وافريقيا أيضاً لا تدين بدين واحد ، بل ثمة جميع الأديان والمذاهب بدءاً من الوثنية وعبادات الطبيعة والأرواح التي ما يزال يعتنقها نسبة لا بأس بها ، حتى اليهودية والمسيحية والاسلام ، وافريقيا لا تخضع لعادات موحدة ، بل ثمة أعراف وتقاليد وتواتم تعيشها وتتوارثها القبائل الافريقية ضمن الدولة الواحدة .

وبالتالي فإن جوهر الدعوة الوحدوية الافريقية ، إنما ينطلق من أساس واضح هو النضال ضد الاستعمار ، إن افريقيا ما تزال تناضل من أجل تثبيت استقلالها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، إن افريقيا تناضل من أجل وحدتها إذن .

ان ذلك يفسر الدوافع التي حدت بالقادة الثوريين الافارقة ، وبالمنظمات النقابية والشعبية الافريقية على استخدام عبارات : الاستعمار الجديد (نكروما) ، الاستقلال الاقتصادي (عبد الناصر)، الاستقلال الحقيقي (لومومبا)، «تصفية مخلفات الاستعمار»، «والتحرر الكامل لشعوب افريقيا» (منظمة الوحدة النقابية الافريقية)، «حقوق الانسان والشعوب» (الاتحاد الافريقي للمحامين) ، « الاستقلال التام » (حركة الشبيبة الافريقية) ، نقول: استخدمت هذه التعابير وما تزال مترادفة مرافقة للدعوة إلى الوحدة الافريقية تعبيرا عن ان الوحدة انما تمر من خلال تحقيق شعارات أوليّة وأساسيّة .

فالوحدة الإفريقية لا تأتي بالطفرة كما تصور بعض الوحدويين الأفارقة ، وإنما نتيجة لسلسلة من المواقف النضالية ووحدة الاستراتيجية . وليس هذا فحسب وانما نتيجة لقدرة القوى الكادحة والخبرة والديمقراطية على تحقيق الوحدة ، فاقامة الوحدة بين بلد (نظام) ذي اتجاه ديمقراطي بورجوازي ليبرالي، واخر ذا توجه اشتراكي مقولة سقطت نتيجة التجربة الافريقية ، وإذا ما حدث ان قام بناء وحدوي في افريقيا على هذا الاساس فانه معرض للانهيار ككل بناء لا يملك الأساس الراسخ والارضية الصلبة ، فلا وحدة في ظل الرجعية الافريقية لأن الوحدة هي تقدم ، ولا وحدة في ظل الاستعمار والتبعية الاقتصادية، لأن الوحدة هي نقيض الاستعمار والتبعية ،

وتأسيسها على ذلك فانه لمن الممكن اقامة الوحدة بين بلدين اذ تقوم فيهما احزاب تقدمية ثورية توفر مصالح الطبقات الشعبية، وتنطلق في وحدتها الايديولوجية كما في وحدتها التنظيمية من هذا المبدأ الاساسي ، من هذه النظرة العلمية لمعالجة مشاكل الحاضر والمستقبل وتلك هي حالة الاتحاد بين تانجنيقا وزنجبار.

وبالمقابل فان بلدا نفطيا غنيا كنيجيريا، لا يمكن ان يقبل بالوحدة ، بمعنى لا يمكن ان يقاسم ثروته الهائلة لبلدان افريقية تتعرض للمجاعة ، طالما ان الطبقة الحاكمة في نيجيريا لا تعبر عن مصالح الاكثرية الساحقة من ابناء الشعب النيجيري ، هذه الاكثرية التي لا تجد تعارضاً بين توفير حاجاتها وحاجات الاكثرية الساحقة لابناء الشعوب الافريقية المجاورة . بل لقد لجأت نيجيريا في الاونة الاخيرة إلى استخدام ثروتها (النفط) كسلاح ضد التقدم الاجتماعي ، ولسد منافذ الوحدة

والتغيير القادمة من بلاد نفطية في شمال الصحراء ، بمعنى شل ثورة الثروة باستخدام الحد الثاني من سلاح النفط.

لقد شهدت حركة القوى الاجتماعية في افريقيا باتجاه الوحدة (العمال والشبيبة . . اخطر واقسى مجابهة مع الاستعمار، سواء اكان ذلك قبل استقلال البلدان الافريقية ام بعده، ذلك ان الوحدة تعني بالنسبة لهذه الطبقات التحرر من الاستعمار سياسياً واقتصادياً كما كانت تعني بالنسبة للاستعمار، خطر التنظيمات الاجتماعية على اساس طبقي مما يحدث الثغر اللامتناهية في جدار الاستعمار ، وهذا ما دفع الاستعمار إلى العمل ما امكن على قهر البدايات التنظيمية الاولى للحركة النقابية ، ومن ثم على اقامة النقابات الصفراء.

انه على الرغم من الأهمية الخاصة التي يحتلها نضال الطبقة العاملة وقياداتها النقابية ، فان مجموعة من المشاكل الرئيسية تجابه منظمة الوحدة الافريقية ، مما سبق ان اشرنا اليه خلال حديثنا عن واقع الحركة النقابية ، الا ان استقرار الانظمة الديمقراطية الثورية في اكثر من بلد افريقي ، والتوجه الاشتراكي لهذه الانظمة ، قد خلق قواعد مادية ومعنوية للعمال الافارقة سواء على الصعيد القطري ، ام على الصعيد القاري الافريقي.

ولقد كان من الممكن لاطار الوحدة النقابية ، كما لبقية اطارات التنظيمات المهنية والشعبية الافريقية ، ان تزداد تماسكا ، لولا الانحسار الذي شهدته القارة الافريقية ، والعلاقات الاسيوية ـ الافريقية ، بعد اتفاقيتي كامب دافيد ، ومعاهدة الصلح المصرية الاسرائيلية ، اذ نقلت هذه الاتفاقيات وما تلاها ، اهم مركز من مراكز حركة التحرر الوطني ، وصلة الوصل بين آسيا العربية وافريقيا إلى الخندق المعادي لتطلعات الجماهير في الامتداد الآسيوي ـ الافريقي ، وهنا يبرز الموقف الشعبي المتماسك والمسؤول للمنظمات النقابية والاجتماعية الإفريقية ، إذ ظلت وفية لمبادىء حركة التحرر الوطني العالمية عندما أعلنت مساندتها للنضال الوطني العادل والمشروع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ، بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

السؤال الثالث الذي يمكن ان نطرحه على ضوء ما تقدم هو: هل بدأت افريقيا تشق طريقها الوحدوي؟؟

بالتأكيد، وهذا ما سبق ان اشرنا اليه ، ولكن الخطوة الوحدوية الراسخة قد تتوجت بانتصار ثورة الثالث والعشرين من يوليو، اذ خرجت مصر كاول دولة إفريقية عربية عن الطوق الاستعماري، ورفعت عاليا راية التحرر الوطني، ودخلت دائرة الضوء بما حققته من انجازات اقتصادية تقدمية (تأميم قناة السويس ، اقامة السد العالي، بناء القاعدة المادية لحركة

التصنيع. . . .)، وبما سجلته من مواقف الدعـم المادي والمعنـوي لحـركات التحـرر الإفـريقية والعربية (دعم باتريس لومومبا ، مساندة الثورة الجزائرية ، تقديم التضحيات في اليمن ، تأييد وحدة نيجيريا، القضية الفلسطينية. . . الخ). .

ولعل الظاهرة التي يجب ان تسترعي اهتمام الباحثين والمؤرخـين هي تحقيق اول وحـدة في التاريخ الحديث بين دولتين: آسيوية (سورية)، وافريقية (مصر). . . صحيح ان ما يجمع بين دولتين عربيتين فاكثر هو اقوى ما هو عليه واقع الحال بين دولتين افريقيتين ، الا انه يجب الا يغيب عن بالنا قط ان التقاء المواقف النضالية بين سورية ومصر : (الوقوف ضد الأحلاف الاستعمارية كحلف بغداد ومشروع ايزنهاور ومشروع الحلف الاسلامي، ومجابهـة الصـهيونية والاستعمار، وسياسـة عدم الانحياز وكسر طوق الاسلحـة من الغـرب. . .)، والمواقف التقـدمية الاجتماعية (التقاء الاتجاه اللارأسمالي والتوجه الاشتراكي في مصر: التحرر من الاقطـاع وتحقيق الاصـلاح الزراعي ، التأميم، مع العواطف، القومية والبورجوازية السورية والتيار الاشتراكي الاصلاحي المتنامي في سورية . . .) نقول: ان التقاء المواقف النضالية والتقدمية بين السياسيتين السـورية والمصرية قد خلق اسساً لقيام دولة الجمهورية العربية المتحدة على الامتداد الآسيوي الافريقي ، كامتداد لمبادىء التحرر والسيادة الوطنية ، التي اسفرت عنها مبادىء ومؤتمرات عدم الانحياز ، وكنتيجة طبيعية لترابط النضال الآسيوي الإفريقي.

ان ذلك لا يقلل بحال من الاحوال من الدور القومي في وحدة الشعوب ، بل على العكس من ذلك ، فانه بقدر ما يتجذر نسغ الفكر القومي في التربة الانسانية ، وبقدر ما تتعرض غرسة الفكر القومي لشمس الفكر العلمي ، بقدر ما يستطيع هذا الفكر ان يستمر مع الزمن ، فالتراث الذي لا يضيف لحركة الصراع التاريخي عمقا والوانا وابداعا غير مؤهل للاستمـرار ، والعـكس صحيح أيضا بمعنى ان الأخذ بالتراث النضالي العالمي ماضيا وحاضرا : فكرا وتجربة يجب ان يوضع في خدمة الفكر القومي. فلا تعارض بين الفكر القومي (الوطني)، والفكر الانساني (الأممي)، طالما ان الاثنين يستوعبان الاحداث من خلال الفهم الواعي للقوانين العلمية لتطور المجتمعات البشرية ، بل ان الفكر الانساني (الأممي) هو محصلة تجارب تاريخية تمتد مئات السنين إلى الوراء وترنو كذلك إلى الحاضر والمستقبل.

ولكنه دفعاً لأي التباس، فانه لا بد من ان نقرن الفكر القومي بصفة التقدمية ، لا بد ان يكون الفكر القومي تقدميا ، فيكون قادرا على الخلق والابداع، ويكون الشعب صانعا فاعلا في حركة الاحداث وليس منفعلا بها فحسب . وهنا نستبعد بطبيعة الحال الفكر الشوفيني الذي ينطلق

او يحوم حول العنصرية او العرقية او الاتنية ، كما نستبعد الفكر القومي او النظرة القومية التي تنطلق من المفاهيم البورجوازية او الغيبية بشكل او باخر.

ومن هنا يمكن القول ان الدعوة إلى الوحدة الإفريقية هي دعوة لوحدة النضال ضد الطبقة الظالمة المستغلة ، فعلى اصوات البؤس والأنين التي كانت تختلط وتضيع مع صوت المرساة ، إذ يرفعها ربان الباخرة من مركز نقل الارقاء ، ليسقطها ثانية اذ تنزل منها « شحنة العبيد » إلى امريكا وسواها ، على الدمع المتحجر في مآقي العيون ، والصوت المبحوح في الحناجر ، ارتفعت ابتهالات الوحدة الافريقية ، في مرحلة الرق والعبودية ، وهي مرحلة متأخرة بعض الزمن في افريقيا عن بقية انحاء العالم ، ثم تفاعلت الدعوة الوحدوية في مرحلة النظام الاقطاعي ، حيث جاء المستعمر الاوروبي إلى افريقيا يستثمر العباد والبلاد، فأوجد نظام الملكية الذي لم يكن معروفا من قبل ، إذ كانت الأرض ملكا للجميع، وللجميع حق العمل والاستثمار دون حق الحيازة والتصرف والارث.

وكذلك استمرت الدعوة إلى الوحدة الإفريقية في ظل الاستعمار والامبريالية ، ونشوء البورجوازيات الافريقية .

وفي جميع هذه المراحل كانت الدعوة إلى الوحدة الافريقية تكتسب مفاهيم جديدة ، تغتني بمعطيات جديدة ، ولكن الجوهر بقي هو نفسه : انها النضال ضد الطبقة الظالمة : الاسياد في مرحلة الرق، والملاكون في مرحلة الاقطاع ، والرأسماليون في مرحلة البورجوازية الافريقية والامبريالية.

وفي جميع هذه الحالات ايضا، فان العودة إلى التراث الافريقي وإلى اطروحات الأدباء والقادة الثوريين والمنظمات الشعبية تبرز أن الدعوة إلى السلام كانت ترافق ابدا الدعوة إلى الوحدة ومجابهة الاستعمار، بل كانت الدعوة إلى وقف التجارب الذرية ، سيما في القارة الافريقية، والدعوة إلى الحد من انتشار الاسلحة النووية، وعدم استخدام العنف تشكل بنودا اساسية في جدول اعمال ونشاطات المؤتمرات الشعبية الافريقية . ان القارة الافريقية هي قارة الحوار بين الحضارات وان الشعوب الافريقية مغرمة بالحوار ، الذي كثيرا ما وضعه القادة الرجعيون الافارقة في خدمة المصالح الاستعمارية .

وبالمقابل فان الدعوة إلى الوحدة الافريقية على اساس عنصري ، او غيبي ، او قومي شوفيني، او ثقافي مرتبط بلغات المستعمر، مما تحدثنا عنه في القسم الاول من هذا الكتاب ، لم تكن في الواقع الا امتدادا لهذا الفكر او ذاك في اوربا الغربية .

وهكذا ، فان رياح الدعوة إلى الوحدة الافريقية على اساس النضال ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية ، والامبريالية قد انتشرت في القارة الافريقية ، ووجدت لها ارضا خصبة .

وبنفس الوقت فان اتساع جغرافية التوجه الاشتراكي في افريقيا، يعني السير بخطى ثابتة باتجاه الوحدة . . وبقدر ما يترسخ هذا التوجه ، بقدر ما تستطيع الجماهير ان تسير لمسافة اطول في الطريق الوحدوي . .

ان الاستعمار الجديد الذي دخل القارة الافريقية من جملة مناطق العالم ، والذي يتخذ اليوم شكل الشركات المتعددة الجنسية ، والعنصرية التي تجثم في افريقيا (نظام الحكم العنصري في جنوب افريقيا) كما تجثم في آسيا (الدولة الصهيونية على ارض فلسطين) . . نقول : ان الاستعمار الجديد والعنصرية لم يكونا حجر عثرة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي فحسب ، وانما عقبة كأداء في مسيرة العمل الوحدوي ، بقدر ما هما ايضا عدوين للتوجه اللارأسمالي، والاشتراكي.

فاذا ما عدنا ثانية إلى ثورة الثالث والعشرين من يوليو ، وإلى المقارنة بين ما انجزته بين الامس واليوم ، لتبين لنا بصورة واضحة صحة الفرضية التي ننطلق منها ، فمصر (عبد الناصر) دخلت اطار الوحدة نظرية وسلوكا ، اذ انتهجت سياسة تحررية تقدمية على الصعيد الوطني ، وها هي مصر (السادات) تبتعد اليوم عن الاطار الوحدوي، بل لنقل انها كسرت الاطار الوحدوي، زورت هوية مصر الوحدوية ، اذ وقفت في الخندق المعادي لتطلعات الجماهير على الصعيد الوطني ، فاذا البورجوازية الطفيلية في مصر والمثقفون اليمينيون يلتقون مع الدولة الصهيونية والأمبريالية في وضح النهار بعد اتفاقيات كامب دافيد.

ان الدول العربية الافريقية تتولى اليوم ، بعد غياب مصر (التقدمية)، صلة الوصل بين اسيا وإفريقيا ، تسير في طريق الوحدة كما تبين لنا من احكام الدستور الجزائري ، التي سبق ان أشرنا إليها.

كما ان انعكاس السياسة الداخلية لاثيوبيا على سياستها الخارجية ، إذ انتقلت من الموقع المعادي للقضية الفلسطينية ، مركز استقطاب القوى التقدمية والوطنية والثورية في العالم العربية ، إلى الموقع الصديق ، مضافا إلى ذلك علاقاتها الجيدة مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، سيساهم بدوره في اغناء مضمون الوحدة على المدى القريب والبعيد معا.

يبقى من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان الافريقية تحقيق الوحدة الوطنية داخل البلد الواحد ، فالبلد الذي لا تتوحد قواه وفعالياته حول برنامج عمل ثوري ديمقراطي مشترك غير مؤهل لتحقيق استقلاله الاقتصادي، وغير قادر على مجابهة قوى الظلم والعنصرية ، وبالتالي فان قافلة الوحدة سوف تتخلى عنه لان كفاح التحرير الوطني قادر على خلق الرجال الاشداء انه على حد تعبير الكاتب فرانز فانون يحول اناسا متفرجين معزولين إلى ممثلين مرتبطين بالتاريخ ارتباطا يكاد يكون عظيما بكامله ، ويدخل في الكائن ايقاعا خاصا يأتي به رجال جدد، ولهجة جديدة، وانسانية جديدة . . .

ان هذه القوة هي شخصية الانسان ، التي تستمد قوتها بدورها من شخصية الشعب ، وحركة التاريخ ، والقدرة على التحدي، فالميت ، والحر ، والسجين ، لا اعتبار لشخصيتهم، ما دام الموت والحياة والحرية والعبودية بأمرٍ من الاستعمار ، وذلك هو مضمون اخر رسالة كتبها الزعيم الافريقي باتريس لومومبا ، قبل ان يقتل برصاص الرجعية الافريقية والاستعمار.

لقد نجحت افريقيا ضد البلقنة الاوربية ، انها تتقدم بخطى بطيئة ، ولكنها ثابتة ، وراسخة . وإذا كانت الامبريالية الأمريكية تحل في افريقيا محل اعمدة الامبريالية الفرنسية التي انهارت او ما تزال تنهار ، فانه يجب الا يغيب عن البال قط، ان زنوج افريقيا في الولايات المتحدة الامريكية كانوا اوائل من دعوا الى الوحدة الافريقية، والتضامن، فكيف يمكن ان تكون عليه الحال وقد اصبحت الامبريالية مظلة تحت شمس افريقيا الساطعة؟ . ان افريقيا تستيقظ : انها لا تستطيع ان تغفو الا تحت الشمس الافريقية دون حجاب ، ان الشعوب الافريقية وتنظيماتها النقابية والاجتماعية تتحرك ، لقد فرشت هنا وهناك في انحاء القارة الافريقية بساط التوجه الاشتراكي الذي يحيك خيوطه ونسجه من طبيعة المجتمعات الافريقية وحاجاتها وتطلعاتها الى التحرير والوحدة ، ان رقعة البساط تتسع عاما اثر عام، . ان افريقيا تناضل دون هوادة ، من اجل تثبيت شخصيتها ضمن ظروف صعبة وقاسية ، ولكن ضمن وسط بيئة دولية وافريقية مناسبة .

اهم المراجع

باللغة العربية :

اسبر، د. امين : **افريقيا والعرب، دار الحقائق ، بيروت** ،1980

اسحق، محمد عبد العزيز : نهضة افريقية ، الهيئة المصرية للتأليف والنشر ، 1971 القاهرة .

بنس ، لويد : **افريقيا في عصر التحول الاجتماعي**: ترجمة شوقي جلال ، اصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب بالكويت (سلسلة عالم المعرفة) نيسان 1980

عودة ، د. عبد الملك : **سنوات الحسم في افريقيا** ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1969

ليجوم، كولين : **الجامعة الافريقية** ، ترجمة د. احمد سليمان ، اصدار الدار المصرية للتأليف والترجمة ، يونيو1966

وايدنر ، دونالد ، : **تاريخ افريقيا جنوب الصحراء** ، ترجمة د. شوقي عطالله ، القاهرة ، نيويورك مؤسسة سجل العرب1976

الوثائق والمجلات:

وثائق مؤتمرات منظمة الوحدة الافريقية

وثائق مؤتمرات منظمة الوحدة النقابية الافريقية

دساتير البلدان الافريقية

المجلات: نهضة افريقيا ، الطليعة ، السياسة الدولية.

— Académie des Sciences de l'URSS. **Problèmes du Développment Contemporain** de **l'Afrique,** Rédaction «Sciences Sociales Aujourd'hui,» (Moscou, 1980).

— BROWN, Inna Corinne, **The Story of the American Negro,** (New York. The Friend ship press,?).

— B.I.T., **La Liberté Syndicale,** Une étude internationale, Première édition, (Suisse: 1975),

— BIARNES, Pierre, **L'Afrique aux Africains,** Librairie Armand Colin, Paris, 1980.

— DIOUF, Mokhtar, **Economie Politique,** Nouvelles Editions Africaines 1979.

— DESCHAMPS, (M) Les Institutions Politiques de l'Afrique noire, Paris, P.V.E. 1962 3° Edition 1970.

— EMMANUEL, James, A, **Langston Hughes,** Les Editions Internationales , 47, Rue Saint-André-des-Arts- Paris (6ème), 1970.

— Fédéral Ministry of Information, **Nigeria Hand Book 1978- 1979, Lagos, 1979.**

— **FRANK Tenaille, Les 56 Afriques,** Guide Politique, Petite Collection Maspero, Paris, 1979.

— HAMON, (L) **Les Nouvelles Constitutions Africaines,** Paris, La documentation africaine 1965.

— Hervé Bourges et, Claude Wauthier, **Les 50 Afriques,** Tome I et II Editions du Seuil, 1979.

— Jeune Afrique, Amnnuaire de l'Afrique et du Moyen-Orient 1979.

— J- MEYNAUD et A. Salah Bey, **Le Syndicalisme africain,** Payot, Paris, 1963.

— KI- ZERBO, Joseph, **Histoire de l'Afrique Noire,** d'Hier à Demain, Librairie A. HATIER, Paris 1978..

— LAMARTINIER, Jacqueline, **Le Noirisme** (Essais sur la Négritude et son utilisation dans le Contexte Haïtien), une Publication du Mouvement Haïtien de Libération MHL, 1976.

— LAMINE, Seydou, **Les Princes Africains** Editions Libres, Hallier, 1979.

— P.F. GONIDEC, **Les Systèmes Politiques Africains** 2ème Edition (Paris: L.G.D.J., 1979).

— P.F. GONIDEC, **Etats de la Ligue Arabe,** Série constitutions, Paris: les nouvelles Editions Africaines 1979).

— ZIEGLER, Jean, **Main Basse sur l'Afrique,** (Paris: SEUIL, 1978).

REVUES

— Aujourd'hui l'Afrique
— La Revue héllénique et droit international
— La revue juridique et politique d'outre-mer
— La revue de la Commission Internationale des Juristes
— La revue de droits des pays d'Afrique
— Jeune Afrique

المحتويات

القسم الأول
الوحدة الافريقية بين الدعوة والتحقيق

القسم الثاني
حركة القوى الاجتماعية باتجاه الوحدة

القسم الثالث

المنظمات الاقتصادية الافريقية الثنائية والمتعددة الاطراف

صدر للمؤلِّف :

1 ـ النقابيّات : «موجز عن الحركة النقابية في العالم والوطن العربي والقطر السوري»، دمشق ،1969

2 ـ تطوُّر النظم السياسيّة والدستوريَّة في سورية(1946 -1973) ، دار النهار ، بيروت ،1979

3 ـ إفريقيا والعرب، دار الحقائق، بيروت ،1980

مسيرة الوحدة الافريقية

هناك العديد من أوجه التشابه بيننا ، نحن العرب ، وبين الافارقة ، من حيث الأهداف الوحدوية التي نسعى اليها . فموضوع الوحدة العربية يحتل مقاماً مقدساً بين الشعارات المطروحة في الساحة العربية منذ الحربين العالميتين . كما أن شعار الوحدة الافريقية قد شكل هو الآخر ، بالنسبة للافارقة محوراً اساسياً من محاور العمل الجماعي الافريقي .

من هذه الزاوية ، برزت الحاجة الى دراسة مسيرة الوحدة الافريقية عبر المراحل المختلفة التي مرت بها ، وعبر المؤسسات والصيغ السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي انبثقت عنها ، بدافع الرغبة في وضع التجارب الوحدوية الافريقية أمام المثقف العربي ، عله يفيد من ذلك في التعرف : أولا ، على قضية الوحدة في اجزاء أخرى من العالم ، وثانياً ، في معالجة بعض الأمور والمسائل المطروحة على بساط الفكر السياسي ـ الاقتصادي العربي .

540

الثمن : [redacted] ل او ما يعادلها

دار الكلمة للنشر تليفون ٨٠٣٧٤٠ـ ص. ب ٥٢٨٨ / ١٣ـ بيروت ـ لبنان